الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

مبادئ وتوصيات
من أجل إنشاء

نظام للإحصاءات الحيوية

التنقيح ٢

الأمم المتحدة

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية • شعبة الإحصاءات • ST/ESA/STAT/SER.M/19/Rev.2

مبادئ وتوصيات من أجل إنشاء نظام للإحصاءات الحيوية

التنقيح ٢

الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠٠٣

ملاحظة

لا تعني التسميات وطريقة عرض المواد في هذا المنشور الإعراب عن أي رأي على الإطلاق من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها أو بشأن تحديد حدودها أو تخومها.

وتشير أيضاً لفظة "بلد" المستخدمة في نص هذا المنشور وفي جداوله إلى أقاليم أو مناطق، حسب الاقتضاء.

وتتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ST/ESA/STAT/SER.M/19/Rev.2

منشورات الأمم المتحدة
رقم المبيع : A.01.XVII.10

www.un.org/depts/unsd

حقوق المؤلف © مسجلة للأمم المتحدة، ٢٠٠١
جميع الحقوق محفوظة

تصدير

اعتمدت اللجنة الإحصائية في دورتها الثلاثين التي عقدت في عام ١٩٩٩ [١] المنشور المعنون مبادئ وتوصيات من أجل إنشاء نظام للإحصاءات الحيوية، التنقيح ٢. وذلك المنشور هو استكمال للمنشور المعنون مبادئ وتوصيات من أجل إنشاء نظام للإحصاءات الحيوية، التنقيح ١ الذي نُشر في عام ١٩٧٣ [٢]. والمنشور يقدِّم توجيهات بالنسبة لما يلي: (أ) تحسين التسجيل المدني؛ (ب) تعزيز التنسيق والاتصال بين السلطات المسؤولة عن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛ و(ج) استخدام المعلومات المستندة إلى التعدادات والدراسات الاستقصائية والمتعلقة بالخصوبة والوفيات؛ و (د) الاستجابة بمزيد من الفعالية للاحتياجات الجديدة والناشئة للمستخدمين.

وهذا المنشور يؤكد أهمية أن تكون الإحصاءات الحيوية مستمرة وشاملة وعامة، والحاجة إلى تلك الإحصاءات، لتلبية الحاجات الوطنية في المواعيد المناسبة. والمنشور يشدِّد أيضاً على الحاجة إلى إعداد الإحصاءات الحيوية وتقييمها ونشرها حتى إذا كان التسجيل لم يصبح كاملاً بعد بسبب محدودية التغطية الجغرافية. وبالإضافة إلى هذا فإن المنشور يقدِّم مفاهيم وتعاريف ونظم ترميز وتصنيفات معيارية، كما يقدِّم خطة تبويب عند الحد الأدنى كي يكون من الممكن اتباعها على المستوى القومي. والمنشور يتضمن أيضاً التطورات التي حدثت في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تؤثر على مواصلة تطوير نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

والتسجيل المدني هو أساس رئيسي لوضع نظام قانوني من أجل تحديد حقوق الأفراد وامتيازاتهم في بلد ما. وفي حالة وجود نظام شامل للتسجيل المدني فإن هذا النظام يكون المصدر الرئيسي للإحصاءات الحيوية. ومنشور مبادئ وتوصيات، التنقيح ٢ يوفِّر مبادئ توجيهية لوضع نظام للتسجيل المدني ولإدارته وتشغيله وصيانته على نحو سليم. غير أن منشور مبادئ وتوصيات، التنقيح ٢ يركِّز على جمع الإحصاءات الحيوية وتجميعها ونشرها. والهياكل الإدارية المحدَّدة المطلوبة ليست موضعاً للتأكيد لأن العمليات المحدَّدة لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية تعتمد على ترتيبات إدارية وقانونية، وهي ترتيبات تحظى باهتمام فردي على الصعيد القومي.

ومنشور مبادئ وتوصيات، التنقيح ٢ تُكمِّله أدلة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية (انظر المقدمة، الفقرة ١١) المتوفرة بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست جميعها.

ومنشور مبادئ وتوصيات، التنقيح ٢ يتضمن احتياجات المؤتمرات والاجتماعات الدولية التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن السكان والتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى من البيانات. والمنشور يأخذ في الاعتبار أيضاً المنشور المعنون التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض وللمشكلات الصحية المرتبطة بها، التنقيح العاشر [٣]، والتصنيف القياسي الدولي للمهن (ISCO-88) [٤]، والتصنيف الإحصائي الدولي للتعليم [٥]، والتصنيف الصناعي القياسي الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٣ (ISIC, Rev.3) [٦]، ومبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن، التنقيح ١ [٧].

وأُخذت في الاعتبار أيضاً مجموعة واسعة من مواد وأنشطة تبيِّن خلفية الموضوع على المستويين الإقليمي والدولي، وتشمل التقييمات الوطنية التي أجرتها شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في الإعداد لكل حلقة عمل من حلقات العمل الإقليمية الخمس التي نظمتها الأمم المتحدة بشأن استراتيجيات التعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والتي عقدت في التسعينيات [٨]. وقد أسهمت المداولات الوطنية إسهاماً مادياً في التوصيات الحالية.

أثناء عملية التنقيح، قامت الأمانة العامة باستشارة عدد كبير من الخبراء في مجالات التسجيل المدني، والإحصاءات الحيوية، والتعدادات والاستقصاءات، وفي وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. ويعكس المنشور المعنون مبادئ وتوصيات من أجل إنشاء نظام للإحصاءات الحيوية، التنقيح ٢، إجماع الخبراء وممثلي الوكالات.

---

[١] انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٩، الملحق رقم ٤ (E/1999/24)، الفقرتان ٦١ و ٧٠.

[٢] منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.73.XVII.9.

[٣] جنيف، منظمة الصحة العالمية، ١٩٩٢.

[٤] جنيف، منظمة العمل الدولية، ١٩٩٢.

[٥] باريس، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (الوثيقة SCED/WG/1).

[٦] منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.90.XVII.11.

[٧] المرجع نفسه، رقم المبيع: A.98.XVII.8.

[٨] عقدت شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة حلقات العمل المتعلقة باستراتيجيات التعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في بوينس أيرس (١٩٩١) ودمشق (١٩٩٣) وبيجينغ (١٩٩٣) وأديس أبابا (١٩٩٤) والمغرب (١٩٩٥) وذلك بدعم مالي من صندوق الأمم المتحدة للسكان وبتعاون من اللجان الإقليمية. وشعبة الإحصاءات هي مركز التنسيق بالنسبة للبرنامج الدولي للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وهو البرنامج الذي اعتمدته اللجنة الإحصائية في عام ١٩٨٩.

المحتويات

الصفحة

تصدير ..... ج

مقدمة ١

الفصل

أولاً – أهمية نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ٤

ألف – تعريف نظام الإحصاءات الحيوية ومصادر البيانات ٤

بـاء – استخدامات الإحصاءات الحيوية ٤

جيم – استخدامات صحائف التسجيل الحيوية في نظام التسجيل المدني ٥

دال – الأهداف الاستراتيجية لنظم التسجيل والإحصاءات الحيوية ٧

ثانياً – نظام الإحصاءات الحيوية ٩

ألف – مصادر البيانات في نظام الإحصاءات الحيوية ٩

بـاء – الأولويات في طريقة جمع البيانات ١١

جيم – تعاريف موصى بها لكل واقعة حيوية للأغراض الإحصائية ١٢

دال – مبادئ جمع وتبويب الإحصاءات الحيوية ١٣

١- التغطية الشاملة ١٣

٢- الاستمراريـة ١٣

٣- السريَّة ١٣

٤- النشر المنتظم ١٣

هاء – تحديد المسؤوليات والهيكل التنظيمي لنظام الإحصاءات الحيوية الوطني ١٣

واو – تحقيق التكامل والتنسيق في نظام الإحصاءات الحيوية ١٤

زاي – توصيات بشأن الموضوعات التي يتعين بحثها في نظام الإحصاءات الحيوية وتعاريف تلك الموضـوعات ١٥

١ – العوامل التي تحدد اختيار الموضوعات ١٥

٢ – قائمة الموضوعات التي ستُبحث بطريقة التسجيل المدني ١٦

٣ – التعاريف ومواصفات الموضوعات ٢٩

(أ) التواريخ (الإسناد الزمني) ٢٩

(ب) الخصائص الجغرافية ٢٩

(ج) الخصائص الشخصية ٣٣

(د) الخصائص الاقتصادية ٤٠

(هـ) خصائص أخرى (للواقعة) ٤٣

حاء – مبادئ تجميع وتجهيز الإحصاءات الحيوية استناداً إلى نظام التسجيل المدني ٤٦

١ – التخطيط المسبق ٤٦

٢ – التجميع المركزي الوطني للإحصاءات من التقارير الإحصائية الفردية (الورقية أو الإلكترونية) ٤٧

الفصل الصفحة

(أ) مراقبة استلام التقارير الإحصائية ٤٧
(ب) المراجعة ٤٧
(ج) الاستفسار ٤٧
(د) استنتاج البيانات المُغفَلة أو غير المتسقة بالاستدلال ٤٧
(هـ) ترميز البيانات ٤٨
(و) تحويل البيانات إلى شكل مقروء آلياً ٤٨
(ز) التبويب باستخدام المعدات الإلكترونية ٤٩
(ح) مراقبة الجودة ٤٩
٣ - مبادئ التبويب ٥٠
(أ) شمولية التبويب ٥٠
(ب) الإسناد الزمني ٥٠
(ج) الإسناد الجغرافي ٥١
طاء - عرض النتائج ونشر البيانات ٥١
١ - المنشورات السنوية ٥١
٢ - التبويبات الصالحة للاستخدام ٥٢
٣ - النشرات الشهرية والفصلية ٥٢
٤ - وسائط النشر الإلكترونية ٥٢
٥ - إعداد تبويبات خاصة عند الطلب ٥٣
٦ - الاجتماعات التقنية ٥٣
٧ - دليل المستخدمين ٥٣
ياء - دور أخذ العينات في تجهيز البيانات من أجل إعداد الإحصاءات الحيوية ٥٣
١ - مراقبة الجودة (التحقق بالعيِّنة) ٥٣
٢ - التبويبات ٥٤
(أ) التبويبات المسبقة ٥٤
(ب) التبويبات النهائية ٥٤
(ج) التبويبات لأغراض خاصة ٥٤

ثالثاً - نظام التسجيل المدني كمصدر لبيانات الإحصاءات الحيوية ٥٥
ألف - تعريف طريقة التسجيل المدني ونظام التسجيل المدني ٥٥
باء - الدور الرئيسي لنظام التسجيل المدني ٥٥
١ - الفوائد القانونية والوقائية للأفراد ٥٥
٢ - الفوائد الإدارية ٥٦
٣ - الفوائد الإحصائية ٥٦
جيم - الواقعات الحيوية الموصى بتسجيلها ٥٦
دال - خصائص طريقة التسجيل المدني ٥٦

الفصل		الصفحة
١ -	الطبيعة الإلزامية للتسجيل المدني	٥٧
٢ -	التغطية الشاملة	٥٧
٣ -	الاستمرارية والدوام	٥٧
٤ -	السريّـة	٥٧
٥ -	هدف برنامج التسجيل	٥٨
٦ -	تحديد المسؤوليات والهيكل التنظيمي للتسجيل المدني على المستوى الوطني	٥٨
	(أ) الإطار القانوني للتسجيل المدني	٥٨
	(ب) الهياكل التنظيمية للتسجيل المدني	٥٨
	'١' نظام التسجيل المدني المركزي	٥٩
	'٢' نظام التسجيل المدني اللامركزي	٥٩
	'٣' الوحدات التشغيلية في النظام	٥٩
	(ج) نوع الهيئة التي تقوم بأعمال التسجيل المدني	٥٩
٧ -	تحقيق التكامل والتنسيق في نظام التسجيل المدني	٦٠
	(أ) توحيد التشريعات واللوائح المطبَّقة في جميع أنحاء البلد	٦٠
	(ب) لجنة التنسيق المشتركة بين الهيئات	٦٠
	(ج) وظائف التنسيق والارتباط والاتصال الأخرى داخل نظام التسجيل المدني ومع المستخدمين	٦٠
٨ -	تحديد المسؤوليات وتنظيم التسجيل المدني على المستوى المحلي	٦١
	(أ) توصيات بشأن أمناء السجل المدني المحلي	٦١
	'١' تعيين أمين السجل المدني المحلي ومركزه	٦١
	'٢' واجبات ومسؤوليات أمين السجل المدني المحلي	٦١
	'٣' تحسين كفاءة أمناء السجل المحليين	٦٢
	'٤' توقيع جزاءات في حالة عدم الالتزام بالقوانين والقواعد واللوائح	٦٢
	(ب) توصيات بشأن وحدات التسجيل المحلية	٦٣
	'١' مناطق التسجيل الأولية: عدد وحدات التسجيل الأولية وحجمها	٦٣
	'٢' وحدة التسجيل الثانوية (الفرعية)	٦٤
	'٣' وحدات التسجيل المتنقلة للمواقع النائية	٦٤
٩ -	تحديد المُبلِّغ المسؤول قانوناً عن كل واقعة	٦٤
هاء -	عملية التسجيل المدني	٦٥
١ -	مكان التسجيل	٦٥
٢ -	المهلة الزمنية المسموح بها للتسجيل	٦٦
٣ -	تكلفة التسجيل الجاري	٦٦
٤ -	الإثبات المطلوب لتسجيل الواقعات الحيوية	٦٦
٥ -	إتاحة التسجيل المتأخر والتسجيل المؤجَّل	٦٧

الفصل		الصفحة
٦ -	صحيفة تسجيل الواقعة الحيوية	٦٧
(أ)	طرائق وأساليب إعداد صحائف تسجيل الواقعات الحيوية	٦٨
(ب)	تخزين وحفظ صحائف تسجيل الواقعات الحيوية	٦٩
'١'	الحيِّز واعتبارات التخزين	٦٩
'٢'	طرق الحفظ والحماية	٦٩
'٣'	التكلفة	٧٠
'٤'	مرونة التداول	٧٠
'٥'	الحاجة إلى تخزين وحفظ صحائف تسجيل الواقعات الحيوية مركزياً	٧١
(ج)	تخزين وحفظ وثائق التسجيل الأخرى ذات الصلة	٧١
(د)	سياسات موصَى بها للإذن بالكشف عن معلومات فردية واردة في صحائف تسجيل واقعات حيوية	٧١
(هـ)	محتويات صحائف تسجيل الواقعات الحيوية	٧١
(و)	ترقيم صحائف تسجيل الواقعات الحيوية	٧٣
٧ -	التدوينات التكميلية (الإضافات) في صحائف تسجيل الواقعات الحيوية	٧٤
٨ -	إدخال تعديلات (تصويبات) على صحائف تسجيل الواقعات الحيوية	٧٤
(أ)	سلطة إجراء التعديلات (التصويبات)	٧٤
(ب)	طرق إجراء التعديلات (التصويبات)	٧٥
٩ -	توصيات بشأن إصدار نُسخ موثّقة من صحائف التسجيل الحيوية	٧٥
١٠ -	الربط بين صحائف تسجيل الواقعات الحيوية في نظام التسجيل	٧٦
١١ -	ربط صحائف تسجيل الواقعات الحيوية بصحائف التسجيل في النظم الأخرى	٧٧
١٢ -	تسجيل وإبلاغ وجمع بيانات التسجيل المدني للأغراض الإحصائية	٧٧
(أ)	أنواع نماذج التقارير الإحصائية ومحتوياتها	٧٧
(ب)	عملية إعداد التقارير الإحصائية	٧٨
'١'	المبادئ المتعلقة بإعداد التقارير الإحصائية	٧٨
'٢'	تحسين اكتمال التقارير ودقّتها وحُسن توقيتها للأغراض الإحصائية	٧٩
واو -	حَوْسَبة صحائف التسجيل المدني	٧٩
١ -	حَوْسَبة نظام للتسجيل المدني يعتمد على الأوراق	٨٠
(أ)	تجميع وتجهيز صحائف التسجيل مركزياً	٨٠
(ب)	مراقبة واستلام صحائف تسجيل الواقعات الحيوية من المكاتب المحلية	٨٠
(ج)	المراجعة	٨٠
'١'	الاستفسار	٨١
'٢'	ترميز البيانات	٨١
٢ -	حَوْسَبة نظام يعتمد على الإبلاغ الإلكتروني	٨١
٣ -	إنشاء قواعد بيانات متكاملة لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية	٨٢

الفصل الصفحة

زاي – التسجيل المدني وارتباطه بالسجل السكاني ٨٣
١ – الاستخدامات الرئيسية للسجل السكاني ٨٣
٢ – ترتيبات التنسيق بين السجل السكاني ونظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ٨٣

رابعاً – استراتيجيات موصى بها لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ٨٥
ألف – التدريب والاستراتيجيات الأخرى لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ٨٥
١ – التدريب ٨٥
٢ – الحلقات الدراسية وحلقات العمل ٨٥
٣ – التعرف على آراء المستخدمين ٨٦
٤ – اللجان الوطنية والإقليمية المعنية بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ٨٦
٥ – وضع وتنفيذ خطط عمل من أجل إدخال تحسينات ٨٦
باء – توعية الجمهور والإعلام والاتصال من أجل وضع نظم فعّالة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ٨٦
١ – الموظفون الحكوميون ٨٦
٢ – أفراد الجمهور ٨٧
٣ – أعضاء المؤسسات أو الجمعيات المهنية أو الهيئات ٨٧
جيم – دراسات التقييم ٨٧
١ – طريقة التقييم الخارجي ٨٧
٢ – التقييم الداخلي ٨٨
(أ) تقييم مقياس الأداء ٨٨
(ب) تقييم مقياس الاتجاهات ٨٨
٣ – الدراسات الاستطلاعية ومشاريع المناطق التجريبية ٨٨
دال – استخدام تكنولوجيا المعلومات والوسائل الآلية ٨٨

خامساً – تقييم نوعية معلومات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية المستمدّة من السجلات ٩٠
ألف – تقييم مدى اكتمال ودقّة الإحصاءات الحيوية المستمدّة من السجلات ٩١
١ – تقدير مدى اكتمال التقارير الإحصائية ٩١
(أ) التقدير المباشر ٩١
(ب) التقدير غير المباشر ٩١
'١' مقارنة الاتجاهات ٩١
'٢' التسجيل المؤجَّل ٩٢
'٣' المقارنة ببيانات التعدادات ٩٢
'٤' مقارنة المعدلات التي لوحظت في مجموعات سكانية مماثلة أو في فترات سابقة ٩٢
'٥' طرائق البيانات غير الكاملة: الأساليب غير المباشرة ٩٣
(ج) مزايا الطرائق غير المباشرة ٩٣
(د) أوجه القصور في الطرائق غير المباشرة ٩٣

الفصل		الصفحة
	٢ - تقدير دقّة الإحصاءات الحيوية	٩٤
	(أ) التقدير المباشر	٩٤
	(ب) التقدير غير المباشر	٩٤
باء -	اكتمال التسجيل المدني ودقّته	٩٥
	١ - طرائق التقييم المباشرة	٩٥
	(أ) أنواع الطرائق المباشرة	٩٥
	'١' استخدام صحائف التسجيل المدني	٩٥
	'٢' استخدام صحائف التسجيل الإدارية والاجتماعية	٩٥
	'٣' استخدام القوائم المستمدَّة من التعدادات السكانية والاستقصاءات	٩٦
	'٤' نظام صحائف التسجيل المزدوجة	٩٦
	(ب) مزايا الطرائق المباشرة	٩٦
	(ج) أوجه القصور في الطرائق المباشرة	٩٦
	٢ - طرائق التقييم غير المباشرة	٩٧
جيم -	اختيار الطرائق الملائمة لتقدير مدى اكتمال بيانات التسجيل ودقّتها من حيث النوعية	٩٧
	١ - الأهداف	٩٧
	٢ - درجة الدقّة	٩٧
	٣ - حُسن التوقيت	٩٧
	٤ - نوع الواقعة موضع الدراسة	٩٨
	٥ - تقدير مدى اكتمال الإحصاءات الحيوية و/أو دقّتها من حيث النوعية	٩٨
	٦ - الموارد	٩٨
سادساً -	**التعدادات والاستقصاءات السكانية كمصادر تكميلية لنظام الإحصاءات الحيوية**	٩٩
ألف -	المصادر التكميلية لنظام الإحصاءات الحيوية	٩٩
	١ - التعدادات السكانية	٩٩
	٢ - استقصاءات الأسر المعيشية بالعيِّنة	١٠٠
	(أ) طرائق إجراء استقصاءات استعادية بالعيِّنة من جولة واحدة للأسر المعيشية	١٠١
	(ب) الاستقصاء بالعيِّنة الاستعادي المتعمِّق من جولة واحدة	١٠١
	(ج) طريقة استقصاء الأسر المعيشية بالعيِّنة للمتابعة	١٠٢
	(د) التسجيل بالعيِّنة	١٠٣
	(هـ) نظام صحائف التسجيل المزدوجة	١٠٣
باء -	المعلومات المتاحة عن الواقعات والمعدلات الحيوية	١٠٤
	١ - الولادات الحيَّة	١٠٤
	(أ) الخصوبة الجارية	١٠٤
	'١' الولادات الحيَّة خلال فترة الاثني عشر شهراً السابقة لإجراء التعداد أو الاستقصاء	١٠٤

الفصل الصفحة

'٢' تاريخ ولادة آخر طفل وُلد حيًّا ١٠٤
(ب) الخصوبة لفترة الحياة بكاملها: الأطفال الذين وُلدوا أحياء ١٠٥
٢ - الوفيات ١٠٦
(أ) وفيات الأطفال ١٠٦
(ب) وفيات البالغين ١٠٦
٣ - الزواج: خصائص الحالة الزواجية لمجموعة من السكان ١٠٦
جيم - أساليب تقدير المعدلات والنسب الحيوية ١٠٧
١ - تقديرات الخصوبة ١٠٧
(أ) الأطفال الذين وُلدوا أحياء ١٠٧
(ب) الأطفال الذين وُلدوا أحياء والولادات في السنة الماضية ١٠٧
(ج) طريقة أطفال الأم الطبيعية ١٠٧
٢ - تقديرات الوفيات ١٠٨
(أ) وفيات الأطفال ١٠٨
(ب) وفيات البالغين (عام) ١٠٨
(ج) وفيات الأمهات ١٠٨
٣ - المزايا وأوجه القصور للأساليب غير المباشرة ١٠٩
(أ) تقديرات الخصوبة ١٠٩
(ب) تقديرات الوفيات ١٠٩
٤ - الاستنتاج ١١٠
المرفق - برنامج التبويب الزمني للإحصاءات الحيوية المجمَّعة من بيانات التسجيل المدني: الخطوط العريضة للجداول الأساسية ١١١
مسرد المصطلحات ١٧٥
المراجع ١٨١

مقدمة

١ - يُقرّ المنشور المعنون مبادئ وتوصيات من أجل إنشاء نظام للإحصاءات الحيوية، التنقيح ٢ بالدور الأساسي للحكومات الوطنية في إنشاء، وتشغيل وصيانة، نظم للتسجيل المدني يمكن الاعتماد عليها وتوفّر وثائق قانونية بشأن الوقائع الحيوية وخصائصها للسكان جميعهم من أجل حماية حقوقهم المدنية والإنسانية. والمنشور يقرّ أيضاً بالدور الأساسي للحكومات في الاستفادة من هذه المعلومات ومن الإحصاءات الحيوية المشتقّة من صحائف التسجيل لتخطيط، وتنفيذ، برامج اجتماعية واقتصادية فعّالة من أجل تحقيق رفاه السكان. والمنشور هو التنقيح الثاني للمبادئ والتوصيات التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة من أجل إنشاء نظام للإحصاءات الحيوية.

٢ - والمبادئ والتوصيات الأصلية من أجل إنشاء نظام للإحصاءات الحيوية، مبادئ لنظام الإحصاءات الحيوية: توصيات لتحسين وتوحيد الإحصاءات الحيوية[٩] اعتمدتها اللجنة الإحصائية في عام ١٩٥٣ وصُمِّمَت في البداية كتوجيهات للبلدان التي كانت إحصاءاتها الحيوية قد أُنتجَت بالفعل من جانب نظام للتسجيل المدني أو التي كانت تخطّط لاتباع هذا الشكل من النظم. وبتركيز المبادئ والتوصيات على هذا النحو، أُقرّ بأن الطريقة التقليدية للحصول على بيانات الإحصاءات الحيوية من صحائف التسجيل قد تكون محدودة في المناطق التي يكون نظامها الإحصائي آخذاً في التطور وبأنه، بالنسبة لهذه المناطق، كانت طرائق أخرى توفّر في كثير من الأحيان بيانات يمكن استخدامها خلال مرحلة انتقالية أو مؤقتة إلى حين وضع نظام مقبول للتسجيل المدني.

٣ - والتنقيح الأول للمبادئ والتوصيات، مبادئ وتوصيات من أجل إنشاء نظام للإحصاءات الحيوية، التنقيح ١[١٠]، اعتمدته اللجنة الإحصائية في عام ١٩٧٠ وأُصدر في عام ١٩٧٣ كي يعكس خبرة البلدان النامية التي أقرت بالحاجة إلى تطوير القدرة على قياس المستويات، والاتجاهات، في الخصوبة والوفيات حتى في حالة عدم وجود نظم كاملة ودقيقة للتسجيل المدني. وفي هذا السياق جرى التشديد على استخدام الدراسات الاستقصائية والتعدادات لتكميل نظم التسجيل غير الكاملة من أجل وضع مؤشرات للإحصاءات الحيوية كمصدر مؤقت للمعلومات إلى أن يتم تحسين التسجيل المدني القومي.

٤ - والاختلافات الرئيسية بين المبادئ والتوصيات الأصلية التي صدرت في عام ١٩٥٣ والتنقيح الأول الذي صدر في عام ١٩٧٣ تتألف مما يلي: (أ) توسيع نطاق تعريف نظام الإحصاءات الحيوية كي يشمل طريقة التسجيل المدني والأساليب الأخرى للحصول على البيانات المتعلقة بالواقعات الحيوية؛ و (ب) زيادة توضيح استخدام صحائف تسجيل الواقعات الحيوية والإحصاءات الحيوية؛ و (ج) زيادة التأكيد على الحاجة إلى دمج نظام الإحصاءات الحيوية مع المجالات الإحصائية الأخرى؛ و (د) زيادة التأكيد على الحاجة إلى تقييم مدى اكتمال النتائج ودقتها.

٥ - والتنقيح الثاني للمبادئ والتوصيات، مبادئ وتوصيات من أجل إنشاء نظام للإحصاءات الحيوية، التنقيح ٢ اعتمدته اللجنة الإحصائية في عام ١٩٩٩ لتحسين سابقيه وتحديث مادتيهما حسبما يقتضيه الحال. والتنقيح الثاني دعت إليه عدة اعتبارات. وذلك التنقيح يعكس الخبرة المكتسبة في ما يلي: (أ) تحسين التسجيل المدني، و (ب) مراقبة الحاجة إلى التنسيق والاتصال بين السلطات المسؤولة عن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، و (ج) استخدام المعلومات المتعلقة بالخصوبة والوفيات والتي تعتمد على الإحصاءات والدراسات الاستقصائية، و (د) الحاجة إلى الاستجابة بمزيد من الفعالية للاحتياجات الجديدة والناشئة. وإقراراً بالتقدُّم الذي حدث مؤخراً وبسرعة في مجال تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك التخزين الإلكتروني للبيانات ونقلها وتجهيزها ونشرها فإن منشور مبادئ وتوصيات، التنقيح ٢ يشير إلى أن استخدام التكنولوجيات الجديدة يمكن أن يعزّز تحسين جمع البيانات واستخلاصها من أجل زيادة قدرة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على الاستفادة بمزيد من الفعالية من الموارد المالية والبشرية على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

٦ - وعلى سبيل المثال فإن التطور السريع في معدات الحوسبة الإلكترونية، إضافة إلى توفرها واستخدامها على نطاق واسع، قد أتاح أدوات صغيرة الحجم وقليلة التكلفة نسبياً وقوية لنقل البيانات ومراجعتها ومراقبة جودتها والربط بين الملفات والتحليل والنشر ونشر المعلومات. ولهذا فإن هناك سبباً آخر لإصدار التنقيح الثاني وهو استخدام أسلوب استخلاص البيانات في نظام التسجيل المدني. ومن الممكن الآن الاحتفاظ بهذه المعلومات إلكترونياً بدلاً من الاحتفاظ بها ببساطة في الأرشيفات التي تُحفظ فيها الأوراق، وهو ما يمثّل تطوراً من شأنه أن يعزّز احتمالات إعداد إحصاءات حيوية دقيقة وحَسَنَة التوقيت ويجعل وضع إحصاءات حيوية في المواعيد المناسبة أمراً أكثر فعالية من حيث التكلفة.

٧ - وإقراراً بحقيقة أن تطوير الإحصاءات الحيوية يعتمد على وجود نظام كامل ودقيق للتسجيل المدني، ويُكمِّله إجراء تعدادات

---

[٩] منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع: 53.XVI.8.

[١٠] المرجع نفسه، رقم المبيع: E.73.XVII.9.

ودراسات استقصائية، فإن أهداف منشور مبادئ وتوصيات، التنقيح ٢ هي في الأساس نفس الأهداف المذكورة في مقدمة منشور الأهداف والتوصيات الأصلية وفي التنقيح الأول، أي: مساعدة الدوائر الإحصائية القومية في وضع وتحسين الإحصاءات الحيوية، وتعزيز قابلية تلك الإحصاءات للمقارنة مع مرور الوقت وبين أماكن جغرافية. وتحسين مجال وموثوقية بيانات الإحصاءات الحيوية، بما في ذلك تحسين درجة اكتمالها وحسن توقيتها ودقتها، من شأنه أن يعزّز استخدامها كأساس لوضع تخطيط اقتصادي واجتماعي على الصعيدين دون الوطني والوطني وعلى الصعيد الدولي استناداً إلى معلومات صحيحة.

٨ - وبالإضافة إلى هذا فإن منشور مبادئ وتوصيات، التنقيح ٢ يركّز على اعتماد مفاهيم وتعاريف وعلى استخدام تصنيفات معتمدة دولياً لوضع إحصاءات قياسية على الصعيدين الوطني والدولي. وفي العقود الأخيرة اعتمَدَت منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والأمم المتحدة تصنيفات جديدة للتصنيفات الدولية. وإقراراً بأن تنفيذ تلك التصنيفات في مصادر البيانات الوطنية واستخدامها للعمليات الإحصائية يمثّل عملية بالغة التعقيد قُدِّمَت توجيهات في استخدام تلك التصنيفات في إعداد الإحصاءات الحيوية. وإقراراً بأن التسجيل المدني وحده لن يوفّر أبداً المؤشرات المطلوبة اللازمة لرصد التنمية الاجتماعية والاقتصادية فإن منشور مبادئ وتوصيات، التنقيح ٢ يصف مصادر أخرى للبيانات من أجل تقدير الإحصاءات الحيوية وتقدير أرقام المقام لحساب المعدلات والمؤشرات الإحصائية.

٩ - ومنشور مبادئ وتوصيات، التنقيح ٢ يهدف في الأساس إلى المساعدة في تصميم، وتشغيل، نظم فعّالة ودقيقة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. والمنشور يركّز بدرجة أكبر على الاعتبارات التي تؤثر بشكل مباشر على جمع بيانات ذات نوعية جيدة، وتجميع ونشر تلك البيانات، وإعداد صحائف التسجيل وحفظها، وليس على الهيكل الإداري الدقيق المطلوب. والعمليات المحدَّدة لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية تعتمد على ترتيبات إدارية وقانونية تمثّل مسائل تحظى باهتمام قومي فردي؛ ولو أن بعض المفاهيم الأساسية لها أهمية بالنسبة لنجاح تشغيل وصيانة النظم بغض النظر عن الهيكل التنظيمي والقانوني الذي تعمل في إطاره. ومن هذه الناحية فإنه إذا كانت هناك إجراءات إدارية معيّنة ثبتت فعاليتها في تحقيق أهداف النظم الفعّالة جرت الإشارة إلى تلك الإجراءات.

١٠ - ومنشور مبادئ وتوصيات، التنقيح ٢ لا يحدِّد اشتراطات إلزامية بالنسبة للحكومات؛ إذ أن الغرض منه يتمثل أساساً في أن يكون دليلاً للبلدان في قيامها بتطوير وتقييم نظم الإحصاءات الحيوية التي تعتمد على نظم سليمة للتسجيل المدني، إضافة إلى بعض الاعتبارات المتعلقة بأساليب تكميلية حيثما تكون هناك حاجة إلى تلك الأساليب. وهذا التوجيه يجري التعبير عنه في كثير من الأحيان بعبارات عامة كي يكون من الممكن تطبيقه على النطاق العالمي ومواءمته مع الحاجات والممارسات القومية.

١١ - والمبادئ التوجيهية المتعلقة بتنفيذ مبادئ وتوصيات، التنقيح ٢ ترد في سلسلة من خمسة مجلدات عنوانها أدلة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وكل دليل من هذه الأدلة يسهم بتوصيات إجرائية محدَّدة من أجل التصميم والتشغيل الفعَّالين للجوانب المختلفة لنظم فعَّالة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وذلك حسبما تشير إليه عناوين تلك الأدلة:

(أ) دليل إدارة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتشغيلها وصيانتها [١١]؛

(ب) دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: إعداد إطار قانوني [١٢]؛

(ج) دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: تطوير المعلومات والاتصالات والتوعية [١٣]؛

(د) دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: سياسات وبروتوكولات الكشف عن السجلات الفردية وحفظها بالأرشيفات [١٤]؛

(هـ) دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: الحَوْسَبة (منشورات الأمم المتحدة) [١٥].

والمبادئ التوجيهية ترد أيضاً في دليل نظم وأساليب الإحصاءات الحيوية، المجلد الأول، الجوانب القانونية والتنظيمية والتقنية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.91.XVII.5) والمجلد الثاني، استعراض الممارسات الوطنية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.84.XVII.11).

١٢ - ومنشور مبادئ وتوصيات، التنقيح ٢ مُقَسَّم إلى ستة فصول. ويتضمن في الفصل الأول الإطار العريض لتبرير إنشاء نظام للإحصاءات الحيوية، كما أنه يبيِّن أهداف نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية واستخدامات، وأهمية، تلك النظم. والفصل ثانياً يركّز على تعريف نظام الإحصاءات الحيوية وخصائص وتفاصيل ذلك النظام، بما في ذلك مصادر البيانات، وتعاريف الواقعات الحيوية، والموضوعات التي يتعيَّن جمعها، والمفاهيم والتعاريف، وإجراءات إعداد ونشر المعلومات، والجوانب اللازمة المشتركة مع نظام التسجيل المدني. أما الفصل ثالثاً فإنه يشمل نظام التسجيل المدني. وقد جرى توسيع ذلك الفصل منذ إصدار التنقيح الأول، وهو يركّز على تعريف

---

[١١] منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع: A.98.XVII.11.

[١٢] المرجع نفسه، رقم المبيع: A.98.XVII.7.

[١٣] المرجع نفسه، رقم المبيع: E.98.XVII.4.

[١٤] المرجع نفسه، رقم المبيع: A.98.XVII.6

[١٥] المرجع نفسه، رقم المبيع: A.98.XVII.10.

نظام التسجيل المدني ومحدِّداته؛ وخصائصه؛ وإجراءات تسجيل الواقعات الحيوية والإبلاغ عنها؛ وتخزين صحائف التسجيل واستعادتها؛ والعلاقة بين نظام الإحصاءات الحيوية والسجلات السكانية. والفصل رابعاً يوصي باستراتيجيات لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية استناداً إلى أعمال كثيرة جرى الاضطلاع بها على مدى العقد الماضي بشأن مسائل تشجِّع على تطوير نظام عالمي وحَسَن التوقيت ودقيق للتسجيل. والفصل خامساً يتناول تقييم نوعية إحصاءات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ومدى اكتمالها. والفصل سادساً يتضمن وصفاً للتعدادات والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية كمصدر تكميلي للإحصاءات الحيوية. وأخيراً فإن المرفق يتضمن خطة تبويب مقترحة، كحد أدنى، للإحصاءات الحيوية التي جرى تجميعها من بيانات التسجيل المدني، كما يرد في نهاية المنشور مسرد للمصطلحات التي يشيع استخدامها في نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

أولاً – أهمية نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

ألف – تعريف نظام الإحصاءات الحيوية ومصادر البيانات

١٣ – يُعرَّف نظام الإحصاءات الحيوية بأنه العملية الكاملة التي تشمل ما يلي: (أ) القيام، عن طريق التسجيل المدني أو الحصر، بجمع معلومات عن تكرُّر حدوث واقعات حيوية محدَّدة ومعرَّفَة وعن الخصائص ذات الصلة للواقعات نفسها وللشخص المعني أو الأشخاص المعنيين، و (ب) تجميع وتجهيز وتحليل وتقييم وعرض ونشر هذه البيانات في شكل إحصائي. والواقعات الحيوية التي تحظى بالاهتمام هي: الولادات الحيَّة، والتبنِّي، وإضفاء الشرعية، والاعتراف بالبنوَّة؛ والوفيات والوفيات الجنينية؛ وواقعات الزواج، وواقعات الطلاق، والانفصال، وإبطال الزواج (انظر الفقرة ٥٧ أدناه للاطلاع على التعاريف).

١٤ – والمصدر الرئيسي للإحصاءات الحيوية هو صحائف تسجيل الواقعات الحيوية الناتجة عن التسجيل المدني والتي تنطوي على الجمع المستمر للمعلومات المتعلقة بجميع الواقعات الحيوية ذات الصلة التي تحدث داخل حدود بلد ما (للاطلاع على التفاصيل، انظر الفصل ثالثاً). ولحساب المعدلات الحيوية تُكمَّل، عادةً، بيانات التسجيل المدني بمعلومات التعدادات التي تغطي أيضاً البلد بكامله. غير أنه عندما تكون بيانات التسجيل المدني غير متوفرة أو ناقصة تلجأ البلدان إلى مصادر بيانات خلاف التسجيل المدني لتقدير الإحصاءات الحيوية اللازمة. ويتم اللجوء إلى استخدام مصادر بيانات تكميلية لإثراء بيانات التسجيل المدني وتقييمها أو لجمع معلومات عن العمليات الديمغرافية أو الوبائية بطريقة تؤدي إلى زيادة المعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريق التسجيل المدني.

١٥ – والمصادر الإضافية في نظام الإحصاءات الحيوية تشمل أسئلة محدَّدة بشأن الخصوبة والوفيات، وهي أسئلة تُدرَج ضمن التعدادات السكانية واستقصاءات الأسر المعيشية بالعيِّنة وصحائف التسجيل الحيوية من عينات للتسجيل وصحائف التسجيل الصحية. وبالنسبة لبعض البلدان فإن استخدام مصادر البيانات هذه، إضافة إلى تطبيق أساليب غير مباشرة لوضع تقديرات ديمغرافية، يوفِّر بعض المؤشرات الإحصائية اللازمة لأغراض التخطيط على المستوى القومي أساساً. غير أنه لا يوجد بديل لتوفير معلومات مستمرة بشأن الواقعات الحيوية كالمعلومات التي يتم الحصول عليها من تسجيل الواقعات الحيوية في التسجيل المدني. ولذلك فإن منشور مبادئ وتوصيات من أجل إنشاء نظام للإحصاءات الحيوية، التنقيح ٢ يركِّز غالباً على المبادئ والتوصيات التي لها صلة بتحسين إدارة نظم الإحصاءات الحيوية وتشغيلها وصيانتها، إضافة إلى الأنشطة التي لها صلة بالتسجيل المدني وبيانات الإحصاءات الحيوية المشتقَّة منه. والدقة وحُسن التوقيت والاكتمال هي العناصر الأساسية التي ينبغي أن تسعى البلدان إلى تحقيقها في نظمها. وهناك تسامح، حسب الاقتضاء، بالنسبة لاستخدام مصادر أخرى لبيانات تكميلية أو بديلة.

باء – استخدامات الإحصاءات الحيوية

١٦ – تُعَدّ الإحصاءات الحيوية مُدخلاً أساسياً لتخطيط التنمية البشرية. ومعرفة حجم وخصائص سكان أي بلد في أوقات محدَّدة هي شرط أساسي للتخطيط الاجتماعي الاقتصادي. وبالنظر إلى أن عدد سكان أي بلد يزيد بإضافة الولادات الحيَّة وينقص بطرح الوفيات فإن المعلومات المتعلقة بعدد الولادات الحيَّة والوفيات التي تحدث في مجموعة من السكان لها أهمية أساسية بالنسبة لتقدير الزيادة الطبيعية (أو الانخفاض الطبيعي) والتغيُّر السنوي في عدد السكان وتركيبة أولئك السكان. والمعلومات المتعلقة بعدد الولادات الحيَّة التي تحدث على مدى فترة زمنية، مصنَّفة حسب الخصائص المختلفة للنساء اللواتي تلدن، تشكِّل الأساس لتحليل ديناميات التناسل. والمعلومات المتعلقة بالوفيات، مصنَّفة حسب خصائص مختلفة للشخص المتوفي، وخاصة السن والجنس، ضرورية بالنسبة لحساب جداول الحياة وتقدير احتمالات الوفاة في مراحل عمرية مختلفة. وتقديرات الخصوبة والوفيات المشتقَّة بهذه الطريقة ضرورية لتحقيق مجموعة من الأغراض التي تشمل فهم ديناميات النمو للسكان المعنيين؛ وتقدير الجوانب الإنسانية للتنمية الاجتماعية الاقتصادية؛ وقياس احتمالات الوفاة بالنسبة للذكور والإناث في سن معيِّنة لأغراض التأمين والضمان الاجتماعي؛ ووضع إسقاطات سكانية.

١٧ – والإحصاءات الحيوية المشتقَّة من التسجيل المدني هي المصدر الوحيد للمعلومات المتعلقة بالوفيات مصنَّفة حسب سبب الوفاة والتي تمثِّل البلد ككل. وهذه المعلومات لها قيمة كبيرة بالنسبة لتقييم ورصد الحالة الصحية لمجموعة من السكان، وكذلك لتخطيط إجراءات التدخُّل الصحية الملائمة. وتسجيل الوفيات حسب سبب الوفاة، في الأوقات المحدَّدة، يمكن أن يوفِّر مؤشرات مبكِّرة لاتجاهات انتشار الأمراض، وهو ما يساعد على وضع استراتيجيات للوقاية أو التدخل. وعلى الرغم من أنه قد جرى إيجاد مصادر بديلة للمعلومات من أجل قياس الخصوبة وتحليل محدِّداتها فإنه لا يوجد حتى الآن بديل مناسب لبيانات التسجيل المدني من أجل القياس المباشر لوفيات البالغين وتحليل أسباب الوفاة وعلاقتها بخصائص الأشخاص الذين يتوفون.

١٨ – والإحصاءات الحيوية، المشتقَّة من بيانات التسجيل المدني، هي المصدر الوحيد الذي يوفِّر الأساس لمجموعة من الدراسات

الوبائية المتعمِّقة، بما في ذلك تقدير احتمالات الوفاة المبكرة حسب الجنس والسن، وتقدير الاحتمالات النسبية للوفاة فيما بين مجموعات فرعية مختلفة من السكان وتحليل الاتجاهات في احتمالات الوفاة نتيجة لأسباب معيَّنة.

١٩ - والإحصاءات الحيوية تشمل أيضاً بيانات عن حدوث الزواج والطلاق وإبطال الزواج والانفصال القضائي. والبيانات المتعلقة بهذه الموضوعات تسمح بتحليل الحالة الزواجية، كما أنها تسمح بدراسة تكوين الأسرة عندما تكون مقترنة بمعلومات عن الخصوبة. وبالنظر إلى وجود اختلافات ثقافية في درجة إضفاء الطابع الرسمي على الزواج واختلاف في الأشكال المقبولة قانوناً للارتباط بالزواج فإن الإحصاءات التي تشير إلى هذا الجانب من الديناميات السكانية لا تكون في كثير من الأحيان قابلة للمقارنة بالفعل بين البلدان. وبصفة خاصة فإن الارتباطات التي تتم بالتراضي نادراً ما تظهر في بيانات التسجيل المدني. ومع ذلك، وحسبما يوفِّره التسجيل المدني، فإن المعلومات المتعلقة بالزيجات التعاقدية وواقعات فك الزواج المعقود رسمياً، أيًّا كان شكله، مفيدة في إتاحة تقييم الأثر الاجتماعي لتلك الأجزاء من عملية تكوين الأسرة على مجموعة من السكان.

٢٠ - والأمهات العزبات وأطفالهن يشكلون مجموعة ضعيفة بصفة خاصة في غالبية المجموعات السكانية. ومن المرجَّح أن يتطلب تقديم الخدمات على نحو ملائم لهذه المجموعة معلومات مناسبة عن عددهم والتغيُّرات التي تحدث بالنسبة لهم مع مرور الوقت، وهو ما لا يتاح إلا من خلال نظام راسخ للتسجيل المدني. وهناك مسألة ذات صلة بهذا الموضوع وهي تقييم حدوث ولادات خارج نطاق الزواج.

٢١ - وعندما تكون بيانات التسجيل المدني المتعلقة بالولادات والوفيات وواقعات الزواج ملائمة فإنها توفِّر ثروة من المعلومات المفيدة في تحليل الجوانب المختلفة للديناميات السكانية وللعناصر المرتبطة بها. غير أنه حتى عندما تكون البيانات المتعلقة بموضوع معيَّن غير كافية فإن انتظام العمليات الديمغرافية، إضافة إلى توفُّر مصادر أخرى للمعلومات، يتيح في كثير من الأحيان أساساً متيناً لتعديل، أو تصويب، أوجه النقص في البيانات المستمدة من التسجيل المدني[١٦]. ووجود معلومات غير كاملة أو منطوية على أوجه نقص يكون أفضل من عدم وجود معلومات بالمرَّة.

٢٢ - وبيانات التسجيل المدني الملائمة التي تحقِّق مستوى تغطية مرتفع على المستوى القومي يمكن أيضاً أن تتيح تقدير التباينات على المستوى الإقليمي بما يتيح معلومات قيِّمة للتخطيط الإقليمي وتخصيص الموارد على نحو ملائم في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي على المستوى الإداري الملائم. ومما له أهمية بالغة من هذه الناحية أن تتوافر إمكانية إجراء تحليل منفصل للديناميات السكانية في المناطق الريفية والحضرية أو في مناطق معيَّنة داخل البلد تكون مختلفة بشكل ملحوظ فيما بينها وتكون اختلافاتها بحاجة إلى أن تؤخذ في الاعتبار في تخطيط مجموعة كبيرة من الخدمات. وهذه الإمكانية لا يمكن استغلالها إلا إذا وُضعَت تبويبات ملائمة للإحصاءات الحيوية المصنَّفة حسب محل الإقامة المعتاد.

٢٣ - وتوافر الإحصاءات الحيوية بشكل مستمر والقيام فيما بعد بتحليلها وتفسيرها لهما أهمية أساسية بالنسبة لوضع الأهداف وتقييم الخطط الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك رصد برامج التدخُّل الصحي والسكاني وقياس مؤشرات ديمغرافية هامة لمستويات المعيشة أو نوعية الحياة، مثل العمر المتوقَّع عند الولادة ومعدل وفيات الرُضَّع.

٢٤ - وبيانات التسجيل المدني تسمح أيضاً بحدوث واقعات حيوية لها صلة بمجموعة من الخصائص الاجتماعية الاقتصادية للأشخاص الذين تحدث لهم تلك الواقعات. وتلك الخصائص تسجَّل بصفة عامة كجزء من عملية التسجيل ويمكن توفيرها بشكل إحصائي لإجراء مزيد من البحوث، مثل تحليل تباينات الوفيات حسب السن والجنس وفقاً للمهنة أو المستوى التعليمي أو الأصل العرقي للشخص المتوفى؛ وأسباب الوفاة؛ والوحدات الإدارية.

٢٥ - ولتلبية الحاجات القانونية والإدارية والحاجات الأخرى فإنه يجب أن يعمل نظام الإحصاءات الحيوية وفقاً لمبادئ معرَّفة بدقة وقابلة للتطبيق على المستوى العالمي. ومن الضروري أن تكون هناك تعاريف واضحة ومبادئ أساسية كي تكون صحائف التسجيل الحيوية في التسجيل المدني مقبولة على المستوى العالمي وكي تكون الإحصاءات الحيوية قابلة للمقارنة على نطاق واسع جغرافياً ومع مرور الوقت. غير أنه يجب أن يكون النظام على درجة من المرونة تكفي لدمج طرائق جديدة أو لمواءمة الطرائق القديمة من أجل الاستجابة لاحتياجات جديدة. والتطور السريع لوسائل الحساب الإلكتروني، إضافة إلى توافُر تلك الوسائل واستخدامها على نطاق واسع، أدى إلى توافر أدوات صغيرة الحجم وقليلة التكلفة نسبياً وقوية لنقل البيانات، ومراجعة البيانات ومراقبة النوعية، والربط بين الملفات، وإجراء التحليلات، والنشر، ونشر المعلومات.

جيم - استخدامات صحائف التسجيل الحيوية في نظام التسجيل المدني

٢٦ - التسجيل المدني هو التسجيل المستمر والدائم والإلزامي والعام لحدوث، ولخصائص، الواقعات المتعلقة بالسكان، والتي تشمل الواقعات الحيوية، حسبما جرى النص عليه في مرسوم أو لائحة وفقاً للاشتراطات القانونية للبلد. ولذلك فإن التسجيل المدني يتيح المصدر المثالي الذي يمكن أن تُستَمَد منه البيانات المتعلقة بالإحصاءات الحيوية بشكل منتظم.

٢٧ - والتسجيل المدني له غرض مزدوج - إداري وقانوني، من ناحية، وإحصائي وديمغرافي وبائي من ناحية أخرى. وهذان

---

[١٦] انظر: United Nations, *Manual X: Indirect Techniques for Demographic Estimation* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: 83.XIII.2).

الغرضان يعزّز أحدهما الآخر بعدد من الطرائق، غير أنه من المهم المحافظة على تميُّزهما لدى مناقشة استخدامات، وتشغيل، التسجيل المدني.

٢٨ - وبالنسبة للفرد فإن صحائف التسجيل المدني للولادة توفّر وثائق قانونية هامة لتحديد الهوية والحالة المدنية، مثل الاسم، وتاريخ ووقت ومحل الميلاد، واسم الوالدين وجنسيتهما، وتاريخ ميلاد الأبوين وسنهما، والسلف أو الخلف، والجنس والجنسية (المواطَنَة)[١٧]، وهي وثائق تعتمد عليها مجموعة كبيرة من الحقوق والأنشطة الفردية والأسرية، بما في ذلك الأحقية في البرامج الاجتماعية (مثل بدلات الأُسرة، والمزايا الضريبية، والخدمات التعليمية، ورعاية وحماية الأطفال، وحقوق مزايا التأمين، وحقوق الملكية والإرث). وصحائف تسجيل الوفيات توفّر أدلة قانونية تثبت حقيقة وظروف الوفاة والخصائص الديمغرافية للمتوفي لأغراض الميراث ومطالبات التأمين ومستحقات الوفاة، ولإظهار حق الزوجة الباقية على قيد الحياة، أو الزوج الباقي على قيد الحياة، في التزوج من جديد، ولتأييد المطالبات المتعلقة باستحقاقات أخرى تكون متوقفة على وفاة الفرد. وصحائف واقعات الزواج والطلاق توفّر وثيقة لإثبات الحالة المدنية للأفراد وذلك لأغراض مثل الحصول على النفقة ومطالبات المستحقات الضريبية وتوفير المسكن وتخصيصه أو مستحقات أخرى مرتبطة بالحالة الزوجية للزوجين، وتغيير الجنسية استناداً إلى الزواج. وبالإضافة إلى هذا فإن صحائف واقعات الطلاق لها أهمية بالنسبة لإثبات حق الفرد في الزواج من جديد ولإعفائه من التزامات مالية والتزامات أخرى كانت مستحقة للطرف الآخر[١٨].

٢٩ - وبالإضافة إلى الوثائق التي تثبت الاسم والأبوة والجنسية لكل طفل فإن الوثيقة المكتوبة التي تثبت تاريخ الميلاد - وبالتالي السن - توفّر مصدراً لدقة أكبر في مجموعة كبيرة من البيانات التي لها صلة بالسن واللازمة لأغراض إدارية، وكذلك للاستخدامات الإحصائية والوبائية المشتقّة من تلك المصادر كتعداد أو استقصاء سكاني.

٣٠ - وسجلات الولادات الحيّة تمثّل الأساس للعديد من برامج الصحة العامة التي تُنَفَّذ في المجتمعات المحلية والمتعلقة برعاية الأم والطفل بعد الولادة، وقد تُستَخدَم، عند الحاجة إليها، لبرامج التلقيح والتطعيم ورعاية الأطفال المبتسرين وتقديم المساعدة إلى الأشخاص المعوَّقين.

٣١ - وهناك أيضاً عدد من الاهتمامات الاجتماعية التي لها صلة باستخدام صحائف التسجيل الحيوية. وعلى الرغم من أن اهتمامات المجتمع تتداخل، بصفة عامة، مع استخدامات صحائف التسجيل الحيوية من جانب الأفراد فإن تلك الصحائف تنطوي أيضاً على مفاهيم جماعية أوسع نطاقاً للتنمية البشرية وحقوق الإنسان وحماية الأطفال والنساء والأسرة.

٣٢ - والنسخ الموثّقة رسمياً لواقعات الولادة والوفاة والزواج والطلاق وإبطال الزواج، وغيرها، تمثّل عناصر أساسية بالنسبة لصيانة أي سجل سكاني. والتغيُّرات التي تحدث في الحالة المادية أو المدنية أو الجغرافية للأسرة تدخل في السجل السكاني من خلال صحائف تسجيل هذه الواقعات، وكذلك من خلال صحائف تسجيل تغيُّر محل الإقامة.

٣٣ - وصحائف تسجيل واقعات الزواج تُستخدَم إدارياً كإثبات لتكوين ارتباط بالزواج، وقد تكون لازمة لوضع برامج لصالح الأسرة لها صلة بالصحة والإسكان وغير ذلك. وصحائف التسجيل هذه تفيد أيضاً في إغلاق ملفات إدارية تتعلق ببرامج تعتمد على الحالة الزواجية لأشخاص عُزَّاب وبسداد النفقة وغير ذلك. وصحائف تسجيل واقعات الطلاق تستخدم في أغراض إدارية مماثلة.

٣٤ - وتُستَخدَم صحائف تسجيل الوفيات في تقديم تصريح قانوني بالدفن أو بالتصرُّف بطريقة أخرى بالنسبة للأفراد المتوفّين. ومن الممكن أن توفّر هذه الصحائف أيضاً معلومات لها أهمية وبائية، كما أنها قد تبيِّن الحاجة إلى اتخاذ تدابير للسيطرة الوقائية. وصحائف تسجيل الوفيات ضرورية أيضاً لإغلاق عدد من الملفات الإدارية، مثل سجلات الحالة المرضية، والسجلات السكانية، وملفات الضمان الاجتماعي، وملفات الخدمة العسكرية، وقوائم الانتخابات، وملفات الهوّية، وسجلات الضرائب.

٣٥ - والتسجيل المدني له أهمية أيضاً في مجالات اهتمام اجتماعية أخرى، وخاصة بالنسبة لتكوين الأسر وصيانتها كوحدات اجتماعية. وتسجيل واقعات الولادة والزواج والطلاق، مثلاً، يوفّر أدلة مادية للاعتراف الرسمي بعملية تكوين الأسرة، ومن الممكن أن يعطي أفكاراً قيِّمة عن تطور تلك العملية مع مرور الوقت.

٣٦ - وبالنظر إلى تزايد الحراك السكاني على المستويين الوطني والدولي فإن صحائف التسجيل الحيوية قد اكتسبت أهمية إضافية. فبالنسبة للمهاجر أصبحت تلك الصحائف ضرورية للحصول على الوثائق التي يمكن أن تثبت الحالة المدنية للشخص المعني وجنسيته. ولتسهيل عملية تحديد الهوية ينبغي أن تكون تلك الوثائق متفقة مع المعايير المقبولة دولياً، وهو ما يمثل سبباً آخر لأن تُنَفَّذ في كل بلد عملية للتسجيل المدني يكون من الممكن أن تسجَّل في إطارها

---

[١٧] توفر صحيفة تسجيل الولادة الحيّة المأخوذة من السجل المدني بياناً بمكان ولادة الطفل، وفي العادة، لأحد أبويه أو لكليهما. وغالبية البلدان تمنَح الجنسية حسب مكان الولادة. غير أن النصوص القانونية التي تحكم الجنسية لا تزال مختلفة من بلد إلى بلد وقد تتطلب في بعض الحالات أن يحدِّد طالب التسجيل خياراً عند وصوله لسن معيَّنة. كذلك فإن الأجانب قد يحصلون على الجنسية بتحقيق شرط الإقامة أو اشتراطات أخرى. ولهذا فإن شهادة الميلاد المأخوذة من السجلات المدنية لا يمكن أن توفر، في تلك البلدان، دليلاً على الجنسية نفسها ولكنها توفر أسساً قوية يمكن اعتماداً عليها إثبات الجنسية.

[١٨] للاطلاع على معلومات متعمِّقة بشأن إسهامات التسجيل المدني في تحديد هويَّة الأشخاص وتنظيم الأسرة، انظر: دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: إعداد إطار قانوني (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.7)، الفقرات ١٧١ إلى ١٩٢.

الواقعات الحيوية أولاً بأول، بحيث تشمل إجراءات متَّسمة بالكفاءة لتقديم الوثائق في حالة عدم إجراء عملية التسجيل في الوقت المناسب.

٣٧ - وأخيراً فإنه من الممكن أيضاً الحصول على مزايا اجتماعية من الطرق المختلفة التي يمكن بها استخدام صحائف التسجيل الحيوية لأغراض البحث العلمي. ومن الممكن أن تكون تلك الصحائف نقطة البداية لدراسات طولية مستقبلية واستعادية، مثل متابعة أفواج الأطفال لتحديد آثار النظام الغذائي أو البيئة أو الظروف الاجتماعية الاقتصادية أو التكوين الجيني على النمو والحالة الصحية؛ أو دراسات طولية للحالة الصحية والاحتياجات للمسنين؛ أو الرجوع إلى بيانات المتوفين لتحديد العلاقة بين التعرُّض للمخاطر البيئية أو الممارسات الحياتية غير الصحية وأسباب الوفاة.

٣٨ - وقيمة صحائف تسجيل واقعات الولادة الحيَّة والزواج والطلاق فيما يتعلق بالحماية أقرَّت بها الأمم المتحدة رسمياً بعدد من الإجراءات. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان (قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د-٣))، الذي اعتمد في عام ١٩٤٨ أعلن في المادة ١٥ أن: (أ) لكل فرد حق التمتع بجنسية ما، و (ب) لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها. والحق الأساسي في الحصول على الجنسية حسبما نَصّ عليه إعلان حقوق الإنسان، وهو الحق الذي يعتمد على تسجيل ميلاد الفرد تسجيلاً قانونياً، تعزَّز باعتماد إعلان حقوق الطفل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ (قرار الجمعية العامة ١٣٨٦ (د-١٤)) الذي أكّد في المبدأ ٣ أنه "يتمتع الطفل منذ مولده بحق في الاسم والجنسية". والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ينص في المادة ٢٤ على أنه "يراعى وجوباً تسجيل كل طفل فور ولادته وإعطاؤه اسماً يحمله" (انظر: قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١)، المرفق الأول، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦). وقد حظي هذا المبدأ بمزيد من التعزيز والتأكيد، وخاصة بالإشارة في التوصيات التي صدرت عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل[١٩] والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٢٠]، والمؤتمر الرابع المعني بالمرأة[٢١] إلى أن هناك حاجة إلى زيادة الاهتمام بدقّة وتوقيت تسجيل الرُضَّع الإناث وإلى نشر الإحصاءات.

٣٩- وفي وقت مبكّر يرجع إلى عام ١٩٥٤، حثّت الجمعية العامة على إنشاء سجل مدني، أو سجل آخر، تسجَّل فيه جميع واقعات الزواج والطلاق (انظر: قرار الجمعية العامة ٨٤٣ (د-٩). وبالإضافة إلى هذا فإن المادة ٣ من اتفاقية الرضا بالزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل عقود الزواج (قرار الجمعية العامة ١٧٦٣ ألف (د-١٧))، المرفق ٩، التي اعتُمدَت وفُتح باب التوقيع عليها في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢) تنص على أنه "تقوم السلطة المختصة بتسجيل جميع عقود الزواج في سجل رسمي مناسب". وفي عام ١٩٦٥، اعتَمَدَت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠١٨ (د-٢٠)، المبدأ الثالث، توصية تتعلق بالموضوع نفسه. والأحكام الموضوعية الواردة في مبادئ وتوصيات، التنقيح ٢ مماثلة بدرجة كبيرة للأحكام الموضوعية للاتفاقية وذلك على الرغم من أن الاتفاقية أكثر تحديداً بالنسبة لآلية التنفيذ من حيث أنها توصي بأن تقدّم الدول الأعضاء التوصية إلى السلطات الوطنية المختصة كي تسن تشريعاً بشأنها. وقد اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٠٦٨ واو (د-٣٩) المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ١٩٦٥ تسجيل واقعات الطلاق[٢٢].

دال - الأهداف الاستراتيجية لنظم التسجيل والإحصاءات الحيوية

٤٠ - يتمثّل أحد الأدوار الأساسية والرئيسية لأية حكومة في تصميم، وتنفيذ، إجراءات إدارية وقانونية لتسجيل، وتوثيق، الواقعات الحيوية وخصائصها وذلك لمعالجة الجوانب الأساسية للتنمية البشرية، بما في ذلك إعمال الحقوق المدنية وحقوق الإنسان للسكان، وكذلك لاستخدام هذه المعلومات لدعم التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والتطبيقات التحليلية.

٤١ - وهذه الوظيفة الأساسية للحكومة تتطلب توفُّر الالتزام والقيادة والتوجيه على أعلى المستويات. ومن بين المكوِّنات الرئيسية لهذه الوظيفة الاجتماعية إنشاء، وصيانة، نظام للتسجيل المدني يسجِّل بدقة، وبشكل مستمر، الواقعات الحيوية المتعلقة بالسكان من المولد حتى الوفاة، بما في ذلك الولادات الحيَّة والوفيات الجنينية ووفيات الرُضَّع، وواقعات الزواج والطلاق، والانفصال القانوني، وإبطال الزواج، والاعتراف بشرعية الأطفال الذين يولدون خارج نطاق الزواج، وإضفاء الشرعية، والوفيات. وهذه الحقائق يجب تسجيلها وقت حدوثها بشكل مستمر ووفقاً لمعايير وطنية صارمة. وصيانة النظام المطلوب تشمل حفظ، واستعادة، صحائف التسجيل الناتجة التي تشكِّل الأساس لإدارة البلد على نحو سليم وحماية سريِّتها. والاستخدامات القانونية المحتملة لصحائف التسجيل تشمل استخراج نسخ موثَّقة لصحائف تسجيل الولادات الحيَّة كإثبات موثَّق للمواطَنة. وبالمثل فإنه إذا كان من الممكن اكتساب المواطَنة بالزواج زواجاً قانونياً من مواطن فإن وثيقة الزواج توفِّر الإثبات الوثائقي المستخدَم في عملية اكتساب المواطَنة. ولهذا فإن دقة واكتمال تسجيل الميلاد والزواج ضروريان للأغراض الفردية والاجتماعية والسياسية

---

[١٩] انظر: الوثيقة A/45/625.

[٢٠] انظر: تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.95.XIII.18).

[٢١] انظر: تقرير المؤتمر الرابع للمرأة، بيجينغ، ٤ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.96.IV.13).

[٢٢] للاطلاع على معلومات شاملة عن حقوق الإنسان والتسجيل المدني، انظر: دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: إعداد إطار قانوني (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.7)، الفقرات ١٩١ إلى ٢٨٤.

وأغراض حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى هذا فإن المعلومات التي تُجمَع وقت التسجيل هي أفضل مصدر لتجميع الإحصاءات الحيوية المتعلقة بالولادات الحيَّة والوفيات والوفيات الجنينية وواقعات الزواج والطلاق.

٤٢ - والتحدي في الألفية الجديدة يتمثل في ضمان إعداد الإحصاءات الحيوية بطريقة تنطوي على حُسن التوقيت والاكتمال والدقة من بيانات للتسجيل المدني تكملها، وتضيف إليها، بيانات من مصادر أخرى تتضمن تفاصيل قد تساعد الحكومات على إزالة أوجُه اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية. وفي ظل هذه الخلفية تُعرَض الأهداف الاستراتيجية للتنمية ولتحسين مصادر الإحصاءات الحيوية وإنتاجها لأهداف أربعة هي:

(أ) ضمان أن يكون تسجيل الواقعات الحيوية في التسجيل المدني كاملاً وحَسن التوقيت ودقيقاً وأن تكون آليات تقديم صحائف التسجيل إلى السلطات الإحصائية متطورة وتجري صيانتها. والأهداف الفرعية التي ينطوي عليها هذا العنصر تتعلق بما يلي: '١' التشاور والتعاون على نحو ملائم بين مكاتب التسجيل ومكاتب الإحصاءات الحيوية، و'٢' وضع معايير للموثوقية تكون قابلة للقياس، و'٣' تحسين طرائق التسجيل لتقليل الأخطاء الناتجة عن القصور في التغطية وفي الاستجابة؛

(ب) ضمان إعداد الإحصاءات الحيوية لتلبية حاجات المستخدمين وفقاً لمعايير محدَّدة للنوعية وجدول زمني محدَّد مسبقاً. والأهداف الفرعية تشمل ما يلي: '١' إعداد نواتج تكون الأخطاء التي تنطوي عليها عند الحد الأدنى وتكون ملائمة للأغراض التي ستستخدَم البيانات من أجلها، و'٢' تقديم نواتج معيارية وخدمات للنواتج المخصصة لأغراض معيَّنة، و'٣' إتاحة إمكانية الوصول إلى النواتج، و'٤' استخدام القواعد الجغرافية الملائمة لجمع، وإسناد، البيانات من أجل الناتج، و'٥' تحسين طرائق التقييم ووسائل نقل النتائج إلى المستخدمين، و'٦' وضع تدابير لضمان جودة النوعية واكتمال التغطية؛

(ج) ضمان أن يكون الأثر على عامة الجمهور وعلى موظفي الوكالات المعنية أثراً إيجابياً بحيث تكون جميع الجوانب المتعلقة بجمع النتائج وتشغيلها ونشرها متفقة تماماً مع المعايير القانونية والأخلاقية لحماية سريَّة الإجابات الفردية وتلقى الدعم اللازم من الجمهور. ومن هذه الناحية، من الضروري أن يكون الجمهور على علم تام بأهداف صحائف التسجيل المدني وقيمتها، وكذلك باستخدامات وأهمية الإحصاءات الحيوية وحقوق، والتزامات، جميع الأشخاص المعنيين بتسجيل كل واقعة حيوية. وبالمثل فإنه يجب أن يكون موظفو الوكالات المعنية مدركين تماماً للمسؤوليات والواجبات الملقاة على عاتق كل منهم، بما في ذلك مسائل مثل: '١' حفظ النماذج المستكمَلة وصحائف التسجيل الأخرى التي تتضمن معلومات خاصة في مكان أمين ومضمون، و'٢' تنفيذ سياسات موضوعة لحماية سريَّة جميع صحائف التسجيل الحيوية، و'٣' إعداد الناتج المطلوب بطريقة تتفق مع الإجراءات الملائمة لحماية المعلومات الشخصية والالتزام بمعايير راسخة بالنسبة للموثوقية للإفراج عن البيانات، و'٤' ضمان أن يكون الجمهور متفهِّماً ومؤيداً لجميع جوانب نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية إلى أقصى حد ممكن؛

(د) ضمان وضع، وصيانة، نظام للتسجيل المدني يكون فعَّالاً من حيث التكلفة بالنسبة للمحتوى المحدَّد والاحتياجات المتعلقة بالجودة، بما في ذلك ما يلي: '١' نظام لجمع البيانات يكون فعَّالاً من حيث التكلفة، و '٢' استخدام نظم للتجهيز تكون متسمة بالكفاءة ويمكن الاعتماد عليها ولا تكون أكثر تعقيداً مما تتطلبه الحاجة، و'٣' استخدام دعم تعاقدي للأجزاء الملائمة من النظام حيثما يكون ذلك فعَّالاً من حيث التكلفة ومتفقاً مع الأهداف الاستراتيجية الأخرى، وخاصة الحاجة إلى المحافظة على ثقة الجمهور في سريَّة الإجابات الفردية، و'٤' جعل النظام مكتفياً ذاتياً إلى أقصى حد ممكن، و'٥' استخدام موارد التطوير، حيثما تكون متوفرة، لتطوير نظم نموذجية متسمة بالكفاءة وقادرة على استيعاب التغيُّرات وتحقِّق "قيمة للمال" في النظم النهائية.

ثانياً – نظام الإحصاءات الحيوية

٤٣ – من المفضل أن تكون الإحصاءات الحيوية مستمدَّة من معلومات في نظام للتسجيل المدني يكمِّلها، حسب الحاجة، معلومات مستمدَّة من استقصاءات بالعيّنة للأسر المعيشية، وتعدادات سكانية وعينات للتسجيل، وصحائف تسجيل مأخوذة من الدوائر الصحية، وصحائف تسجيل إدارية أخرى. والفصل ثانياً يتضمن وصفاً للنظام وطرائق جمع المعلومات وأولويات استخدامها في إنتاج الإحصاءات الحيوية. وبالنظر إلى أنه يتعيَّن أن تحدِّد البلدان أولويات للموضوعات التي تُجمَع من الواقعات الحيوية المسجَّلة فإن هذا الفصل يتضمن قائمة بالموضوعات، إضافة إلى تعاريف موصى بها. وعلى الرغم من تقديم قائمة موسَّعة فإن على البلدان أن تحدِّد أولوياتها استناداً إلى الحاجات الوطنية والموارد المتاحة. وقد اختُتم الفصل ثانياً بفروع تصف مبادئ لإعداد إحصاءات حيوية سنوية من نظام التسجيل المدني، ولعرض النتائج ونشرها، وأخيراً، لاستخدام العينات في تجهيز البيانات من أجل إعداد الإحصاءات الحيوية.

ألف – مصادر البيانات في نظام الإحصاءات الحيوية

٤٤ – من المفضل أن يكون الحصول على المعلومات المتعلقة بالواقعات الحيوية التي تحدث داخل حدود أي بلد، والتي تشكِّل نظاماً للإحصاءات الحيوية، من خلال نظام للتسجيل المدني. وتوثيق الواقعات الحيوية من خلال نظام للتسجيل المدني له قيمة وفائدة كبيرتان سواء بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان أو بالنسبة لحماية حقوق الأفراد، وكإثبات للخصائص الشخصية. ولهذه الأسباب فإن صحائف تسجيل الواقعات الحيوية تُعتَبَر وثائق قانونية أساسية يتعيَّن استيفاؤها وصيانتها في إطار نظام مستمر للتسجيل المدني. وبالنظر إلى أن صحائف التسجيل المدني لها أهمية أساسية بالنسبة لتشغيل أي نظام للإحصاءات الحيوية بفعالية فإن الواقعات التي لا تكون عادة موضوعاً للتسجيل المدني، مثل الهجرة والتجنُّس، تُستبعَد عادةً من نظام الإحصاءات الحيوية.

٤٥ – وعندما تكون بيانات التسجيل المدني غير متوفرة أو منطوية على أوجه قصور فإن بعض البلدان قد تلجأ إلى مصادر للبيانات خلاف التسجيل المدني لتقدير الإحصاءات الحيوية اللازمة. وقد تُجمَع أيضاً إحصاءات تتعلق بالخصوبة والوفيات والزواج من خلال عيِّنات لمناطق تسجيل أو بإضافة أسئلة استعادية عن الخصوبة والوفيات والزواجية في تعداد سكاني أو استقصاء بالعيّنة للأسر المعيشية (لاستخدام مصادر البيانات هذه لإعداد الإحصاءات الحيوية، انظر الفصل سادساً). ومصادر البيانات هذه تستخدَم أيضاً لتقييم بيانات التسجيل المدني أو لجمع معلومات عن العمليات الديمغرافية والوبائية بطريقة تعزِّز المعلومات التي يتم الحصول عليها من خلال التسجيل المدني. وفي بعض البلدان تعتمد الإحصاءات الحيوية اللازمة لأغراض التخطيط على مصادر البيانات الأخرى هذه، إضافة إلى تطبيق أساليب غير مباشرة للتقدير الديمغرافي. غير أنه لا يوجد بديل لتوفر معلومات دقيقة وكاملة وحَسَنة التوقيت ومستمرة عن الواقعات الحيوية كالمعلومات التي يوفِّرها التسجيل المدني. والتسجيل المدني هو الطريقة المفضَّلة كمصدر للبيانات المتعلقة بالواقعات الحيوية لإنتاج إحصاءات حيوية وينبغي ألا يكون الاعتماد مقتصراً على الطرائق الأخرى إلا في حالات الضرورة المؤقتة إلى حين إن يصبح نظام التسجيل المدني جاهزاً للعمل بكفاءة. وحتى عندما يصل تشغيل نظام التسجيل المدني إلى الوضع الأمثل يجب تكميلة بتعدادات سكانية ودراسات استقصائية لتوفير البيانات كي تتيح أرقام المقام حساب معدلات الإحصاءات الحيوية.

٤٦ – وأهم تطبيق للبحوث الاستعادية من خلال الدراسات الاستقصائية الميدانية أو التعدادات السكانية أو طرائق المتابعة الأخرى كان تدبيراً مؤقتاً استخدم لتلبية حاجة ملحَّة للبيانات المتعلقة بالواقعات الحيوية في بلدان لا يوجد فيها نظام للتسجيل المدني، أو يوجد فيها نظام به أوجه قصور، أو أنها في سبيلها إلى وضع ذلك النظام.

٤٧ – وخلافاً لطريقة التسجيل التي تكون الوحدة الإحصائية التي يجري بحثها فيها هي الواقعة نفسها، أي الولادة الحيَّة أو الوفاة، أو غير ذلك، فإن الاستقصاءات بالعيّنة والتعدادات السكانية تَستخدم الأسر المعيشية وأفرادها كوحدات للعد؛ كما أن المعلومات المتعلقة بالواقعات الحيوية السابقة يتم الحصول عليها كواحدة من خصائص أفراد منتقين في الأسرة المعيشية. ونتيجة لهذا فإن الإحصاءات الحيوية الناتجة عن بحوث استعادية تكون محدودة بما يلي: (أ) طبيعتها الدورية التي تستبعد وضع سلاسل زمنية للإحصاءات الحيوية؛ و(ب) درجة تذكُّر توقيت واقعة أو حدوثها.

مصادر البيانات لنظام الإحصاءات الحيوية

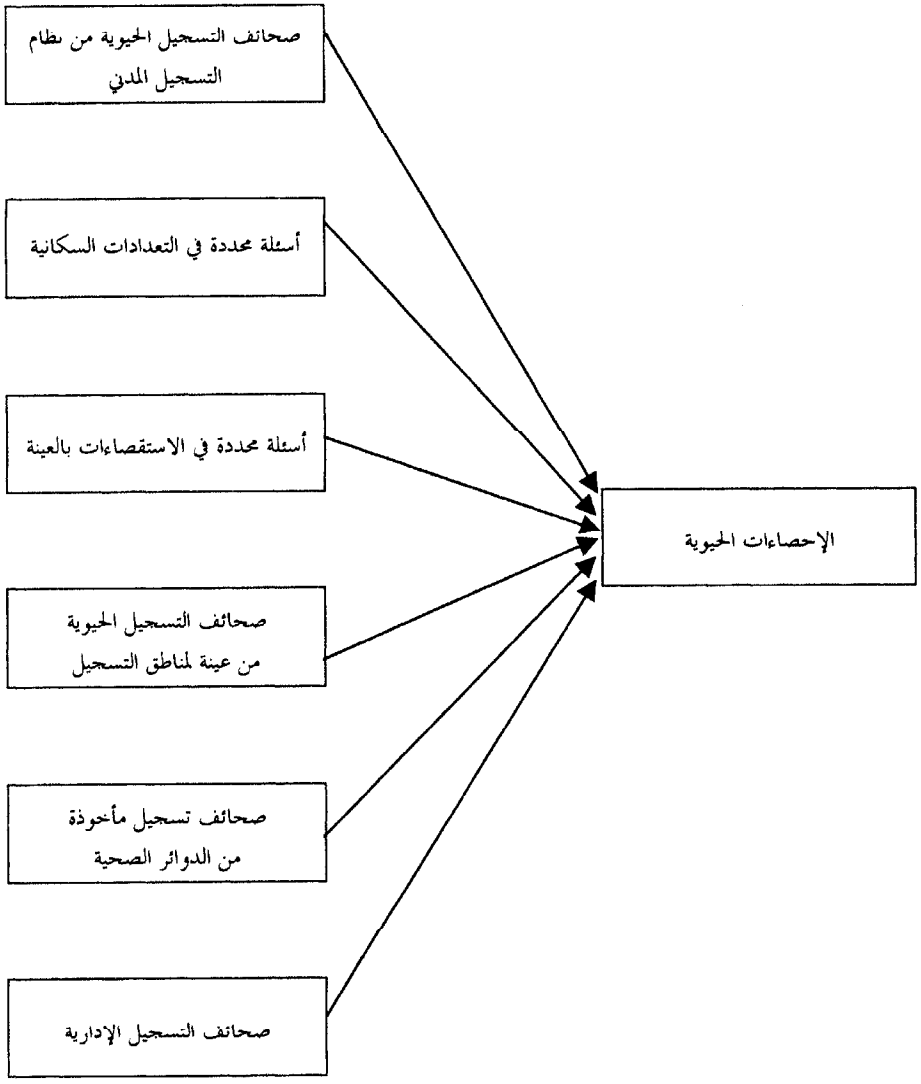

باء - الأولويات في طريقة جمع البيانات

٤٨ - تتمثّل الطريقة الموصى بها لجمع البيانات من أجل وضع، وصيانة، نظام للتسجيل المدني في إنشاء نظام للتسجيل المدني يمكن الاعتماد عليه ويكون قادراً على إعطاء بيانات شاملة لإنتاج إحصاءات حيوية تلبي الحاجات الملائمة لتلك البيانات باستمرار. وقد يكون من الضروري عند العمل من أجل تحقيق هذا الهدف، كإجراء مؤقت، استخدام طرائق خلاف التسجيل لوضع تقديرات لحدوث الواقعات موضع البحث يكون من الممكن استخدامها. وقد يكون استخدام استقصاء بالعيّنة أو عملية كاملة لحصر الواقعات الحيوية من خلال تعداد سكاني وسيلة تكميلية لجمع البيانات في البلدان التي يوجد فيها نظام سليم للتسجيل المدني أو كإجراء مؤقت لجمع البيانات الحيوية اللازمة في البلدان التي يكون نظام التسجيل المدني غير موجود فيها أو ينطوي على أوجه قصور أو يمر بمرحلة التطوير (للاطلاع على مناقشة إضافية لطرائق جمع البيانات و مصادر بيانات الواقعات الحيوية خلاف طريقة التسجيل المدني، انظر الفصل سادساً).

٤٩ - وعلى الرغم من أن التسجيل المدني يشمل جميع الواقعات الحيوية (الولادات الحيَّة، والوفيات الجنينية، وواقعات الزواج، وواقعات الطلاق، وإبطال الزواج، والانفصال القضائي، والتبنّي، وإضفاء الشرعية، والاعتراف بالشرعية) فإن الواقعات الحيوية التي يتألف منها أي نظام للإحصاءات الحيوية هي الولادات الحيَّة والوفيات والوفيات الجنينية وواقعات الزواج والطلاق. وعند العمل على إنشاء، أو تحسين، نظام للإحصاءات الحيوية ينبغي أن تُعطَى أعلى الأولويات لتحديد إجراءات لتسجيل (أ) الولادات الحيَّة و(ب) الوفيات، ويليها مباشرة (ج) الوفيات الجنينية، لأن هذه الواقعات هي واقعات أساسية بالنسبة لقياس معدلات الزيادة في عدد السكان ولها علاقة مباشرة بقياس المؤشرات الصحية الرئيسية، مثل وفيات الرُضَّع والأطفال والعمر المتوقّع. وتزايد الاهتمام بتسجيل الوفيات الجنينية يُعَدّ إقراراً بأهميتها في قياس الوفيات التي تحدُث قُرب الولادة ونتائج الحمل. وبالإضافة إلى هذا فإن من المعتَرَف به أنه بالنظر إلى أنماط أسرية محدَّدة وقيم ثقافية قد لا يكون من الملائم، في بعض البلدان، إعطاء أولوية عالية لجمع بيانات عن واقعات الزواج والطلاق.

٥٠ - وينبغي أن تكون الأولوية المعطاة لجمع المعلومات المتعلقة بتكرر الوفيات الجنينية وخصائصها أولوية عالية كالأولوية المعطاة للولادات الحيَّة والوفيات وذلك بالنظر إلى تزايد الاهتمام بالجوانب المرتبطة بالصحة والحاجة إلى معلومات عن فقدان الجنين للمساعدة في قياس نتائج الحمل وصحة الأم والوفيات التي تحدث قبل عملية الولادة مباشرة وأثناءها وبعدها بفترة قصيرة. والاشتراطات القانونية لتسجيل الوفيات الجنينية تختلف اختلافاً كبيراً من بلد إلى بلد، غير أن منظمة الصحة العالمية توصي بأن تُدرَج في الإحصاءات الحيوية للوفيات الجنينية، إن أمكن، الأجنَّة التي يكون وزنها عند الولادة ٥٠٠ غرام على الأقل. ولذلك فإنه ينبغي أن تسعى البلدان إلى تسجيل الوفيات الجنينية التي يكون وزنها ٥٠٠ غرام أو أكثر أو، في حالة عدم توفُّر بيان الوزن، أن تُسجَّل الوفيات الجنينية التي تحدث بعد انقضاء ٢٢ أسبوعاً بعد بداية الحمل أو إذا كان طول الجسم من قمة الرأس إلى كعب القدم ٢٥ سنتيمتراً[٢٣].

٥١ - وينبغي التمييز بين تعريف مصطلح "الوفاة الجنينية" واشتراطات تسجيل هذه الوقائع الحيوية. والتعريف له شمولية واسعة ويشمل جميع نواتج الحمل التي لا تؤدي إلى ولادة حيَّة. ومن أمثلة الواقعات الحيوية التي يشملها التعريف "سقوط الحمل التلقائي"، و"الإجهاض"، و"الوفاة الجنينية المبكّرة"، و"الوفاة الجنينية المتأخرة". غير أن توصية منظمة الصحة العالمية تشير إلى ضرورة تحديد حد أدنى للوزن أو فترة الحمل أو طول الجسم وإلى عدم وجود حاجة إلى تسجيل الوفيات الجنينية التي يقل وزن الجنين بالنسبة لها عن الحد الأدنى. ومن المهم ألا يدخل قياس نمو الجنين في تعريف الواقعة نفسها. وللأغراض الإحصائية تعطى أولوية للوفيات الجنينية التي تحدث بعد انقضاء ٢٨ أسبوعاً من حدوث الحمل.

٥٢ - وجمع إحصاءات الزواج من خلال التسجيل المدني يُعطى أولوية منخفضة لأن زيجات كثيرة تتم بمراسم دينية أو قبَلية وارتباطات بالتراضي خارج نطاق القانون، كما أن الزيجات المؤقتة لا تُسَجَّل في كثير من الأحيان. والبيانات التي تستند إلى تسجيل واقعات زواج قانونية، وفي بعض الحالات إلى مراسيم دينية، قد تكون لها قيمة بالنسبة للأغراض الإدارية، غير أن حاجات العاملين في مجال الديمغرافيا وعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد والمستخدمين الآخرين نادراً ما تلبيها هذه البيانات. وقد تكون التعدادات السكانية والاستقصاءات بالعيّنة مصدراً أفضل للبيانات المتعلقة بتكوين، أو حَلّ، أنواع مختلفة من الارتباطات الزواجية. ويُلفت الانتباه إلى أنه من المفضل استكشاف طرائق الحصول على معلومات عن الارتباطات الزواجية غير القانونية (حالات الارتباط "العرفي" أو "بالتراضي")، مع الإقرار بحقيقة أن جمع المعلومات المتعلقة بهذه الارتباطات عن طريق نظام للتسجيل المدني قد يكون أمراً صعباً وذلك بالنظر إلى خصائص تلك المعلومات.

٥٣ - وينبغي أن تكون الأولوية المعطاة لترتيبات تسجيل إبطال الزواج والانفصال القضائي والتبنّي وإضفاء الشرعية والإقرار بالشرعية أدنى من الأولوية المعطاة للولادات والوفيات والوفيات الجنينية وواقعات الزواج والطلاق وذلك على الرغم من أن هذه الواقعات تعتَبَر هدفاً نهائياً للتسجيل.

٥٤ - وعند إجراء دراسة استقصائية ميدانية بالعيّنة أو تعداد سكاني كوسيلة تكميلية لجمع المعلومات فإن الواقعات التي ستُبحَث

---

[٢٣] انظر: منظمة الصحة العالمية، التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض وللمشكلات الصحية المرتبطة بها، التنقيح العاشر (جنيف، ١٩٩٢)، المجلد ٢؛ وفي السنوات السابقة كانت تعطى أعلى الأولويات للولادات والوفيات (انظر: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣٠٧ (د-٤٤)، الفقرة ٢).

يمكن أن تكون أية واقعة من الواقعات الحيوية، مثل الولادات الحيَّة والوفيات والوفيات الجنينية، وواقعات الزواج والطلاق.

٥٥ - وبالنظر إلى التوسع في استخدام المعلومات لقياس التغيُّر السكاني فإن الولادات الحيَّة والوفيات قد أُعطيت أعلى الأولويات وذلك كما أوصي به بالنسبة لجمع المعلومات المتعلقة بالواقعات الحيوية بإجراء دراسة استقصائية ميدانية بالعيّنة أو تعداد سكاني. أما واقعات الزواج فإنها تُعطى أولوية ثانوية. ولا يوصى بجمع معلومات عن الواقعات الحيوية الأخرى، مثل الوفيات الجنينية، بسبب المشكلات التي ينطوي عليها الإبلاغ بدقّة عن الواقعات.

جيم - تعاريف موصى بها لكل واقعة حيوية للأغراض الإحصائية

٥٦ - عند إجراء التسجيل المدني تؤخذ في الاعتبار واقعات عديدة. وبالنظر إلى أن الإحصاءات الحيوية تقتصر على الولادات الحيَّة والوفيات ووفيات الرضَّع وواقعات الزواج والطلاق فإنه ينبغي أن يكون تعريف كل واقعة تُجمَع بيانات عنها لأغراض الإحصاءات الحيوية متفقاً مع التعاريف التالية. وإذا تعذّر التنسيق في أحد البلدان بين المفاهيم، أو التعاريف، القانونية والتعاريف الموصى بها فإنه ينبغي أن تتاح إمكانية الإبلاغ عن الواقعات "للأغراض الإحصائية" وفقاً للتعاريف الموصى بها أو وفقاً لتعاريف لا تختلف عنها من حيث المبدأ. وإذا تعذر ذلك فإنه ينبغي وصف الاختلافات بالكامل كلما ظهرت إحصاءات تتعلق بهذه الواقعات.

٥٧ - والتعاريف الإحصائية الموصى بها هي كما يلي: (مناقشة الإحصاءات الحيوية التالية لتقديم هذه التعاريف لا تشمل الإشارة إلى إبطال الزواج أو التفريق القضائي أو التبنّي أو إضفاء الشرعية أو الاعتراف بالشرعية):

- **الولادة الحيَّة** هي الخروج الكامل، أو الاستخلاص الكامل، لنتاج الحمل من جسد أمه، بصرف النظر عن مدة الحمل، شريطة أن يكون ذلك النتاج، بعد الانفصال على هذا النحو، نتاجاً يتنفس أو يبدو عليه أي دليل آخر على الحياة، مثل ضربات القلب أو نبض الحبل السُّري أو صدور حركة مؤكدة عن العضلات الإرادية، سواء أكان الحبل السُّري قد قُطع أم لم يُقطع أو كانت المشيمة متصلة به أم غير متصلة؛ ويعتبر كل نتاج للولادة على هذا النحو مولوداً حيّاً (ينبغي تسجيل جميع الرُضَّع المولودين أحياءً وعدُّهم بهذه الصفة بصرف النظر عن مدة الحمل وعمّا إذا كان المولود حيّاً أو ميِّتاً وقت التسجيل. وإذا تُوفي المولود في أي وقت بعد الولادة، ينبغي أن يُسجَّل وأن يُعَدّ أيضاً كحالة وفاة)[٢٤].

[٢٤] المرجع نفسه.

- **الوفاة** هي الزوال الدائم لجميع الأدلة على الحياة في أي وقت بعد حدوث الولادة الحيَّة (توقف الوظائف الحيوية بعد الولادة مع انعدام إمكانية الإنعاش) (هذا التعريف لا يشمل الوفيات الجنينية التي يرد أدناه تعريف منفصل لها).
- **الوفاة الجنينية [الجنين المولود ميِّتاً]** هي الوفاة قبل الخروج الكامل، أو الاستخلاص الكامل، لنتاج الحمل من جسد أمه، بصرف النظر عن مدة الحمل. ويُستدل على الوفاة إذا كان الجنين، بعد الانفصال على هذا النحو، لا يتنفس أو لا يبدو عليه أي دليل آخر على الحياة، مثل ضربات القلب أو نبض الحبل السُّري أو صدور حركة مؤكدة عن العضلات الإرادية [٢٥] (يلاحظ أن هذا التعريف يشمل بصفة عامة جميع حالات انتهاء الحمل بخلاف الولادات الحيَّة كما هي معرّفة أعلاه)[٢٦].
- **الزواج** هو الفعل أو الشعيرة أو العملية التي تنشئ العلاقة القانونية بين الزوج والزوجة. ويمكن إضفاء الصفة القانونية على هذا الارتباط بإجراء مدني أو ديني أو بأية وسيلة أخرى تعترف بها قوانين كل بلد.
- **الطلاق** هو فك قانوني نهائي لرابطة الزواج، أي التفريق بين الزوج والزوجة بشكل يعطي كلاً من الطرفين الحق في الزواج من جديد طبقاً للأحكام المدنية و/أو الدينية أو غيرها، وفقاً لقوانين كل بلد.
- **إبطال الزواج** هو قيام سلطة مختصة، وفقاً لقوانين كل بلد، بإبطال أو إلغاء واقعة زواج وهو ما يجعل الطرفين كأنهما لم يتزوج أحدهما من الآخر.
- **التفريق القضائي** هو فك ارتباط شخصين متزوجين، وفقاً لقوانين كل بلد، دون إعطاء الطرفين الحق في التزوج من جديد.
- **التبنّي** هو تَعهُّد شخص، قانوناً وطواعية، لطفل يولد لأبوين آخرين ومعاملته كولد من صلبه وفقاً لما تنص عليه قوانين كل بلد.

[٢٥] المرجع نفسه.

[٢٦] تختلف الاشتراطات القانونية لتسجيل الوفيات الجنينية من بلد إلى بلد. ويوصى بأن تُسجَّل الأجنَّة الميِّتة التي يكون وزنها ٥٠٠ غرام أو أكثر عند الولادة (أو التي يكون قد انقضى بالنسبة لها ٢٢ أسبوعاً بعد بداية الحمل أو يكون طول الجسم بالنسبة لها من قمة الرأس إلى كعب القدم ٢٥ سنتيمتراً أو أكثر إذا كان الوزن غير معلوم). وبالإضافة إلى هذا فإنه للأغراض الإحصائية يوصى بأن تُستخدم بدلاً من مصطلحات مثل "سقوط الحمل" و"الوفاة الجنينية المبكّرة" و"الوفاة الجنينية المتأخرة" قياسات تتعلق بالوزن، مثل معدل الوفيات الجنينية للأجنَّة التي يكون وزنها ١ ٠٠٠ غرام أو أكثر، أو معدل الوفاة الجنينية للأجنَّة التي يتراوح وزنها بين ٥٠٠ غرام و ١ ٠٠٠ غرام، إلى آخره)؛ انظر المرجع نفسه.

- **إضفاء الشرعية** هو إكساب أحد الأشخاص رسمياً صفة الشرعية والحقوق المترتبة عليها وفقاً لقوانين كل بلد.
- **الاعتراف بالشرعية** هو الاعتراف القانوني، طوعاً أو جبراً، بأمومة ولد غير شرعي أو أبوّته.

دال - مبادئ جمع وتبويب الإحصاءات الحيوية

١ - التغطية الشاملة

٥٨ - ينبغي أن يكون أي نظام للإحصاءات الحيوية متضمّناً لجميع الواقعات الحيوية التي تحدث في كل منطقة جغرافية وفي كل مجموعة سكانية موجودة في المنطقة الوطنية.

٥٩ - وإذا أُستخدم نظام للتسجيل بالعيّنة بدلاً من إجراء عملية كاملة للتسجيل المدني فإنه يجب أن تُصمَّم العيّنة بحيث تكون ممثلة لكل مجموعة سكانية ولكل منطقة وطنية وكذلك لكل منطقة وطنية فرعية قد تكون موضعاً للاهتمام.

٢ - الاستمرارية

٦٠ - ينبغي الالتزام بمبدأ الاستمرارية في جمع الإحصاءات الحيوية وتبويبها وذلك كي تعكس البيانات التذبذبات القصيرة الأجل، بما في ذلك التحركات الموسمية، وكذلك التحركات طويلة الأجل. ويمكن تحقيق الاستمرارية بسهولة عندما يكون التسجيل المدني قد ترسَّخ تماماً لأن تقديم التقارير الشهرية (أو الفصلية) والتقارير السنوية يصبح جزءاً روتينياً من النظام. وعند استخدام وسائل تكميلية للتسجيل المدني من أجل الحصول على تقديرات للمعدلات الحيوية قد تكون هناك حاجة إلى بذل جهود خاصة لضمان توفُّر البيانات بشكل متكرر ومنتظم.

٣ - السريَّة

٦١ - ينبغي حماية سريَّة المعلومات الشخصية التي تتضمنها صحائف التسجيل وأية تقارير إحصائية مرتبطة بها وذلك بقدر ما يكون متسقاً مع الاستخدامات المقصودة من تلك الصحائف لأغراض إدارية وإحصائية معيّنة (انظر: الفصل ثالثاً). والتقارير الإحصائية التي تستند إلى وقائع حيوية، سواءً كانت مستمدة من نظام للتسجيل أو تم الحصول عليها بأية وسيلة بديلة أخرى، مثل إجراء استقصاء بالعيّنة، ينبغي أن تكون متاحة على أوسع نطاق استخدام شرعي ممكن بما يتفق مع القواعد الملائمة لتوفير السريَّة للأفراد الذين تسهم بياناتهم في إنتاج تلك الإحصاءات. وبالمثل فإن الوصول إلى صحائف التسجيل المنفردة نفسها ينبغي تقييده بحيث يقتصر على الأفراد المأذون لهم قانوناً لأغراض مسموح بها تحديداً [٢٧]. ومبدأ السريَّة يستند إلى حق الفرد في أن يتوقع ألا تُستخدم المعلومات التي أعطيت بثقة إلى أمين السجل، أو مَن يُجري المقابلة، إلا في أغراض إحصائية أو إدارية مأذون بها[٢٧]. وفي المقابل، ينبغي أن تتوقع السلطات الوطنية التي تجمع بيانات الواقعات الحيوية بوعد المحافظة على سريَّتها أن الأفراد سيبلّغون بيانات كاملة ودقيقة بغض النظر عن حساسية المعلومات.

٤ - النشر المنتظم

٦٢ - ينبغي أن يكون الهدف النهائي لتجميع الإحصاءات الحيوية ما يلي كحد أدنى: (أ) توفير أرقام عَدّ موجزة إجمالية شهرياً أو كل ثلاثة أشهر للولادات الحيَّة والوفيات والوفيات الجنينية وواقعات الزواج والطلاق طبقاً لجدول زمني مضبوط بدرجة تكفي لتوفير معلومات من أجل برامج التدخُّل الصحي وبرامج تقدير أعداد السكان أو الاستخدامات الإدارية أو لتلبية حاجات أخرى، و(ب) إعداد تبويبات سنوية تفصيلية لكل نوع من الوقائع الحيوية مصنَّفة تصنيفاً متقاطعاً حسب خصائصها الديمغرافية والاجتماعية الاقتصادية [٢٨]، ولدى تخطيط برنامج التبويب التفصيلي، من المهم ضمان أن تكون الموارد متوفرة لاستكمال البرنامج على أساس منتظم ووفقاً لجدول زمني يضمن الاستخدام الفعَّال لتحليل العلاقة المتبادلة بين العوامل الديمغرافية والاقتصادية لتخطيط برامج الصحة العامة وتشغيلها وتقييمها، ولغرض وضع وتقييم الخطط الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي أن تكون تلك الإحصاءات قابلة للمقارنة إلى أقصى حد ممكن داخل البلد وبالنسبة لمصادر البيانات الديمغرافية وعلى المستوى الدولي وذلك كي يكون من الممكن إجراء مقارنات دولية. وعندما تتطلب ظروف معيّنة داخل البلد الخروج عن المعايير الدولية ينبغي أن يكون نشر البيانات مصحوباً بتفسير لهذا الخروج وببيان للكيفية التي يمكن بها تحويل أسلوب عرض البيانات القومية كي يكون متفقاً مع المعايير الدولية أو قريباً منها.

هاء - تحديد المسؤوليات والهيكل التنظيمي لنظام الإحصاءات الحيوية الوطني

٦٣ - يُعتَبَر إنشاء نظام وطني للتسجيل المدني، وتشغيل وصيانة ذلك النظام، من المسؤوليات الحكومية الأصيلة، متلما هو الحال بالنسبة لإنتاج الإحصاءات الحيوية الأساسية وإجراء تحليلات أولية لها ونشرها. وعلى هذا فإنه ينبغي أن تكون هذه المسؤوليات ووظائف الدعم المرتبطة بها موصوفة في القانون وفي اللوائح الحكومية المتعلقة بها. والتشريع الذي يمكّن من القيام بهذه المسؤوليات قد يختلف في مضمونه من بلد إلى آخر، غير أنه ينبغي أن يكون هذا الإطار القانوني متسقاً مع المبادئ الأساسية التي ترد في مبادئ وتوصيات، التنقيح ٢. وينبغي أن تربط القوانين واللوائح التي تحكم نظام الإحصاءات الحيوية، بوضوح، إنتاج الإحصاءات الحيوية بنظام التسجيل المدني. وبعبارة أخرى فإنه ينبغي أن تكون البيانات الأساسية اللازمة

---

[٢٧] انظر: دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: سياسات وبروتوكولات الكشف عن السجلات الفردية وحفظها بالأرشيفات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: (A.98.XVII.6).

[٢٨] انظر المرفق للاطلاع على خطة تبويب مقترحة لتنفيذ هذه التوصيات.

للإحصاءات الحيوية نابعة من نظام التسجيل المدني وأن تغذي بشكل مستمر نظام الإحصاءات الحيوية (انظر الفصل ثالثاً).

٦٤ - وينبغي أن تُكلَّف هيئة، أو هيئات، حكومية مركزية بمسؤولية ضمان الالتزام بمعايير تصميم العمليات المختلفة التي يتم من خلالها جمع الإحصاءات الحيوية وتبويبها وتجهيزها ونشرها وتوزيعها وتنفيذ تلك العمليات. وموقع تلك الهيئة أو الهيئات في الهيكل الإداري ستحدده الظروف المحلية، غير أنه يجب أن يكون الهدف متمثلاً في تحقيق التنسيق على المستوى المركزي وعلى المستوى الطرفي فيما بين دائرة التسجيل المدني ونظام الإحصاءات الحيوية والدائرة الإحصائية العامة، ودوائر الإحصاءات السكانية وإحصاءات الهجرة، ودوائر الإحصاءات الصحيَّة، وكذلك التنسيق مع مشاريع البحوث المُعترف بها رسمياً والتي تُعالج عوامل ديمغرافية مثل العوامل المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والطبية. والتنسيق والتعاون الوثيقان لهما أهمية أساسية لضمان توحيد المفاهيم والتعاريف والتصنيفات في جميع المصادر وإزالة ازدواج المسؤولية.

٦٥ - وينبغي أن يحدِّد الإطار القانوني لنظام الإحصاءات الحيوية هيكلاً تنظيمياً ملائماً، أو هياكل تنظيمية ملائمة، لإدارة النظام على نحو يتسم بالكفاءة. والهيكل العام يكون عادة نظاماً مركزياً يدار على المستوى الوطني، على أن يكون ذلك النظام متضمناً لوحدات دون وطنية على المستويات المحلية الملائمة التي تتبع المكتب المركزي. غير أنه من الممكن إنشاء نُظم لامركزية تتولى المسؤولية الأساسية عن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية المحلية فيها الحكومات دون الإقليمية، مثل حكومات الولايات أو المقاطعات. وفي الحالة الأخيرة، تتولى منظمة وطنية، عادةً، وضع معايير وطنية ومبادئ توجيهية كي تُطبَّق بانتظام، كما تقوم تلك المنظمة بتبويب الإحصاءات العامة للبلد استناداً إلى البيانات التي تقدمها الكيانات الوطنية الفرعية.

٦٦ - ولدى تنفيذ برامج الإحصاءات الحيوية يمكن النظر في ثلاثة بدائل. والبديل الأول هو جعل إدارة الإحصاءات الحيوية تابعة لدائرة الإحصاءات الوطنية. وفي هذه الحالة يكون برنامج الإحصاءات الحيوية جزءاً من برنامج الإحصاءات العام. أما البديل الثاني فيتمثل في جعل إدارة الإحصاءات الحيوية جزءاً من إدارة التسجيل المدني. والبديل الثالث هو تحديد هيئة حكومية واحدة، أو أكثر، للقيام بالوظائف المختلفة للإحصاءات الحيوية التي لها صلة بعمل تلك الهيئة أو الهيئات. وعلى سبيل المثال فإنه من الممكن أن تقوم هيئة الخدمات الصحيَّة بجمع وتجهيز البيانات المتعلقة بالولادات والوفيات والوفيات الجنينية في حين تقوم الدائرة الإحصائية العامة، أو يقوم نظام المحاكم، بتجميع إحصاءات الزواج والطلاق. ومن الممكن وضع ترتيبات أخرى، غير أنه من الضروري، على أي حال، أن يكون برنامج الإحصاءات الحيوية محدَّدا بوضوح وأن تلقى إدارته دعماً حكومياً قوياً ودائماً. وفي غالبية البلدان لا تكون الهيئة المسؤولة عن إنتاج الإحصاءات الحيوية مسؤولة عن القيام بعملية التسجيل الفعلي للواقعات. وبالنظر إلى وجود فصل بين إدارة هاتين الوظيفتين فإن التنسيق بين الهيئتين المسؤولتين له أهمية خاصة.

واو - تحقيق التكامل والتنسيق في نظام الإحصاءات الحيوية

٦٧ - يحتاج استخدام الإحصاءات الحيوية على نطاق واسع لمكونات للبيانات التي ستُستخدم في مجموعة متنوعة من تطبيقات التخطيط والتحليل في المجالين الاجتماعي والاقتصادي إلى درجة عالية من التكامل الإحصائي. وتقدير الحاجات وتحديد الأهداف وتقييم التقدم تعتمد جميعها على توفُّر عدد كبير من السلاسل الإحصائية التي يتعين أن تكون بياناتها متّسقة منطقياً. وتعدد مصادر البيانات المستخدَمة في التخطيط والتحليل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي يتطلب بالضرورة أن يكون هناك اتساق في تعاريف عناصر البيانات سواءً داخل النظام (كما في حالة نظام الإحصاءات الحيوية، مثلاً) أو فيما بين النُظم (بين نظام الإحصاءات الحيوية والتعدادات الوطنية ونظام التسجيل المدني والاستقصاءات بالعيّنة، مثلاً).

٦٨ - وفي حين أنه من الطبيعي أن تعتمد الترتيبات التي توضع داخل بلد معيّن على الهيكل الإداري الموجود في ذلك البلد فإن تنسيق الأنشطة الإحصائية مركزياً هو أمر مرغوب فيه لكفالة أن يعمل الهيكل على نحو يتسم بالكفاءة في إنتاج الإحصاءات التي تستند إلى مفاهيم وتعاريف وتصنيفات قياسية والتي تكون متضمَّنة في تبويبات تلبي حاجات المستهلكين في التوقيتات المناسبة مع عدم وجود خطأ أو ازدواج أو إسقاط. وينبغي أن تُناط بمكتب إحصاءات مركزي مهمة الإشراف على هذا التنسيق.

٦٩ - ولتشجيع تحقيق الحد الأقصى من التنسيق والقابلية للمقارنة بالنسبة للسلاسل الإحصائية الرسمية المختلفة ينبغي إنشاء لجنة (أو لجان) تنسيق مشتركة بين الوكالات بحيث تتألف من موظفين متمرسين من الوكالات ذات الصلة. وينبغي أن تُعقَد الاجتماعات سنوياً على الأقل، أو في أوقات أكثر تقارباً إذا دعت الحاجة، لتبادل الآراء المتعلقة بالخطط والتعديلات المقبلة في كل نشاط من الأنشطة الإحصائية[٢٩].

٧٠ - وإضافة إلى التنسيق الخارجي فإن التنسيق داخل نظام الإحصاءات الحيوية ضروري لضمان اتباع عمليات وممارسات موحَّدة على كل مستوى في النظام بكامله. وبغض النظر عما إذا كان النظام هو نظام مركزي أو غير مركزي فإن هناك حاجة إلى

---

[٢٩] انظر: الوثائق الرسمية لمنظمة الصحة العالمية (جنيف، ١٩٤٨). وفي حالة عدم وجود مكتب مركزي يقوم بالمسؤوليات الملائمة قد يُستفاد في تنسيق نُظم الإحصاءات الحيوية والإحصاءات الصحية من المشورة التي يقدمها خبراء من خارج النظام يشكلون لجنة وطنية للإحصاءات الحيوية والصحية وذلك حسبما أوصى به اجتماع جمعية الصحة العالمية الأول في وقت مبكر يرجع إلى عام ١٩٤٨. ومفهوم اللجان الوطنية، أو اللجان أو المجالس التي لها نفس الطبيعة آيده المعهد الإحصائي للبلدان الأمريكية وأشارت إليه اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة.

وجود نظام اتصال سليم فيما بين مختلف المكاتب المشتركة في جمع المعلومات من نظام التسجيل المدني لإنتاج الإحصاءات الحيوية وذلك كي تكون معايير الجودة في النظام دائماً على أعلى المستويات. ويجب أن تعمل وصلات الاتصال في الاتجاهين: من المكاتب الإقليمية إلى السلطة المركزية ومن السلطة المركزية إلى المكاتب الميدانية. وبالإضافة إلى هذا فإنه يجب أن تكون الاتصالات سليمة بين العاملين على جانب التسجيل والعاملين على الجانب الإحصائي والتحليلي. وقد ظهرت فعالية عدد من أساليب الاتصال في نظم الإحصاءات الحيوية، بما في ذلك عقد حلقات عمل ومؤتمرات دورية، وعقد مؤتمرات قومية، وإصدار رسائل إخبارية، والاستعانة بمستشارين ميدانيين متنقلين، واستخدام الشبكات الإلكترونية في عمليات الاتصال. وكل أسلوب من هذه الأساليب يسهم في تحديد المشكلات وفي التوصُّل إلى حلول ملائمة وموحَّدة للمسائل المشتركة. ووجود نظام اتصال سليم من شأنه أن يسهم في تشكيل فريق عمل داخل النظام، كما أنه يساعد في رفع الروح المعنوية فيما بين العاملين. وينبغي أن تضم شبكة الاتصال أيضاً ممثلين لجهات أخرى من خارج نظام الإحصاءات الحيوية، وأساساً من نظام التسجيل المدني أو وزارة الصحة، عندما يكون التنسيق مع وكالات وتخصصات أخرى أمراً ملائماً. وعلى سبيل المثال فإنه من المفضل ضم نفس الممثلين الأعضاء في لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات المذكورة أعلاه في أجزاء شبكة الاتصال الملائمة.

٧١ - ولزيادة التنسيق على المستويين الداخلي والخارجي داخل النُظم الإحصائية وفيما بينها، ينبغي اعتماد تشريعات ولوائح موحَّدة على مستوى البلد لكل نظام وطني. وينبغي توخي الحرص في صياغة تلك التشريعات لكفالة ألا يكون لعناصر البيانات المعرَّفة في نظام ما تعريف مختلف في نظام آخر. وينبغي أن تكون تعاريف الواقعات الحيوية المستخدمة في النّظم الإحصائية ونُظم التسجيل المدني متّسقة مع التعاريف المستخدمة للواقعات نفسها في نظام الإحصاءات الحيوية. وفي حالة الإحصاءات الديمغرافية بصفة عامة، من المهم بشكل خاص أن نُنسّق المفاهيم والتعاريف والتصنيفات والتبويبات مع ما يقابلها في التعدادات السكانية وفي الدراسات الاستقصائية الميدانية التي تُجرى فيما بين التعدادات، وكذلك في إحصاءات الهجرة الدولية.

٧٢ - وشرط الاتساق ينطبق ليس فقط على تعاريف الواقعات الحيوية، مثل الولادات والوفيات والوفيات الجنينية وواقعات الزواج والطلاق، بل ينطبق أيضاً على خصائص الأشخاص الذين تتعلق بهم هذه الواقعات، مثل حالة النشاط الاقتصادي والمهنة ودرجة التحصيل الدراسي ومحل الإقامة المعتاد والتقسيمات الإدارية وكون محل الإقامة في الحضر أو الريف وكل موضوع مشترك في مصادر البيانات (انظر الفرع زاي أدناه للاطلاع على التعاريف الموصى بها). ويجب أن يؤخذ السكان الأساسيون في الاعتبار أيضاً لضمان وجود تناسق بين أرقام البسط وأرقام المقام للمعدلات الحيوية في وقت معيَّن وعلى مدى فترات زمنية أطول. ولذلك فإنه ينبغي أن تشير أرقام الولادات والواقعات الحيوية الأخرى التي تستخدمها البلدان لغرض حساب المعدلات والنسب الحيوية إلى الواقعات التي تحدث للسكان ولغير السكان في البلد، كل على حدة، من أجل ضمان وجود اتساق بين أرقام البسط وأرقام المقام للنسب [٣٠].

٧٣ - وفي حالة الاتفاق على مقاييس دولية، كما في مجال التعدادات السكانية [٣١] وفي عدد من المجالات التي تهتم بها الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، مثل تصنيف أسباب الوفاة وما يرتبط به من تعاريف للولادة الحيَّة والوفاة الجنينية [٣٢]، وكذلك بحث الخصائص الاقتصادية [٣٣] والحالة التعليمية [٣٤]، يُوصى بأن تُطبَّق تلك المقاييس في نظام الإحصاءات الحيوية حيثما يكون ذلك ممكناً. وإذا تطلبت ظروف محلية الخروج عن هذه المقاييس فإن التعبير عن التصنيفات المحلية بشكل يمكن تحويله إلى المقاييس الدولية، حيثما يكون ممكناً، من شأنه أن يكون مفيداً في جعل النتائج قابلة للمقارنة.

زاي - توصيات بشأن الموضوعات التي يتعين بحثها في نظام الإحصاءات الحيوية وتعاريف تلك الموضوعات

١ - العوامل التي تحدد اختيار الموضوعات

٧٤ - ينبغي أن يكون اختيار الموضوعات قائماً في الأساس على الاستخدام الممكن لها في تلبية الاحتياجات الوطنية من البيانات، وكذلك على أساس الحاجة إلى ضمان القابلية للمقارنة على المستويين الإقليمي والعالمي وإدامة تلك القابلية، على الأقل بالنسبة للموضوعات الأساسية. ولإنتاج إحصاءات في الأوقات المناسبة هناك حاجة إلى موارد بشرية وموارد مالية. ونادراً ما تكون الأهداف الوطنية والدولية غير متسقة لأن التوصيات الدولية تستند بصفة عامة إلى دراسة واسعة النطاق لخبرة البلدان وممارساتها.

---

[٣٠] ينبغي التمييز بين الواقعات التي تحدث لغير المقيمين عندما يكونون موقتاً في البلد والواقعات التي تحدث داخل الأراضي الوطنية للسكان العاديين بإدراج المعلومات المتعلقة بمحل الإقامة المعتاد في صحائف التسجيل الحيوية. وينبغي أن تضع البلدان إجراءات لدمج الواقعات التي تحدث للمقيمين عندما يكونون موقتاً خارج البلد. وبالنظر إلى أنه ينبغي أن تؤخذ هذه الواقعات في الاعتبار (على الأقل في حالة الولادات والوفيات) في استكمال تقديرات العدد الإجمالي للسكان المقيمين فإنه يجب أيضاً أن تؤخذ في الاعتبار في تجميع الأرقام المتعلقة بالواقعات الحيوية كي تُستخدَم في حساب معدلات حيوية منتقاة للسكان المقيمين ومعدلات حيوية للسكان غير المقيمين.

[٣١] انظر: مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن، التنقيح ١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.98.XVIII.8).

[٣٢] انظر: منظمة الصحة العالمية، التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض وللمشكلات الصحية المرتبطة بها، التنقيح العاشر (جنيف، ١٩٩٢).

[٣٣] انظر: منظمة العمل الدولية، التصنيف القياسي الدولي للمهن (ISCO-88) (جنيف، ١٩٩٠).

[٣٤] انظر: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التصنيف الإحصائي الدولي للتعليم (الوثيقة ISSCED/WG/1).

٧٥ - ولتلبية الحاجات الوطنية والدولية من الإحصاءات الحيوية ينبغي أن يتاح في جميع البلدان إجراء بحث مجموعة مشتركة من الموضوعات الأساسية التي يمكن أن تضيف البلدان المنفردة إليها موضوعات إضافية، إذا رغبت في ذلك، لتلبية حاجات واهتمامات وطنية خاصة لا تتناولها الموضوعات الأساسية المشتركة.

٧٦ - ومن ناحيَّة أخرى فإنه قبل أن يصبح من الممكن اختيار الموضوعات لإدراجها في نظام الإحصاءات الحيوية يجب تقييم تلك الموضوعات بالنسبة لاحتمال أن تُستخلص منها بيانات تكون قابلة للاستخدام وموثوقاً فيها. وبغض النظر عن مدى أهمية موضوع ما فإنه ما لم يكن من الممكن توقع الحصول على بيانات ذات معنى ولها درجة جودة مقبولة فإن الموضوع لن يكون ملائماً لجمع البيانات المتعلقة بـه من خلال نظام الإحصاءات الحيوية. ويجب أن يكون المستجيبون راغبين في تقديم معلومات مناسبة، وقادرين على ذلك، كما ينبغي، إذا أمكن، تفادي الردود التي تثير الخوف أو التحيز على المستوى المحلي أو تَنشر روح التشاؤم في المجتمع. غير أنه بالنظر إلى أهمية بعض الموضوعات الحساسة ينبغي ضمان حماية سريَّة ردود المبلِّغين حسبما هو موصوف في الفقرة ٦١ أعلاه [٣٥]. والأسئلة التي تكون معقّدة أو يصعب على المستجيب العادي أن يجيب عليها بسهولة ودقة تحتاج إلى أن يُنظر فيها بعناية. وإذا كان هناك موضوع هام وكان نظام الإحصاءات الحيوية هو أفضل مصدر للمعلومات فإنه ينبغي أن تُختبر في البداية الصياغة الدقيقة للسؤال الذي سيُطرح (أو الأسئلة التي ستُطرح) على عيّنة صغيرة من المستجيبين قبل إدراج السؤال (أو الأسئلة) في نظام على المستوى الوطني.

٢ - قائمة الموضوعات التي ستُبحَث بطريقة التسجيل المدني

٧٧ - يمكن الحصول على معلومات عن مجموعة كبيرة من الموضوعات بطريقة التسجيل، أي من خلال التسجيل المستمر لواقعات محدَّدة مسبقاً. وترد في الفصل سادساً مناقشة للموضوعات التي قد تُجمَع بطرائق أخرى، مثل استقصاء بالعيّنة للأسر المعيشية باستخدام طريقة توجيه أسئلة استعادية أو أسئلة متابعة إلى عيّنة ممثِّلة للسكان، وبتوجيه أسئلة استعادية إلى السكان عن طريق إجراء تعداد سكاني كامل.

٧٨ - والواقعات الحيوية التالية هي من بين الوحدات الإحصائية ذات الأولوية الموصى بتغطيتها بطريقة التسجيل المدني: الولادات الحيَّة، والوفيات، والوفيات الجنينية، وواقعات الزواج والطلاق. وأعلى أولوية موصى بها لتسجيل هـذه الواقعات تُعطى للولادات الحيَّة والوفيات والوفيات الجنينية، وتليها واقعات الزواج والطلاق (انظر الفقرات ٤٩ إلى ٥٢ أعلاه). وينبغي أن تُجمَع معلومات عن تكرُّر حدوث كل واقعة وقت حدوثها وعن خصائص معيّنة لكل واقعة وللأشخاص المعنيين مباشرة بها.

٧٩ - وباستخدام المعايير الواردة أعلاه، جرى وضع قائمة بالموضوعات التي يمكن بحثها بالنسبة لكل واقعة من هذه الواقعات (انظر الفقرة ٨٦ أدناه).

٨٠ - وهذه القائمة الموصى بها تتألف من ''مجموعتين من الأولويات'' إقراراً بالحقيقة القائلة بأن البلدان لن تكون جميعها قادرة على الالتزام بالمعايير في الوقت نفسه أو بالعمل بمعدل منتظم في تحقيق تغطية كاملة لجميع الموضوعات الموصى بها. والموضوعات التي أعطيت أولوية عالية، والمبيَّنة ببنط ''ثقيل'' صُمِّمَت بحيث تمثِّل هدفاً عاجلاً، في حين تمثِّل الموضوعات التي لم تُبيَّن بهذا الشكل هدفاً له إلحاحية أقل. وفي الممارسة الفعلية ستحتاج قائمة الموضوعات الموصى بها هذه إلى أن تُكَمَّل بمعلومات أخرى للأغراض القضائية والإدارية وذلك للسماح بتحديد الأشخاص والواقعات قيد النظر (انظر الفقرة ٤٢٣ أدناه). وقد تحقق هذا بإدراج، مثلاً، (أ) تسجيل الرقم المسلسل، و(ب) مكان التسجيل، وكذلك بإدراج معلومات عن، و(ج) تحديد هويَّة أمين السجل، و(د) أسماء وألقاب الشخص المعني أو الأشخاص المعنيين مباشرة بالواقعة، بما في ذلك الرقم الشخصي لتحديد الهويَّة إذا كان متوفراً، و(هـ) خصائص المُبَلِّغ، بما في ذلك الرقم الشخصي لتحديد الهويَّة إذا كان متوفراً، إلى آخره. و لم تُقَدَّم هنا أية توصيات بشأن هذه البنود وذلك على الرغم من وضوح أهميتها.

٨١- وللتسهيل فإن الموضوعات الموصى بها قد جرى تجميعها تحت عنوانين رئيسيين هما: '١' خصائص الواقعة قيد البحث، و'٢' خصائص الأشخاص الذين لهم علاقة مباشرة بالواقعة، مثل الطفل والجنين والأبوين والمتوفي وطرفي الزواج والمطلَّقين، وغير ذلك.

٨٢- وجرى أيضاً التمييز بين ''الموضوعات المباشرة'' و''الموضوعات المشتقَّة''. والموضوعات المباشرة هي الموضوعات التي جُمعت بياناتها عن طريق توجيه أسئلة محددة بشأن التقارير الإحصائية. أما الموضوعات المشتقَّة فإنها تحدَّد أو تُستنتج، عادةً، من معلومات تتعلق بالتقارير الإحصائية ولا يتم الحصول عليها من ردود على أسئلة مباشرة. ومن أمثلة الموضوعات المشتقَّة ''السن'' إذا حُسب من سؤال يطلب تحديد تاريخ الميلاد، والحدوث في ''منطقة حضَرية/ريفية'' إذا استُنتج من سؤال عن مكان حدوث الواقعة، و''العدد الإجمالي للولادات الحيَّة'' لأن ذلك العدد يمثل رقماً إحصائياً محسوباً بجمع الولادات الحيَّة المسجَّلة في التقارير الإحصائية الملائمة. والموضوعات المشتقَّة تعتبر عناصر للتبويب، وهي تمثل معلومات هامة يتم الحصول عليها من البيانات التي تُجمع من التقارير الإحصائية وذلك كما هو مبيَّن في الموضوعات الواردة في الفقرة ٨٦ أدناه.

٨٣ - وتبويبات المعلومات المسجَّلة التي يتم جمعها من خلال التسجيل المدني عن الموضوعات والخصائص الموصى بها أدناه تُبيِّن

---

[٣٥] انظر: دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: سياسات وبروتوكولات الكشف عن السجلات الفردية وحفظها بالأرشيفات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.6).

عدد الواقعات مُصنفاً حسب الخصائص المختلفة للأشخاص الذين تتعلق بهم تلك الواقعات. والتبويبات حسب السن والجنس لها أهمية خاصة. وترد في المرفق أمثلة للتبويبات الرئيسية. ومستخدمو الإحصاءات الحيوية يحتاجون ليس فقط إلى أعداد مطلقة بين أيضاً إلى معدلات ومؤشرات تنطوي على ربط عدد الواقعات المسجَّل بعدد السكان المعرَّضين. وعلى سبيل المثال فإنه يتم الحصول على مؤشر لوفيات الرُضَّع، مثلاً، بقسمة عدد الوفيات على عدد الأطفال الذين يقل عمرهم عن سنة واحدة في سنة تقويمية معيّنة على العدد الإجمالي للولادات التي حدثت خلال تلك السنة التقويمية. وينبغي ملاحظة أنه من الضروري، كوضع مثالي، متابعة أفواج المواليد لمدة سنة كاملة من أجل الحصول على عدد الأطفال الذين تُوُفوا قبل مرور سنة واحدة على ولادتهم، غير أنه بسبب المشكلات التي تنطوي عليها هذه المتابعة في معظم الحالات يمكن تقريب ذلك المؤشر بقسمة وفيات الأطفال الذين يقل عمرهم عن سنة واحدة خلال فترة معيّنة على عدد الولادات في تلك الفترة. وإضافة إلى هذا فإنه يمكن الحصول على مؤشر للخصوبة، وهو المؤشر الخام، بقسمة العدد الإجمالي للولادات التي حدثت على مدى سنة واحدة على عدد السكان التقديري في منتصف السنة (السكان المعرَّضون). ويوفِّر الفرع '٣' في قائمة الموضوعات أدناه، خصائص السكان المعرَّضين، بعض التوجيه بشأن مصادر أرقام المقام التقريبية.

٨٤ - والأرقام الواردة بين قوسين بعد كل موضوع في قائمة الموضوعات الواردة في الفقرة ٨٦ أدناه تشير إلى أرقام الموضوعات الواردة في الفروع التالية المتعلقة بتعاريف الموضوعات ومواصفاتها (انظر الفقرات ٨٧ إلى ٢٣٢ أدناه).

٨٥- والمعلومات التي يتم الحصول عليها بواسطة التسجيل المدني تُجمع عادة بنسبة مائة في المائة. غير أنه قد يكون من الضروري في بعض الحالات تطبيق نظام التسجيل بالعيّنة في بعض المناطق كما يرد وصفه في الفصل سادساً. وقائمة الموضوعات الموصى بها والواردة في الفقرة ٨٩ لم يتم إدخال تعديل عليها. وإذا دعت الحاجة إلى وضع نظام للتسجيل بالعيّنة بدلاً من نظام للتغطية الشاملة فإن المعلومات اللازمة المتعلقة بالسكان المعَّرضين يتم الحصول عليها عادة بواسطة بحث ميداني بالعيّنة.

٨٦- وترد فيما يلي قائمة بالموضوعات المباشرة والموضوعات المشتقّة التي ستُبحث بطريقة التسجيل المدني. والموضوعات والخصائص المشتقّة، التي تعتمد على المعلومات التي يتم جمعها من موضوعات مباشرة مختارة، مبيَّنة في العمود الموجود ناحية اليسار.

١ - الولادة الحية

الموضوعات المباشرة	الموضوعات المشتقة

'١' خصائص الواقعة - التواريخ (الإسناد الزمني)

تاريخ الحدوث (للولادة) (١) (١٤)	
تاريخ التسجيل (٢)	

الخصائص الجغرافية

مكان الحدوث (٣)	محلّة الحدوث (٤) منطقة الحدوث الحضرية/الريفية (٥)
مكان التسجيل (٣)	

خصائص أخرى

نوع الولادة (مولود واحد، توأمان، ثلاثة توائم، أربعة توائم، أو أكثر (٤٤)	
المشرف على الولادة (٤٥)	
نوع مكان الحدث (مستشفى، منزل، غيره) (٥٢)	

'٢' خصائص الطفل والوالدين

'٢ - أ' خصائص الطفل

الجنس (١٥)	
الوزن عند الولادة (١٧)	

'٢ - ب' خصائص الأم

الخصائص الشخصية

تاريخ الميلاد (١٤) أو العمر (١٢)	العمر (١٢) (يشتق فقط في حالة ما إذا تم جمع تاريخ الميلاد)
الحالة الزواجية (٣٣)	ما إذا كان الطفل قد ولد في إطار الزواج (مركز الشرعية) (١٦)
درجة التحصيل الدراسي (٣٧)	
درجة الإلمام بالقراءة والكتابة (٣٨)	
الطائفة العرقية و/أو الوطنية (٣٩)	
المواطنة/الجنسية (٤٠)	

الخصائص الاقتصادية

حالة النشاط الاقتصادي (٤١)	المركز الاجتماعي الاقتصادي (٤٣)
المهنة المعتادة (٤٢)	

الخصائص الجغرافية

محل الإقامة المعتاد (٦)	محلّة الإقامة (٤) منطقة الإقامة الحضرية/الريفية (٥)
مدة الإقامة في محل الإقامة المعتاد (٧)	حالة الهجرة (١١)
محل الإقامة في وقت محدد في الماضي (٩)	
محل الميلاد (١٠)	

خصائص أخرى للأم

تاريخ آخر دورة شهرية للأم (١٨) أو مدة الحمل (١٩)	مدة الحمل (١٩) (يشتق فقط في حالة ما إذا تم جمع تاريخ آخر دورة شهرية)
عدد زيارات تلقي الرعاية قبل الولادة (٢٠)	
شهر الحمل الذي بدأ فيه تلقي الرعاية السابقة للولادة (٢١)	
الأطفال الذين ولدوا أحياء لأم خلال فترة حياتها بكاملها (٢٣)	ترتيب الولادة أو مرتبة الأمومة (٢٦)
الأطفال الذين ولدوا لأم خلال فترة حياتها بكاملها ولا يزالون أحياء (٢٤)	
الوفيات الجنينية خلال فترة حياة الأم بكاملها (٢٥)	
تاريخ آخر ولادة حية سابقة (٢٨)	الفترة المنقضية منذ آخر ولادة حيّة سابقة (٢٧)
تاريخ الزواج (٣٢)	فترة استمرار الزواج (٣١)

'٢ – ج' خصائص الأب

الخصائص الشخصية

تاريخ الميلاد (١٤) أو العمر (١٢)	العمر (١٢) (يشتق فقط في حالة ما إذا تم جمع تاريخ الميلاد)
الحالة الزواجية (٣٣)	
درجة التحصيل الدراسي (٣٧)	
درجة الإلمام بالقراءة والكتابة (٣٨)	
الطائفة العرقية و/أو الوطنية (٣٩)	
المواطنة/الجنسية (٤٠)	

الخصائص الاقتصادية

حالة النشاط الاقتصادي (٤١)	المركز الاجتماعي الاقتصادي (٤٣)
المهنة المعتادة (٤٢)	

الخصائص الجغرافية

محل الإقامة المعتاد (٦)	محلّة الإقامة (٤) منطقة الإقامة الحضرية/الريفية (٥)
مدة الإقامة في محل الإقامة المعتاد (الحالي) (٧)	حالة الهجرة (١١)
محل الإقامة في وقت محدد في الماضي (٩)	
مكان الميلاد (١٠)	

'٣' خصائص السكان المعرّضين (٥٤)

يتم الحصول على البيانات بشكل مستقل من التعدادات السكانية، والسجلات السكانية،
والدراسات الاستقصائية بالعينة وإجراءات التقدير فيما بين التعدادات

٢ - الوفاة

'١' خصائص الواقعة - التواريخ (الإسناد الزمني)

تاريخ الحدوث (١)	
تاريخ التسجيل (٢)	

الخصائص الجغرافية

مكان الحدوث (٣)	محلّة الحدوث (٤) منطقة الحدوث الحضرية/الريفية (٥)
مكان التسجيل (٣)	

خصائص أخرى

سبب الوفاة[أ] (٤٨)	
طريقة الوفاة (٤٩)	
ما إذا كانت نتائج تشريح الجثة قد استخدمت لتحديد سبب الوفاة (٥٠)	
ما إذا كانت المتوفاة حاملاً وقت الوفاة (للإناث اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و٤٩ سنة (٥١)	
الشخص الذي أصدر شهادة الوفاة (٤٦)	نوع الشهادة (٤٧)
المشرف على الولادة (بالنسبة لوفيات الأطفال الذين يقل عمرهم عن سنة واحدة (٤٥)	
نوع مكان الحدوث (مستشفى، منزل، غيره) (٥٢)	

'٢' خصائص المتوفى

الخصائص الشخصية

تاريخ الميلاد (١٤) أو العمر (١٢)	العمر (١٢) (يشتق فقط في حالة ما إذا تم جمع تاريخ الميلاد)
الجنس (١٥)	
الحالة الزواجية (٣٣)	
تاريخ الزواج (٣٢)	مدة استمرار الزواج (٣١)
الأطفال الذين ولدوا أحياء لأم خلال فترة حياتها بكاملها (بالنسبة للإناث اللواتي في سن الإنجاب والأكبر سناً) (٢٣)	
الأطفال الذين ولدوا لأم خلال فترة حياتها بكاملها ولا يزالون أحياء (بالنسبة للإناث اللواتي في سن الإنجاب والأكبر سناً) (٢٤)	
درجة التحصيل الدراسي (٣٧)	المركز الاجتماعي الاقتصادي (٤٣)

(أ) ينبغي أن يكون التقرير المتعلق بحدوث الوفاة متضمناً لموضوعات بشأن الشهادة الطبية التي تحدد سبب الوفاة (انظر الفقرة ٢٢٠)؛ انظر أيضاً: التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والمشكلات الصحية المرتبطة بها، التنقيح العاشر، (جنيف، ١٩٩٢)، المجلد ٢.

درجة الإلمام بالقراءة والكتابة (٣٨)	
الطائفة العرقية و/أو الوطنية (٣٩)	
المواطنة/الجنسية (٤٠)	
ما إذا كان قد جرى تسجيل واقعة الولادة (بالنسبة لوفيات الأطفال الذين يقل عمرهم عن سنة واحدة) (٢٢)	
ما إذا كان الطفل قد ولد في إطار الزواج (بالنسبة لوفيات الأطفال الذين يقل عمرهم عن سنة واحدة) (١٦)	الحالة الشرعية (بالنسبة لوفيات الأطفال الذين يقل عمرهم عن سنة واحدة) (١٦)

الخصائص الاقتصادية

حالة النشاط الاقتصادي (٤١)	المركز الاجتماعي الاقتصادي (٤٣)
المهنة المعتادة (٤٢)	

الخصائص الجغرافية

مكان الإقامه المعتاد (٦) مكان الإقامة المعتاد للأم (بالنسبة لوفيات الأطفال الذين يقل عمرهم عن سنة واحدة) (٦)	محلّة الإقامة (٤) منطقة الإقامة الحضرية/الريفية (٥)
مكان الإقامة السابق (٨)	حالة الهجرة (١١)
مكان الإقامة في وقت معين في السابق (٩)	
مكان الميلاد (١٠)	

'٣' خصائص السكان المعرّضين (٥٤)

يتم الحصول على البيانات بشكل مستقل من التعدادات السكانية، والسجلات السكانية، والدراسات الاستقصائية بالعينة وإجراءات التقدير فيما بين التعدادات

٣ - الوفاة الجنينية

'١' خصائص الواقعة - التواريخ (الإسناد الزمني)

تاريخ الحدوث (بالنسبة لولادة الجنين) (١)	
تاريخ التسجيل (٢)	

الخصائص الجغرافية

مكان الحدوث (٣)	محلّة الحدوث (٤) الحدوث في منطقة حضرية/ريفية (٥)
مكان التسجيل (٣)	

خصائص أخرى

نوع الولادة (مولود واحد، توأمان، ثلاثة توائم، أربعة توائم، أو أكثر (٤٤)	
المشرف على الولادة (٤٥)	
الشخص الذي أصدر شهادة التوثيق (٤٦)	نوع الشهادة (٤٧)
سبب الوفاة الجنينية (٤٨)	
نوع مكان الحدث (مستشفى، منزل، غيره) (٥٢)	

'٢' خصائص الجنين والوالدين

'٢ - أ' خصائص الجنين

الجنس (١٥)	
ما إذا كان الجنين قد ولد في إطار الزواج (١٦)	حالة الشرعية (١٦)
الوزن عند الولادة (١٧)	
تاريخ آخر دورة شهرية للأم (١٨) أو مدة الحمل (١٩)	مدة الحمل (١٩) (يشتق فقط في حالة ما إذا تم جمع تاريخ آخر دورة شهرية)

'٢ - ب' خصائص الأم

الخصائص الشخصية

تاريخ الميلاد (١٤) أو العمر (١٢)	العمر (١٢) (يشتق فقط في حالة ما إذا تم جمع تاريخ الميلاد)
عدد زيارات تلقي الرعاية قبل الولادة (٢٠)	
شهر الحمل الذي بدأ فيه تلقي الرعاية قبل الولادة (٢١)	
الأطفال الذين ولدوا أحياء لأم خلال فترة حياتها بكاملها (٢٣)	ترتيب الولادة أو مرتبة الأمومة (٢٦)
الأطفال الذين ولدوا لأم خلال فترة حياتها بكاملها ولا يزالون أحياء (٢٤)	
الوفيات الجنينية التي حدثت طوال فترة حياة الأم بكاملها (٢٥)	

تاريخ آخر ولادة حية سابقة (٢٨)	الفترة المنقضية منذ آخر ولادة حيّة سابقة (٢٧)
تاريخ الزواج (٣٢) أو فترة استمرار الزواج (٣١)	فترة استمرار الزواج (٣١) (يشتق فقط في حالة ما إذا تم جمع تاريخ الزواج)
درجة التحصيل الدراسي (٣٧)	المركز الاجتماعي الاقتصادي (٤٣)
درجة الإلمام بالقراءة والكتابة (٣٨)	
الطائفة العرقية و/أو الوطنية (٣٩)	
المواطنة/الجنسية (٤٠)	

الخصائص الاقتصادية

حالة النشاط الاقتصادي (٤١)	المركز الاجتماعي الاقتصادي (٤٣)
المهنة المعتادة (٤٢)	

الخصائص الجغرافية

مكان الإقامة المعتاد (٦)	محلّة الإقامة (٤) منطقة الإقامة الحضرية/الريفية (٥)
مكان الميلاد (١٠)	حالة الهجرة (١١)

'٢ – ج' خصائص الأب

الخصائص الشخصية

تاريخ الميلاد (١٤) أو العمر (١٢)	العمر (١٢) (يشتق فقط في حالة ما إذا تم جمع تاريخ الميلاد)
درجة التحصيل الدراسي (٣٧)	المركز الاجتماعي الاقتصادي (٤٣)
درجة الإلمام بالقراءة والكتابة (٣٨)	
الطائفة العرقية و/أو الوطنية (٣٩)	
المواطنة/الجنسية (٤٠)	

الخصائص الاقتصادية

حالة النشاط الاقتصادي (٤١)	المركز الاجتماعي الاقتصادي (٤٣)
المهنة المعتادة (٤٢)	

الخصائص الجغرافية

مكان الإقامة المعتاد (٦)	محلّة الإقامة (٤) منطقة الإقامة الحضرية/الريفية (٥)
مكان الميلاد (١٠)	حالة الهجرة (١١)

'٣' خصائص متغيّر أرقام المقام (الولادات الحية)

يتم الحصول على المعلومات من نظام التسجيل المدني

٤ - الزواج

'١' خصائص الواقعة – التواريخ (الإسناد الزمني)

تاريخ الحدوث (لواقعة الزواج) (١)	
تاريخ التسجيل (٢)	

الخصائص الجغرافية

مكان الحدوث (٣)	محلّة الحدوث (٤) منطقة الحدوث الحضرية/الريفية (٥)
مكان التسجيل (٣)	

خصائص أخرى

نوع الزواج (٥٣)	

'٢' خصائص العروس والعريس (كل على حدة)

الخصائص الشخصية

تاريخ الميلاد (١٤) أو العمر (١٢)	العمر (١٢) (يشتق فقط في حالة ما إذا تم جمع تاريخ الميلاد)
الحالة الزواجية (السابقة) (٣٣)	
عدد الزيجات السابقة (٣٤)	ترتيب الزواج (٣٥)
درجة التحصيل الدراسي (٣٧)	المركز الاجتماعي الاقتصادي (٤٣)
درجة الإلمام بالقراءة والكتابة (٣٨)	
الطائفة العرقية و/أو الوطنية (٣٩)	
المواطنة/الجنسية (٤٠)	

الخصائص الاقتصادية

حالة النشاط الاقتصادي (٤١)	المركز الاجتماعي الاقتصادي (٤٣)
المهنة المعتادة (٤٢)	

الخصائص الجغرافية

مكان الإقامة المعتاد (٦)	محلّة الإقامة (٤) منطقة الإقامة الحضرية/الريفية (٥)
مدة الإقامة في مكان الإقامة المعتاد (الحالي) (٧)	حالة الهجرة (١١)
مكان الإقامة السابق (٨)	
مكان الإقامة في وقت معين في السابق (٩)	
مكان الميلاد (١٠)	

'٣' خصائص السكان المعرّضين (٥٤)

يتم الحصول على البيانات بشكل مستقل من التعدادات السكانية، والسجلات السكانية، والدراسات الاستقصائية بالعينة وإجراءات التقدير فيما بين التعدادات

٥ - الطلاق

'١' خصائص الواقعة – التواريخ (الإسناد الزمني)

تاريخ الحدوث (لواقعة الطلاق) (١)	
تاريخ التسجيل (٢)	

الخصائص الجغرافية

مكان الحدوث (٣)	محلّة الحدوث (٤) منطقة الحدوث الحضرية/الريفية (٥)
مكان التسجيل (٣)	محلّة التسجيل (٤)

'٢' خصائص المطلّقين (الزوج والزوجة كل منهما على حدة)

الخصائص الشخصية

تاريخ الميلاد (١٤) أو العمر (١٢)	العمر (١٢) (يشتق فقط في حالة ما إذا تم جمع تاريخ الميلاد)
شكل الزواج الذي يجري حلّه (٥٣)	
عدد الأطفال المعالين للشخصين المطلّقين (٣٠)	
عدد الأطفال الذين ولدوا أحياء من الزواج الذي يجري حلّه (٢٩)	
تاريخ الزواج (٣٢) أو مدة الزواج الذي يجري حلّه (٣١)	فترة استمرار الزواج (٣١) (تشتق فقط في حالة ما إذا تم جمع تاريخ الزواج)
طريقة حل الزيجات السابقة (٣٦)	
عدد الزيجات السابقة (٣٤)	ترتيب الزواج (٣٥)
درجة التحصيل الدراسي (٣٧)	المركز الاجتماعي الاقتصادي (٤٣)
درجة الإلمام بالقراءة والكتابة (٣٨)	
الطائفة العرقية و/أو الوطنية (٣٩)	
المواطنة/الجنسية (٤٠)	

الخصائص الاقتصادية

حالة النشاط الاقتصادي (٤١)	المركز الاجتماعي الاقتصادي (٤٣)
المهنة المعتادة (٤٢)	

الخصائص الجغرافية

مكان الإقامة المعتاد (٦)	محلّة الإقامة (٤) منطقة الإقامة الحضرية/الريفية (٥)
مدة الإقامة في مكان الإقامة المعتاد (الحالي) (٧)	حالة الهجرة (١١)
مكان الإقامة السابق (٨)	
مكان الإقامة في وقت معين في السابق (٩)	

مكان الميلاد (١٠)	
مكان حدوث الزواج الذي يجري حلّه (٣١)	

'٣' خصائص السكان المعرّضين (٥٤)

يتم الحصول على البيانات بشكل مستقل من التعدادات السكانية،
والسجلات السكانية، والدراسات الاستقصائية بالعينة وإجراءات التقدير فيما بين التعدادات

٣ - التعاريف ومواصفات الموضوعات [٣٦]

٨٧ - ينبغي أن يكون كل موضوع من الموضوعات المتعلقة بتقرير الإحصاءات الحيوية أو صحائف تسجيل الواقعات الحيوية مصحوباً بتعريف واضح وصريح وبسيط بحيث يسمح ذلك التعريف للأشخاص الذين يقومون بتسجيل المعلومات، مثل أمين السجل المحلي، بالحصول على المعلومات اللازمة للأغراض الإحصائية بأكبر قدر ممكن من الدقّة. وكي تكون المعلومات قابلة للمقارنة على المستوى الدولي فإنه يجب أولاً التأكيد على تقديم التعاريف، ويلي ذلك تقديم توصية بأن تكون تلك التعاريف متفقة مع المعايير الدولية الموضوعة، إن كانت موجودة، وأن تكون متفقة، على أي حال، مع الممارسة السائدة بالنسبة لتعدادات السكان. وهذه النقطة الأخيرة لها أهمية خاصة بالنظر إلى أن حساب معدلات الإحصاءات الحيوية يعتمد على ربط تكرارات الإحصاءات الحيوية بعدد السكان. وما لم يكن تعريف خصائص الإحصاءات الحيوية مماثلاً لتعريف خصائص عدد السكان فإن تفسير المعدلات الناتجة سيكون صعباً إن لم يكن متعذراً. وسوف تُبَيَّن في التعاريف الواردة أدناه النقاط التي ينبغي أن يكون عندها تطابق.

٨٨ - والتعاريف والمواصفات الواردة أدناه تتعلق بالموضوعات المباشرة الموصى بها أعلاه وكذلك بالموضوعات المشتقّة التي تستند إلى موضوع أو أكثر من الموضوعات المباشرة [٣٧]. وينبغي أن يكون الإبلاغ عن الخصائص في تاريخ حدوث الواقعة الحيوية ما لم يُذكر خلاف ذلك. وبالنسبة للموضوعات المشتركة فإنه ينبغي أيضاً أن تُطَبَّق هذه التعاريف في المصادر التكميلية الأخرى للإحصاءات الحيوية، وهي التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية بالعيّنة ونظم التسجيل بالعيّنة، حسبما يكون ملائماً.

(أ) التواريخ (الإسناد الزمني)

'١' تاريخ الحدوث

٨٩ - تاريخ الحدوث هو بالضبط التاريخ الذي حدثت فيه الواقعة، وينبغي التعبير عنه باليوم والشهر والسنة، وكذلك بالساعة والدقيقة إذا كان ذلك ملائماً (بالنسبة للولادات الحيَّة والوفيات الجنينية والوفيات). وينبغي أن تسجَّل السنة بأربعة أرقام. وتاريخ حدوث واقعة طلاق هو اليوم والشهر والسنة التي صدر فيها مرسوم الطلاق.

٩٠ - وينبغي أن تُجمع المعلومات المتعلقة بتاريخ حدوث الواقعة بدرجة من التفصيل تسمح باستخدام تلك المعلومات في حساب فترات العمر إلى ما يقل عن يوم واحد، حيثما يكون ملائماً.

٩١ - وينبغي أن تكون الأعداد الإجمالية لحالات الولادة الحيَّة والوفاة والوفاة الجنينية والطلاق والزواج المسجلة معتمدة على "تاريخ الحدوث" الذي يمثل الأساس الموصى به للإسناد الزمني لجميع تبويبات الإحصاءات الحيوية (انظر المرفق).

'٢' تاريخ التسجيل

٩٢ - تاريخ تسجيل واقعة حيوية هو تاريخ قيد الواقعة الحيوية في السجل المدني باليوم والشهر والسنة. ومن الممكن أيضاً تسجيل الوقت، أي الساعة والدقيقة، إذا كان قانون التسجيل يشترط ذلك.

٩٣ - وينبغي تحليل الاختلافات في الوقت المنقضي بين تواريخ التسجيل وتواريخ الحدوث وذلك لمعرفة الفترة التي انقضت بين حدوث الواقعات وتسجيلها بما يعطي مؤشراً لمدى التأخيرات في التسجيل ولحجم مشكلة عدم الالتزام بالتسجيل.

(ب) الخصائص الجغرافية

'٣' مكان الحدوث والتسجيل [٣٨]

٩٤ - مكان الحدوث هو الموقع الجغرافي في البلد، (أ) المحلة و(ب) التقسيم الرئيسي أو مكان جغرافي آخر تقع فيه المحلة، الذي حدثت فيه واقعة الولادة الحيَّة أو الوفاة أو وضع جنين ميت أو واقعة الزواج أو الطلاق. وينبغي أن تُقدَّم هذه المعلومات بدرجة من التفصيل تجعل من الممكن وضع تبويبات على الأقل لأكبر تقسيم فرعي إداري في البلد وللتقسيمات الفرعية الإدارية الأصغر حسبما يتطلبه الاستخدام الوطني، وكذلك كي يكون من الممكن إدراج التوريع حسب الحضر/الريف في التبويبات حيثما يكون ذلك مطلوباً (انظر أيضاً: المحلة (الموضوع ٤) والريف والحضر (الموضوع ٥)). وينبغي أن تتبع البلدان إجراءات لمعالجة مسألة محل حدوث الواقعات الحيوية التي قد تحدث في مركبات متحركة، مثل السفن أو الطائرات أو القطارات أو السيارات.

٩٥ - ومكان التسجيل هو الموقع الجغرافي في البلد، (أ) المحلة و(ب) التقسيم المدني الرئيسي أو مكان جغرافي آخر، الذي تم فيه تسجيل واقعة الولادة الحيَّة أو الوفاة أو ولادة جنين ميِّت أو واقعة الزواج أو الطلاق في نظام التسجيل المدني. وينبغي أن تُبيَّن هذه

---

[٣٦] ترد في برنامج التبويب في المرفق الأول تصنيفات مُحَّددة لكل متغيِّر.

[٣٧] من الممكن أن تنظر البلدان التي توجد فيها نظم للإحصاءات الحيوية أكثر تقدماً في إدراج موضوعات أخرى للأغراض الصحية في التقارير الإحصائية المتعلقة بالولادات الحيَّة والوفيات الجنينية. وقد تكون هذه الموضوعات: عوامل المخاطر الطبية للحمل، وإجراءات التوليد، وأوجه الشذوذ الخلقي للطفل الذي ولد حيّاً أو للوفاة الجنينية، وطريقة الولادة، ورقم "أبغار" (APGAR)، واختبار الدم قبل الولادة، والأحوال غير العادية للطفل المولود حديثاً، وغير ذلك. وللاطلاع على مثال، انظر: شهادة توثيق الولادة الحيَّة وشهادة توثيق الوفاة الجنينية لولاية كولورادو (الولايات المتحدة الأمريكية) في دليل إدارة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتشغيلها وصيانتها (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.11).

[٣٨] ينبغي أن تُسَجَّل حدود البلد الوطنية الموجودة وقت حدوث الواقعة (أو إجراء البحث)، وكذلك المحلات والتقسيمات المدنية.

المعلومات بدرجة من التفصيل تكفي لتحديد كل مكتب تسجيل معيَّن لمجموعة من الأغراض الإدارية، بما في ذلك متابعة وضوح التسجيل والمشكلات المتعلقة بتقديم التقارير الإحصائية، وكذلك متابعة تحليلات عبء العمل في مكتب التسجيل المحلي والتوزيع الجغرافي الأمثل لمواقع التسجيل بحيث تكون قريبة بدرجة معقولة من أماكن حدوث الواقعات الحيوية.

'٤' المحلّة

٩٦ - تُعَرَّف المحلّة بأنها تجمُّع سكاني مميَّز (يُطلق عليها أيضاً اسم "مكان مأهول". أو "مركز سكاني"، أو "مستوطَنة"، أو غير ذلك) يعيش فيه السكان في مجموعات متجاورة من الأحياء السكنية وله اسم أو مركز مُعتَرَف به محلياً[٣٩]. وينبغي عدم الخلط بين المحلات والتقسيمات المدنية الأصغر في البلد. وفي بعض الحالات قد تكون المحلات متفقة مع التقسيمات المدنية؛ غير أنه في حالات أخرى قد يكون أصغر تقسيم مدني متضمناً لمحلّتين أو أكثر.

٩٧ - ولدى تجميع الإحصاءات الحيوية قد يكون أساس التبويب الجغرافي هو مكان الحدوث، أي المحلّة التي حدثت فيها الواقعة، أو التقسيم المدني الرئيسي الذي حدثت فيه الواقعة، أو محل الإقامة المعتاد، أي المحلّة التي يكون الشخص المعني (الأب، أو الشخص المتوفى، أو الشريك في الزواج، أو غير ذلك، مقيماً فيها عادةً). (للاطلاع على توصيات بشأن أساس التبويبات الجغرافية للإحصاءات الحيوية، انظر المرفق).

٩٨ - والتصنيف الموصى به للمحلات على حسب فئة عدد السكان هو كما يلي:

جميع المحلات
٥٠٠ ٠٠٠ نسمة أو أكثر
١٠٠ ٠٠٠ إلى ٤٩٩ ٠٠٠ نسمة
٥٠ ٠٠٠ إلى ٩٩ ٩٩٩ نسمة
٢٠ ٠٠٠ إلى ٤٩ ٩٩٩ نسمة
١٠ ٠٠٠ إلى ١٩ ٩٩٩ نسمة
٥ ٠٠٠ إلى ٩ ٩٩٩ نسمة
٢ ٠٠٠ إلى٤ ٩٩٩ نسمة
١ ٠٠٠ إلى ١ ٩٩٩ نسمة
٥٠٠ إلى ٩٩٩ نسمة
٢٠٠ إلى ٤٩٩ نسمة
أقل من ٢٠٠ نسمة
سكان لا يقيمون في محلات.

[٣٩] انظر: مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن، التنقيح ١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.8)، الفقرتان ١ - ٢ و٢ - ٤٩.

٩٩ - وكما هو مُبيَّن في دليل الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية (الطبعة المنقّحة)[٤٠] فإن هذا التصنيف الشامل يكون عادة مفصلاً بدرجة تجعل من الصعب أن تبوَّب طبقاً له نتائج الدراسات الاستقصائية. ولا يمكن تطبيق هذا التصنيف التفصيلي إلا إذا كانت الدراسات الاستقصائية تستند إلى عينات يكون عدد السكان فيها كبيراً للغاية. ولذلك فإنه بالنسبة لنتائج الدراسات الاستقصائية يمكن النظر في وضع تصنيف يكون أكثر تركزاً.

'٥' الحضر/الريف

١٠٠ - موضوع الحضر/الريف هو موضوع مُشْتَق له أولوية عالية في أي نظام للإحصاءات الحيوية يستند إلى معلومات جغرافية يتم الحصول عليها من مكان الحدوث (الموضوع ٣) ومحل الإقامة المعتاد (الموضوع ٦). وبالنظر إلى الاختلافات الموجودة بين البلدان بالنسبة للخصائص التي تميز المناطق الحضرية عن المناطق الريفية فإن التمييز بين السكان الحضريين والسكان الريفيين يجعل من الصعب وضع تعريف واحد يمكن تطبيقه على جميع البلدان. ولهذا السبب فإنه ينبغي أن يحدّد كل بلد المناطق التي يتعيّن تصنيفها على أنها مناطق حضرية والمناطق التي يتعيّن تصنيفها على أنها مناطق ريفية وذلك وفقاً لظروفه.

١٠١ - وأنسب وحدة تصنيف للأغراض الوطنية، وكذلك من أجل إجراء مقارنات دولية، هي حجم المحلّة (كما عرِّفت في الفقرة ٩٨ أعلاه)، وإذا تعذر ذلك فإن أنسب وحدة تكون هي أصغر تقسيم إداري في البلد (لمناقشة تعريف وتصنيف المحلّة، وكذلك التقسيم الحضري/الريفي، انظر موضوع "المحلّة" (الموضوع ٤)).

١٠٢ - غير أنه يجب الإقرار بأن التمييز بين الحضر والريف على أساس عدد سكان المحلّة وحده لا يوفر دائماً أساساً مُرضياً للتصنيف وخاصة في البلدان المتقدمة صناعياً. وقد وضعت بعض البلدان تصنيفاً للمحلات استناداً إلى "الهيكل الاجتماعي الاقتصادي للسكان" في المحلات وليس إلى عدد السكان وحده[٤١]. وقد حاولت بلدان أخرى أن تُعبّر عن مدى كون المنطقة منطقة حضرية باستخدام معاملات الكثافة السكانية وغير ذلك.

[٤٠] منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.83.XVII.13.

[٤١] انظر مثلاً: توزيع سكان المناطق الحضرية وإجمالي السكان حسب الجنس في الفترة ١٩٨٧-١٩٩٦، والملاحظات الواردة في الجدول ٦ في United Nations, *Demographic Yearbook, 1996* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E/F.98.XIII.1). وتعرِّف لاتفيا "الحضر" على أنه: المُدن والمحلات التي تدخل في فئة "الحضر"، والمعرَّفة على هذا النحو رسمياً، وفقاً لمعيار عدد السكان وغلبة العمال الزراعيين، أو عدد العمال غير الزراعيين وأسرهم؛ في حين تُعرِّف هولندا "الحضر" على أنه البلديات التي يصل عدد سكانها إلى ٢ ٠٠٠ نسمة أو أكثر، و "شبه الحضر" على أنه البلديات التي يقل عدد سكانها عن ٢ ٠٠٠ نسمة ولا تزيد فيها نسبة عدد السكان الذكور النشطين اقتصادياً والعاملين في الزراعة عن ٢٠ في المائة.

١٠٣ - وصعوبة تطبيق هذه المعايير على الإحصاءات الحيوية تكمن في أن البيانات المتعلقة بالمتغيرات ذات الصلة نادراً ما تكون متوفرة.

'٦' محل الإقامة المعتاد

١٠٤ - محل الإقامة المعتاد هو الموقع الجغرافي في البلد، أو المحلّة أو التقسيم المدني أو البلد الأجنبي، الذي يقيم فيه عادةً الشخص المعيَّن. وليس من الضروري أن يكون محل الإقامة المعتاد هو المحل الذي كان الشخص موجوداً فيه وقت حدوث الواقعة أو الإصابة أو محل إقامته القانوني. ولأغراض الإحصاءات الحيوية يكون محل الإقامة المعتاد لحالة ولادة حيَّة أو وفاة جنينية هو المحل الذي تقيم فيه الأم عادةً (انظر الفقرة ٢٧٧).

١٠٥ - وعلى الرغم من أنه لن يكون من الصعب على غالبية الأشخاص أن يحددوا محل إقامتهم المعتاد فإنه لا بد من أن يحدث بعض الخلط في عدد من الحالات الخاصة التي قد يبدو فيها أن بعض الأشخاص لهم أكثر من محل إقامة معتاد واحد، مثل الأشخاص الذين يحتفظون بمسكنين أو أكثر والطلاب الذين يعيشون في مدرسة بعيداً عن منزل أبويهم وأفراد القوات المسلحة الذين يعيشون في منشأة عسكرية ويحتفظون في الوقت نفسه بمسكن خاص بعيداً عن المنشأة؛ وكذلك الأشخاص الذين ينامون بعيداً عن منازلهم خلال أسبوع العمل ولكنهم يعودون إلى منازلهم لبضعة أيام في نهاية كل أسبوع. وينبغي أن تحدَّد بوضوح في تعليمات التسجيل أو العدّ طريقة معالجة هذه الحالات جميعها.

١٠٦ - وقد تنشأ أيضاً مشكلات بالنسبة للأشخاص الذين أقاموا لبعض الوقت في المكان الذي كانوا فيه وقت إجراء البحث ولكنهم لا يعتبرون أنفسهم من سكان ذلك المكان لأنهم يعتزمون العودة إلى محل إقامتهم السابق في وقت ما مستقبلاً. وتضم هذه الفئة أيضاً السكان المشردين واللاجئين. وهذه الحالة مماثلة لحالة الأشخاص الذين غادروا البلد مؤقتاً ولكن يُتوقع أن يعودوا بعد فترة من الوقت، مثل السكان المدنيين الذين يقيمون مؤقتاً في بلد آخر كعمال موسميين أو تجار أو بحَّارة أو غير ذلك. وفي هذه الحالات يجب وضع حدود زمنية محددة بوضوح لوجود أولئك الأشخاص في مكان معيَّن، أو لغيابهم عنه، وفقاً للظروف السائدة في البلد وذلك لتحديد ما إذا كان الشخص يقيم عادةً في ذلك المكان. والبلدان التي يوجد فيها سكان رُحَّل تحتاج إلى اشتراطات معيّنة للإبلاغ عن محل الإقامة للأشخاص الرُحَّل.

١٠٧ - وينبغي أن تكون المعلومات التي تُجمع عن محل الإقامة المعتاد على درجة من التفصيل تسمح بوضع تبويبات لأصغر الوحدات الفرعية الجغرافية في البلد حسبما تتطلبه خطة التبويب. ولتحقيق اشتراطات التصنيفات الجغرافية الموصى بها في التبويبات الواردة في المرفق فإن هناك حاجة إلى توفير معلومات عن التقسيمات المدنية الصغيرة وكذلك عن المحلات. وينبغي أن تكون محَال الإقامة المستخدمة لإعداد التبويبات متفقة مع تلك المستخدمة لتبويب أماكن الحدوث. وإضافة إلى هذا فإنه إذا كان نظام التسجيل المدني هو مصدر المعلومات ينبغي أن تكون محال الإقامة متفقة مع محال الإقامة التي حُدِّدت في قاعدة بيانات التعداد السكاني وذلك كي يكون من الممكن حساب معدلات الإحصاءات الحيوية. (انظر أيضاً: المحلّة (الموضوع ٤) والحضر/الريف (الموضوع ٥)).

'٧' مدة الإقامة في محل الإقامة المعتاد

١٠٨ - مدة الإقامة هي الفترة الزمنية التي انقضت حتى تاريخ حدوث الواقعة، مُعبَراً عنها بسنوات كاملة، والتي عاش خلالها كل شخص في: (أ) المحلّة (الموضوع ٤) التي تُعتبر محل إقامته المعتاد (الموضوع ٦) وقت حدوث الواقعة، و(ب) التقسيم المدني الرئيسي الذي تقع فيه تلك المحلّة.

١٠٩ - وإذا نُسبت الواقعات لدى تجميع بيانات حدوث الولادة والوفاة وواقعات الزواج والطلاق على حسب الوحدات الجغرافية إلى محل الحدوث وليس إلى محل الإقامة المعتاد للأشخاص المعنيين فإنه يجب توخي الحرص عند تفسير المعلومات المتعلقة بمدة الإقامة بالنسبة للواقعات التي حدثت لأشخاص يقيمون في أماكن خلاف محَال إقامتهم المعتادة. ويجب أن تُحدَّد تلك الواقعات على أنها قد حدثت لأشخاص غير مقيمين بحيث لا يتم عد تلك الواقعات خطأً على أنها واقعات حدثت لمهاجرين جُدُد.

١١٠ - ولدى جمع المعلومات المتعلقة بمدة الإقامة، ينبغي أن يَوضَح أن الاهتمام ينصَّب على طول فترة الإقامة في التقسيم المدني الرئيسي وفي المحلّة وليس في وحدة سكنية معيّنة.

١١١ - وينبغي أن تُجمع المعلومات المتعلقة بفترة الإقامة بحيث يكون من الممكن تصنيف الواقعات على أنها قد حدثت: (أ) لأشخاص مقيمين تدخل فترة إقامتهم في الفئات الزمنية التالية: أقل من سنة واحدة، وبين سنة واحدة وأربع سنوات، وبين خمس سنوات وتسع سنوات، وعشر سنوات وأكثر، وغير محددة؛ و(ب) لأشخاص يمرون مروراً عابراً أو زوار؛ و(ج) لأشخاص لم يحدَّد وضعهم على أنهم أشخاص مقيمون أو يمرون مروراً عابراً أو زوار. وهذا التصنيف هو نفس التصنيف الموصى به بالنسبة للتعداد السكاني الذي يوفر القاعدة لحساب المعدلات.

'٨' محل الإقامة السابق

١١٢ - محل الإقامة السابق هو الموقع الجغرافي داخل البلد أو التقسيم المدني الرئيسي أو أي تقسيم مدني آخر أو بلد أجنبي يكون الفرد قد أقام فيه قبل أن ينتقل مباشرة إلى التقسيم المدني الحالي لمحل الإقامة المعتاد. وإذا كان من الممكن أن تُجمع بيانات يُعوَّل عليها فإن البلدان قد تجد من المفيد أن تسأل عن محل الإقامة في وقت محدَّد في الماضي. والبيانات المتعلقة بمحل الإقامة السابق والتي لا تكون مقترنة

بمدة الإقامة في محل معتاد (الموضوع ٧) تكون قيمتها محدودة في حد ذاتها لأنها لا تقدم معلومات عن وقت الهجرة إلى الداخل.

'٩' محل الإقامة في وقت محدَّد في الماضي

١١٣ - محل الإقامة في وقت محدَّد في الماضي هو الموقع الجغرافي في البلد أو المحلّة أو في تقسيم مدني رئيسي أو تقسيم مدني آخر، أو في بلد أجنبي، الذي يكون الشخص قد أقام فيه في تاريخ محدد في الماضي. وهذا الموضوع هو موضوع مفيد بصفة خاصة لقياس حدوث الهجرة وخصائص الهجرة والمهاجرين. ونظراً لتكرر استخدام هذا البند في الدراسات الاستقصائية الميدانية فإن استخدامه أيضاً في الإحصاءات الحيوية يمكن أن يؤدي إلى توليفات مفيدة من بيانات التعدادات وبيانات الإحصاءات الحيوية.

١١٤ - ينبغي أن يكون تاريخ الإسناد المختار هو أكثر التواريخ فائدة للأغراض الوطنية. وفي معظم الحالات يُعتَبَر هذا التاريخ هو التاريخ الذي سبق تاريخ حدوث الواقعة الحيوية بسنة واحدة أو خمس سنوات. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً عند اختيار تاريخ الإسناد القدرة المحتملة للأفراد على أن يتذكروا بدقة محل إقامتهم المعتاد قبل تاريخ حدوث الواقعة بسنة واحدة أو خمس سنوات. وبالإضافة إلى هذا فإن المعلومات المتعلقة بسنة الوصول إلى البلد قد تكون مفيدة لأغراض الهجرة الدولية [٤٢].

١١٥ - ووفقاً لذلك فإنه ينبغي أن يحقق معيار اختيار إسناد زمني مناسب لهذا السؤال توازناً بين فترة طويلة يسمح طولها بحدوث حجم من التغييرات في محل الإقامة يكفي للدراسة وفترة لا تؤدي دون داع إلى زيادة عدد الانتقالات المتكررة التي تكون قد حدثت وعدد المهاجرين الذين توفوا في تلك الفترة - وهما العاملان اللذان لا يمكن وزنهما بدقة وقد يميلان إلى جعل النتائج منطوية على تحيُّزات. وكلما زاد بُعد تاريخ الإسناد يصبح من الأصعب على المُخطر أن يعطي إجابة دقيقة عن السؤال المتعلق بمحل الإقامة السابق بسبب ضعف الذاكرة، وربما أيضاً بسبب التغيرات التي ربما تكون قد طرأت على الحدود خلال الفترة. كذلك فإنه كلما زادت الفترة زاد الفرق بين عدد الأشخاص المُبلَّغ عنهم والعدد الحقيقي للأشخاص وذلك بسبب التغييرات في محَال إقامة الأشخاص الذين توفوا وزيادة احتمال حدوث تغييرات متعددة في محل الإقامة. وقد يكون تاريخ آخر تعداد سكاني أو استقصاء ديمغرافي سابق تحدَّد طبقاً له عدد السكان على حسب محل الإقامة مفيداً إذ أنه قد يوفر عناصر الطريقة التفاضلية لتقدير الزيادة الصافية أو النقصان الصافي في الهجرة خلال الفترة [٤٣].

---

[٤٢] انظر: مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن، التنقيح ١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.8)، الفقرة ٢-٤٠.

[٤٣] انظر: National Programmes of Analysis of Population Census Data as an Aid to Planning and Policy Making. (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: 64.XIII.4)، الفقرة ٤٩.

وبالطبع فإن الفترة الملائمة في أية حالة خاصة ستعتمد بدرجة كبيرة على الظروف الوطنية.

١١٦ - وينبغي أن يكون تجميع البيانات بطريقة تسمح بتصنيفها في فئتين: (أ) غير المهاجرين، أي الأشخاص الذين تتعلق بهم الواقعات والذين كانوا يعيشون وقت حدوث الواقعة (أو إجراء البحث) في نفس المحلّة التي كانوا يعيشون فيها في التاريخ السابق، و(ب) المهاجرون، أي الأشخاص الذين كانوا يعيشون وقت إجراء البحث في محلّة تختلف عن محل إقامتهم في التاريخ السابق.

'١٠' محل الميلاد

١١٧ - محل الميلاد هو الموقع الجغرافي في البلد أو المحلّة، أو في تقسيم مدني رئيسي أو تقسيم مدني آخر، أو في بلد أجنبي، الذي ولد الشخص فيه بالفعل. وينبغي أن تضع البلدان إجراءات لتحديد محل الميلاد لطفل وُلد في مركبة متحركة، مثل سفينة أو طائرة أو قطار أو سيارة.

١١٨ - وعند إجراء أي بحث بشأن محل الميلاد من الضروري جمع معلومات تُميّز بين الأشخاص الذين وُلدوا في البلد المعيَّن (سكان البلد) والأشخاص الذين وُلدوا في مكان آخر (الأشخاص الذين وُلدوا خارج البلد). وحتى في البلدان التي تكون فيها نسبة السكان الذين وُلدوا خارج البلد منخفضة والتي ترغب، لذلك، في جمع معلومات عن محل ميلاد سكان البلد وحدهم يجب أولاً فصل سكان البلد عن السكان الذين وُلدوا في الخارج. ولذلك فإنه يوصى بأن يوجَّه سؤال عن محل الميلاد بالنسبة لجميع الأشخاص. وفيما يتعلق بالمستجيبين الذين يعجزون عن تحديد البلد الذي وُلدوا فيه فإنه ينبغي التأكد، إذا أمكن، من القارة التي وُلدوا فيها.

١١٩ - ولأغراض إجراء المقارنات الدولية، وكذلك لأغراض الاستخدام الداخلي، من المفضل أن تكون المعلومات المتعلقة بمحل الميلاد متاحة على حسب الحدود الوطنية وقت حدوث الواقعة أو وقت إجراء البحث. غير أنه لضمان إمكان إجراء تلك المقارنات من الضروري الحصول على معلومات ليس فقط عن بلد الميلاد بل أيضاً عن التقسيم المدني الرئيسي، أو تقسيم مدني آخر، بل وعن محلّة محدَّدة بحيث يكون من الممكن أن يُنسب على وجه صحيح محل الميلاد المُبلَّغ عنه للبلدان على حسب حدودها الحالية. وينبغي أن يوزن بحرص تفضيل أن تكون البيانات المُبلَّغ عنها بهذه الدرجة من التفصيل مع أخذ ما يلي في الاعتبار: (أ) العدد المحتمل للأشخاص الذين وُلدوا في الخارج والذين ينتمون إلى بلدان فقدت، أو كسبت، أراض؛ و(ب) تكلفة ترميز عدد كبير من مواقع أجنبية محددة.

'١١' حالة الهجرة

١٢٠ - توفّر الموضوعات التالية معلومات عن مدى الهجرة الداخلية واتجاهها: (أ) محل الميلاد (الموضوع ١٠)، و(ب) محل الإقامة المعتاد (الموضوع ٦)، و(ج) محل الإقامة السابق (الموضوع ٨)، و(د)

محل الإقامة في وقت محدَّد في الماضي (الموضوع ٩)، و(هـ) مدة الإقامة في محل الإقامة المعتاد (الحالي) (الموضوع ٧). وتُستخدم "الهجرة"، أي الانتقال المادي من محل إقامة إلى محل إقامة آخر، كمتغير في دراسة البيانات التفاضيلة للخصوبة والوفيات والحالة الزواجية والطلاق. وللاطلاع على معلومات عن كيفية تصنيف الإحصاءات الحيوية على حسب مركز الشخص كشخص "مهاجر" وشخص "غير مهاجر"، انظر: محل الإقامة في وقت محدَّد في الماضي (الموضوع ٩).

(ج) الخصائص الشخصية

'١٢' العمر (السن)

١٢١ - العمر هو الفترة الزمنية التي تكون قد انقضت بين يوم وشهر وسنة الميلاد، من ناحيَّة، ويوم وشهر وسنة حدوث الواقعة من ناحيَّة أخرى، مُعَّبراً عنها بأكبر وحدة كاملة من الوقت الشمسي، مثل السنوات بالنسبة للبالغين والأطفال والشهور أو الأسابيع أو الأيام أو الساعات أو دقائق الحياة، حسبما يكون ملائماً، بالنسبة للرُضّع الذين يقل عمرهم عن سنة واحدة. وينبغي أن يُبذل كل جهد ممكن للتأكد من العمر المضبوط لكل شخص.

١٢٢ - ويمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بالعمر بالحصول على سنة وشهر ويوم الميلاد أو بتوجيه سؤال مباشر عن "العمر عند آخر عيد ميلاد". والطريقة الأولى تنتج عادةً معلومات أكثر دقة غير أنه يكون من الصعب استخدامها في حالة المستجيبين غير المُلمين بالقراءة والكتابة. ويحتاج الأمر إلى إجراء عمليات إضافية لتجهيز البيانات من أجل تحويل "سنة وشهر ويوم الميلاد" إلى "سنوات عمر كاملة" ولو أن النتائج تكون عادةً أكثر دقة شريطة أن يكون التاريخ المضبوط للميلاد معروفاً للمستجيب. والسؤال المباشر المتعلق بالعمر عند آخر عيد ميلاد يكون تجهيزه اقتصادياً بدرجة أكبر ولكنه قد يؤدي إلى نتائج أقل دقة لأنه يسهّل تقديم ردود تقريبية، بما في ذلك تفضيل تحديد العمر بأرقام زوجية وبأرقام تنتهي بالرقم "صفر" أو الرقم "٥". غير أن هذا السؤال هو السؤال الذي يكون من الملائم استخدامه عندما تكون نسبة كبيرة من السكان عاجزة عن تحديد تاريخ الميلاد بدقة. ولهذا فإنه قد يتبيَّن أن "العمر" يكون موضوعاً مشتَّقاً عندما يُحسب من موضوع "تاريخ الميلاد" ولكنه يكون موضوعاً مباشراً عندما يتعذر الحصول على "تاريخ الميلاد" (انظر: تاريخ الميلاد (الموضوع ١٤)).

١٢٣ - وإذا كان العمر غير معروف بالضبط فإنه يمكن تسجيل العمر التقريبي. وللمساعدة في وضع تقدير معقول للعمر بين الأشخاص الذين تكون درجة إلمامهم بالقراءة والكتابة منخفضة، قد يكون من المفيد استخدام تقويم تاريخي يتألف من قائمة بتواريخ أحداث معروفة، مثل المجاعات أو الكوارث الطبيعية أو ثورات البراكين أو الهزات الأرضية، أو تشييد معالم مشهورة أو سدود أو جسور، أو فرض ضرائب جديدة أو إصدار لوائح جديدة، أو حدوث تغييرات سياسية هامة. ويمكن أيضاً استخدام الدورات المناخية أو الزراعية، وكذلك الأعياد الدينية أو الوطنية؛ كما يمكن تقدير عمر شخص ما باستخدام معايير بسيطة للعمر الفسيولوجي أو بالإسناد إلى أعمار أشخاص آخرين في الأسرة المعيشية تكون لهم علاقة معروفة بالشخص الذي يجري تقدير عمره.

١٢٤ - والحصول على معلومات موثوق فيها نسبياً عن العمر يتطلب بذل جهود خاصة من جانب الشخص الذي يُجري المقابلة (المسجِّل أو الطبيب أو موثّق الزواج أو غيرهم). وعلى سبيل المثال فإنه يجب توخي الحرص في الثقافات التي يُحسب فيها العمر من السنة الجديدة. ففي تلك المجتمعات يُعتبر عمر الرضيع سنة واحدة عند الولادة ويصبح عمره سنتين في السنة الجديدة التالية (قد تكون صينية أو إسلامية)، وبعد ذلك يستمر العمر في الزيادة سنة واحدة في بداية كل سنة جديدة وذلك بغض النظر عن تاريخ الميلاد الفعلي. وعلى هذا فإنه ما لم يتم توخي الحرص بشكل خاص والسؤال عن تاريخ الميلاد بالتقويم الشمسي فإنه من المرجح أن تودي البيانات المتعلقة بالعمر للأشخاص الذين يتبعون تلك العادة إلى نتائج تنطوي على تحيّز بالزيادة متوسطه حوالي سنة ونصف سنة. وينبغي أن تُجمع المعلومات المتعلقة بعمر الأم والأب بالنسبة للولادات الحيَّة والوفيات الجنينية بطريقة تسمح بتصنيف تلك المعلومات في فئات عمرية مدى كل منها خمس سنوات بين ١٥ سنة و ٤٩ سنة وتكون الفئة الأولى "أقل من ١٥ سنة" والفئة الأخيرة "٥٠ سنة وأكثر".

١٢٥ - وينبغي أن تُجمع بيانات العمر للرُضّع عند الوفاة بطريقة تسمح بتصنيف الرُضَّع في فئات عمرية على النحو التالي: أقل من ٢٤ ساعة، وأيام فردية حتى ٦ أيام، و ٧ أيام إلى ١٣ يوماً، و١٤ إلى ٢٠ يوماً، و ٢١ إلى ٢٧ يوماً، و ٢٨ يوماً إلى أقل من شهرين، وأشهر فردية إلى ١١ شهراً، و فئة "العمر لم يُذكر".

١٢٦ - وينبغي أن تُجمع بيانات العمر عند الوفاة بالنسبة للأشخاص خلاف الرُضّع بطريقة تسمح بتصنيف أولئك الأشخاص في فئات عمرية على النحو التالي: أقل من سنة واحدة؛ وسنوات فردية حتى ٤ سنوات، وفئات عمرية مدى كل منها ٥ سنوات حتى ٩٤ سنة؛ و ٩٥ سنة وأكثر؛ و فئة "لم يُذكر". وإذا تعذر تسجيل العمر طبقاً لفئات عمرية مداها ٥ سنوات فإنه ينبغي تمييز الفئات التالية كحد أدنى: أقل من سنة واحدة (الرُضَّع)، ومن سنة واحدة إلى ٤ سنوات (السن السابق للالتحاق بالمدارس)، ومن ٥ سنوات إلى ١٤ سنة (سن الالتحاق بالمدارس)، ومن ١٥ إلى ٤٩ سنة (سن الإنجاب)، ومن ١٥ إلى٦٤ سنة (سن العمل)، و ٦٥ سنة وأكثر (الأشخاص المسنّون).

١٢٧ - وينبغي أن تُجمع البيانات المتعلقة بعمر الشركاء في الزواج من أجل تصنيفها في فئات عمرية على النحو التالي: أقل من ١٥ سنة؛ وفئات عمرية مدى كل منها ٥ سنوات حتى ٧٤ سنة؛ و٧٥ سنة وأكثر؛ و فئة "لم يُذكر".

١٢٨ - وينبغي أن يُصنَّف عِمر المطلّقين بنفس الطريقة التي يُصنَّف بها عمر الشركاء في الزواج.

١٢٩ - والتوزيع العمري للسكان الذي يتم الحصول عليه من تعداد سكاني و استقصاء بالعيّنة يكون مطلوباً بالسنوات المنفردة وكذلك بالفئات العمرية التقليدية التي يكون مدى كل منها ٥ سنوات.

'١٣' عمر الزوجة التي توفي زوجها أو الزوج الذي توفيت زوجته (انظر: العمر)

'١٤' تاريخ الميلاد

١٣٠ - ينبغي التعبير عن تاريخ الميلاد بيوم[٤٤] وشهر وسنة الميلاد، أي بنفس درجة التفصيل التي يُعبَّر بها عن تاريخ حدوث واقعة، وذلك من أجل تحديد العمر بدقة بسنوات كاملة أو أشهر أو أسابيع أو أيام أو ساعات أو دقائق من الحياة حسبما يكون مطلوباً. وإذا تعذّر تحديد "تاريخ الميلاد" فإن "العمر" يُسجَّل كما هو مُعرَّف في الموضوع (١٢) أعلاه. وعند تسجيل "تاريخ الميلاد" يكون العمر موضوعاً مُشْتَقاً ويُحسب من تاريخ حدوث الواقعة وتاريخ الميلاد.

'١٥' الجنس

١٣١ - الجنس هو أحد الخصائص الأساسية اللازمة لوصف طفل مولود حديثاً أو شخص متوف أو جنين ميّت. وينبغي أن تُصنّف البيانات إلى "ذكر" و"أنثى"، وفي حالة حدوث وفاة جنينية من الملائم أيضاً أن تكون الفئة "غير معروف".

'١٦' الطفل المولود في إطار الزواج (حالة الارتباط بالزواج للأم وقت ولادة الطفل)

١٣٢ - وفقاً لقوانين البلد، يمكن لأغراض العد الإحصائي إطلاق وصف "وُلِدَ في إطار الزواج" على الولادات الحيَّة أو الوفيات الجنينية إذا كانت الأم متزوجة وقت الولادة، أو وصف "وُلِدَ خارج إطار الزواج القانوني" إذا كانت الأم غير متزوجة وقت الولادة. وبالنسبة للبلدان التي تستخدم نموذجاً مشتركاً لأغراض التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ينبغي أن يُدرَج هذا الموضوع في الجزء الإحصائي من النموذج وذلك لتفادي أن يوصَم الطفل (الفرد) الذي يتعلق به النموذج. (عبارة "غير شرعي"، التي تحظى بقبول أقل، هي عبارة لها أثر الوصمة بنفس القدر أو بقدر أكبر). وبالنظر إلى أن وثائق الميلاد هي وثائق قانونية لها قيمة واستخدام ليس فقط وقت حدوث الواقعة الحيوية بل إنها تُحفَظ وتُستخدَم على مدى فترات طويلة ويجب تقديمها للآخرين من أجل مجموعة كبيرة من الاستخدامات طوال فترة حياة الشخص الذي يتعلق به التسجيل فإنه من الأفضل أن تُعامَل هذه المعلومات التي تصم الشخص المتعلقة به كمعلومات إحصائية جُمعَت في سياق تحديد الحالة الزواجية للأم وقت الولادة، وينبغي ألاّ تكون جزءاً من الوثيقة القانونية. ولذلك فإنه يجب أن يُنظَر بعناية إلى الطريقة التي تُسَجَّل بها المعلومات التي قد تسبب حرجاً في المستقبل، مثل الحالة الزواجية للأم أو الحالة المشتقة من رباط الزواج بالنسبة للطفل أو الجنين، وإلى الطريقة التي قد يتم بها استخدام المعلومات أو إتاحتها للآخرين.

١٣٣ - وعلى الرغم من حساسية المعلومات المتعلقة بما إذا كان الطفل قد وُلِدَ في إطار الزواج فإنه لا يوجد خلاف كبير بشأن قيمة هذه المعلومات كموضوع إحصائي بالنسبة للكثير من البلدان. وقد تُبيِّن هذه المعلومات مدى قوة مؤسسة الزواج كمحدِّد لوحدة الأسرة وقد تكون مؤشراً لمستويات الصحة والتحصيل الدراسي والمقاييس الاجتماعية الاقتصادية الأخرى للطفل في المستقبل. وبالنسبة للبلدان التي تكون فيها هذه المعلومات مقياساً إحصائياً هاماً، قد يكون من المستصوب تقسيم فئة "خارج إطار الزواج" إلى "معتَرَف به" و"غير مُعتَرَف به" وتقسيم مجموعة "لم يُذكر" إلى "تتوفر معلومات عن الأب" و"لا تتوفر معلومات عن الأب".

١٣٤ - وإذا جُمعت المعلومات المتعلقة بالتقارير الإحصائية وحدها لأغراض إنتاج إحصاءات حيوية مجمَّعة فإنه لا تكون هناك فرصة للشعور بالحرج لأن الموضوعات الإحصائية تظل سرِّية للغاية. غير أن معرفة أنه حتى التقارير الإحصائية ستكون موضعاً للاستعراض من جانب موظفي النظام قد تؤثر على الطريقة التي تُقدَّم بها البيانات من جانب المُبلِّغ. وينبغي إبلاغ المُبلِّغ بأن الموضوع يتسم بالسرِّية بحيث يقل احتمال تشويه الإحصاءات أو جعلها منطوية على تحيّز.

١٣٥ - ومن ناحية أخرى فإنه قد تكون هناك بعض الأسباب القوية التي تدعو إلى إدراج "الحالة الزواجية" أو "حالة الشرعية" في صحائف تسجيل الواقعات الحيوية نفسها بدلاً من إدراجها في التقرير الإحصائي؛ إذ أن المعلومات قد تكون مطلوبة لأغراض الميراث أو لتحديد مزايا وحقوق أخرى.

١٣٦ - ولذلك فإنه بغض النظر عن الطريقة التي تُسجَّل بها هذه المعلومات (عن طريق صحائف تسجيل الواقعات الحيوية نفسها أو في تقرير إحصائي منفصل) من المهم أن يكون هناك نظام لحماية حرمة الحياة الخاصة وسرِّية المعلومات الموجودة في صحائف تسجيل الواقعات الحيوية والتقارير الإحصائية المتعلقة بها. وإذا كان الجزء القانوني من صحيفة تسجيل الواقعات الحيوية يتضمن معلومات حساسة فإنه ينبغي أن يراعى تقديم نوع من نوعين من النُسَخ: نسخة موثّقة كاملة تتضمن جميع بنود الوثيقة، أو "نموذج مختصر" لا يوثّق سوى الحقائق الأساسية للواقعة بما في ذلك، مثلاً، الأسماء والتواريخ والأماكن الجغرافية وغير ذلك. وقد يكون النموذج المختصر هو النموذج الذي يقع عليه الاختيار بشكل روتيني لتقديم النُسَخ إلا في

---

[٤٤] بالنسبة لوفيات الرُضَّع الذين يقل عمرهم عن سنة واحدة ينبغي أن يتضمن تاريخ الميلاد أيضاً ساعة الميلاد على حسب التفاصيل المبلّغة بالنسبة للولادة الحيَّة.

الظروف التي يكون النموذج الكامل مطلوباً فيها لاستخدام قانوني أو إداري معيَّن.

'١٧' الوزن عند الولادة[٤٥]

١٣٧ - الوزن عند الولادة هو أول وزن لجنين أو لطفل وُلِدَ حديثاً ويتم الحصول عليه بعد الولادة مباشرة. وبالنسبة للولادات الحيَّة، من المفضل أن يُحَدَّد الوزن عند الولادة خلال الساعة الأولى من الحياة قبل حدوث نقص ملموس في الوزن بعد الولادة. وينبغي أن يُسَجَّل الوزن الفعلي بدرجة الدقة التي قيس بها. وينبغي ألا يُسَجَّل الوزن في فئات. ومن الممكن أن يُسَجَّل الوزن بالأرطال والأوقيات إذا كان يقاس بهذه الوحدات في البلد؛ وينبغي التحويل بعد ذلك إلى التصنيف بالغرامات كجزء من عملية التبويب. غير أن التبويبات الإحصائية تتضمن فئات مدى كل منها ٥٠٠ غرام للوزن عند الولادة.

١٣٨ - وتعاريف الوزن عند الولادة على أنه ''منخفض'' و''منخفض جداً'' و''منخفض للغاية'' لا تمثل فئات جامعة مانعة. وإذا كان الوزن يقل عن الحدود الموضوعة فإن تلك التعاريف تشمل جميع الفئات وتكون، لذلك، متداخلة (أي أن الفئة ''منخفض'' تشمل الفئة ''منخفض جداً'' والفئة ''منخفض للغاية''، كما أن الفئة ''منخفض جداً'' تشمل الفئة ''منخفض للغاية''). ويعَّرف الوزن المنخفض عند الولادة كما يلي:

الوزن المنخفض عند الولادة = الأوزان التي تقل عن ٢ ٥٠٠ غرام (حتى ٢ ٤٩٩ غراماً وتشمل هذا الوزن)؛

الوزن المنخفض جداً عند الولادة = الأوزان التي تقل عن ١ ٥٠٠ غرام (حتى ١ ٤٩٩ غراماً وتشمل هذا الوزن)؛

الوزن المنخفض للغاية عند الولادة = الأوزان التي تقل عن ١٠٠٠ غرام (حتى ٩٩٩ غراماً وتشمل هذا الوزن).

'١٨' تاريخ آخر دورة حيض للأم

١٣٩ - يُستخدَم تاريخ (اليوم والشهر والسنة) آخر دورة حيض عادية للأم في حساب فترة الحمل لطفل وُلِدَ حيَّاً أو لوفاة جنينية. ومن المُفضَّل أن يُجرى هذا الحساب كجزء من تجهيز بيانات صحيفة التسجيل، وينبغي ألا يُجرى وقت تسجيل الواقعة. وينبغي أن يُسجَّل التاريخ بالكامل (اليوم والشهر والسنة).

١٤٠ - وفترة الحمل لطفل مولود حديثاً أو لجنين ميِّت هي الفترة التي انقضت مقيسة من اليوم الأول لآخر دورة حيض للأم حتى تاريخ الولادة. ويُعبَّر عن فترة الحمل بالأيام الكاملة أو الأسابيع الكاملة (مثلاً، الواقعات التي تحدث بعد انقضاء فترة تتراوح بين ٢٨٠ يوماً كاملاً و ٢٨٦ يوماً كاملاً على حدوث آخر دورة حيض عادية يُعتَبَر أنها قد حدثت بعد فترة حمل مدتها ٤٠ أسبوعاً كاملاً).

١٤١- ولأغراض حساب فترة الحمل من تاريخ اليوم الأول لآخر دورة حيض عادية وتاريخ الولادة، من المهم أن يُفهَم أن اليوم الأول هو اليوم ''صفر'' وليس اليوم ''١''؛ ولذلك فإن الأيام من صفر إلى ٦ تُناظِر ''الأسبوع الكامل 'صفر' '' والأيام من ٧ إلى ١٣ تناظر ''الأسبوع الكامل '١' ''، وأن الأسبوع الأربعين للحمل يناظر ''الأسبوع الكامل '٣٩' ''.

'١٩' مدة الحمل[٤٦]

١٤٢ - مدة الحمل، أو فترة استمرار الحمل، هي موضوع مُشْتَق إذا جُمِع ''تاريخ آخر دورة حيض''؛ وإلا فإنه ينبغي الحصول مباشرة على ''فترة الحمل''. وإذا لم يُجمَع تاريخ آخر دورة حيض عادية فإنه ينبغي، إن أمكن، أن تكون مدة الحمل مستندة إلى أفضل تقدير طبي. وعلى أي حال فإنه ينبغي أن يُعَبَّر عن مدة الحمل بأيام أو أسابيع ''كاملة'' وأن تُوصَف على هذا النحو. والبيانات تُصنَّف عادة في فئات للفترات بالأسابيع الكاملة على النحو التالي: أقل من ٢٠ أسبوعاً، و٢٠ إلى ٢١ أسبوعاً؛ و٢٢ إلى ٢٧ أسبوعاً؛ و٢٨ إلى ٣١ أسبوعاً، و٣٢ إلى ٣٥ أسبوعاً، و٣٦ أسبوعاً، و٣٧ إلى ٤١ أسبوعاً، و٤٢ أسبوعاً وأكثر، و''لم تُذكر''.

'٢٠' عدد زيارات تلقي الرعاية قبل الولادة

١٤٣ - في حالة انتهاء الحمل بحدوث ولادة حيَّة أو وفاة جنينية، من المفيد معرفة ما إذا كانت الأم قد تلقت رعاية قبل الولادة من أجهزة الخدمات الصحيَّة، وما إذا كان عدد الزيارات، إذا كانت الأم قد حصلت على تلك الرعاية، كافياً. ومن المهم أن تُعرَّف زيارة تلقي الرعاية قبل الولادة بالتعاون مع أجهزة الرعاية الصحيَّة وأن يُطبَّق التعريف المتفق عليه بانتظام عند جمع هذه المعلومات. ولأغراض التبويب وعرض البيانات، ينبغي أن تُستخدَم الفئات التالية: لاشيء، و١ إلى ٣، و٤ إلى ٦، و٧ إلى ٩، و١٠ أو أكثر، و''لم يُذكر''.

'٢١' شهر الحمل الذي بدأ فيه تلقي الرعاية قبل الولادة

١٤٤ - في حالة ما إذا كان الحمل قد انتهى بحدوث ولادة حيَّة أو وفاة جنينية، من المفيد أيضاً معرفة الوقت الذي بدأ فيه تلقي الأم للرعاية قبل الولادة من أجهزة الرعاية الصحيَّة وذلك لأن تلقي الرعاية في وقت مبكِّر يكون أفضل كثيراً بالنسبة لصحة الأم وبالنسبة لنتيجة الحمل وللطفل المولود حديثاً أيضاً بعد ذلك. وينبغي ألا تكون الردود المتعلقة بهذا الموضوع معبَّراً عنها بشهر معيَّن بل بعدد الأشهر التي انقضت في الحمل قبل أول زيارة لتلقي الرعاية قبل الولادة، أي أن تكون الرعاية قد بدأت مثلاً في الشهر الثالث أو الخامس أو غيره.

---

[٤٥] انظر: منظمة الصحة العالمية، التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض وللمشكلات الصحية المرتبطة بها، التنقيح العاشر (جنيف، ١٩٩٢)، المجلد ٢.

[٤٦] المرجع نفسه.

ولأغراض التبويب وعرض البيانات ينبغي أن تُستخدَم تبويبات تعبِّر عن فترة ثلاثة أشهر من الحمل مثل: الأشهر الثلاثة الأولى؛ والأشهر الثلاثة الثانية، والأشهر الثلاثة الثالثة، و"لم يتم تلقي رعاية قبل الولادة"؛ و"لم تُذكَر".

١٤٥ - ولأغراض التحليل، من الممكن استخدام هذا الموضوع والموضوع المتعلق بعدد زيارات تلقي الرعاية قبل الولادة معاً لتقييم مدى ملاءمة الرعاية التي تم تلقيها قبل الولادة بالنسبة للولادات الحيَّة والوفيات الجنينية من حيث الوزن عند الولادة والجنس ونتيجة الحمل.

'٢٢' هل سُجِّلت الولادة؟

١٤٦ - يوفّر هذا السؤال معلومات عن تسجيل الولادة الحيَّة وهو يُطرح للحصول على معلومات بشأن الرُضَّع الذين يتوفون قبل أن يصل عمرهم إلى سنة واحدة. والغرض من هذا السؤال هو تقييم مدى اكتمال التسجيل وتسهيل ربط صحائف التسجيل بين سجلات الولادات وسجلات وفيات الرُضَّع.

'٢٣' الأطفال الذين وُلدوا أحياء لأم خلال فترة حياتها بكاملها

١٤٧ - يُعرَّف هذا الموضوع بحيث يشمل جميع الأطفال الذين وُلدوا أحياء للأم المعنية حتى وقت الولادة الحيَّة الحالية أو حتى وقت وفاة المرأة (بالنسبة للإناث اللواتي في سن الإنجاب أو في سن أكبر). وينبغي أن يكون الرقم المسجّل متضمّناً الطفل الذي ولد حيّاً في الحالة الحالية وجميع الأطفال الآخرين الذين وُلدوا أحياء (الأبناء والبنات) سواءً كانوا أطفالاً شرعيين أو غير شرعيين وسواءً كانوا قد وُلدوا من الزواج الحالي أو من زيجات سابقة وذلك بغض النظر عمّا إذا كانوا على قيد الحياة أو كانوا قد توفوا وقت إجراء البحث وعمّا إذا كانوا يعيشون مع الأم أو في مكان آخر. وفي حالة التوائم، ينبغي أن يُعَدّ على حدة كل طفل وُلد حيّاً.

١٤٨ - والمعلومات المتعلقة بموضوع "العدد الإجمالي للأطفال الذين وُلدوا أحياء طوال فترة حياة الأم" لها أولوية وينبغي إدراجها في التقارير الإحصائية المتعلقة بالولادات الحيَّة ووفيات الإناث اللواتي هن في سن الإنجاب، أو تجاوزن هذا السن، وبالوفيات الجنينية. وبالنسبة للولادات الحيَّة الشرعية، ينبغي إتاحة الحصول على معلومات عن عدد الأطفال الذين وُلدوا أحياءً من الزواج الحالي والزيجات السابقة.

١٤٩ - وجمع بيانات دقيقة عن عدد الأطفال الذين وُلدوا أحياء قد يكون أمراً صعباً. فمن ناحية، ستكون بعض الردود مشتملة خطأً على وفيات جنينية، في حين أنها، من ناحية أخرى، قد تشمل أطفالاً توفوا في وقت مبكر في طفولتهم. وقد يُحذف من تلك الردود الأبناء الذين كبروا أو الذين تركوا الأسرة المعيشية وذلك بسبب إساءة تفسير المقصود بكلمة "الأطفال". ولذلك فإنه يوصى بأن يُطرح السؤال المتعلق بهذه المعلومات مع استخدام كلمتي "الأبناء" و"البنات" بدلاً من "الأطفال" وأن يكون ذلك السؤال جزءاً من سلسة من الأسئلة الاستكشافية التي تشمل إضافة إلى ذلك ما يلي: (أ) الذرية السابقة بكاملها (حالات الوضع) بما في ذلك الوفيات الجنينية، و(ب) عدد الولادات الميتة (الوفيات الجنينية)، و(ج) عدد الأطفال الذين لا يزالون أحياء، و(د) عدد الأطفال الذين وُلدوا أحياء ولكنهم توفوا. وعدم وجود اتساق فيما بين الردود التي تقدَّم على هذه الأسئلة سيشير إلى أن الردود تتضمن بعض الأخطاء التي يمكن عندئذ إجراء مزيد من البحث بشأنها.

١٥٠ - وينبغي أن تُجمع البيانات المتعلقة بعدد الأطفال الذين وُلدوا أحياءً خلال فترة حياة الأم بكاملها بطريقة تسمح بتصنيف الولادات الحيَّة والوفيات الجنينية حسب ترتيب الولادات وترتيب الولادات الحيَّة (انظر الموضوع ٢٦)[٤٧].

'٢٤' الأطفال الذين وُلدوا لأم خلال فترة حياتها بكاملها ولا يزالون أحياء

١٥١ - يُعرَّف هذا الموضوع بحيث يشمل جميع الأطفال الذين وُلدوا أحياء للأم والذين كانوا أحياء وقت حدوث الولادة الحيَّة الحالية أو وقت وفاة الأم. وينبغي أن يكون العدد المسجَّل شاملاً أطفال الأم الأحياء جميعهم، إذا كانوا أحياء، في التاريخ الإسنادي وجميع الأطفال الآخرين الذين بقوا على قيد الحياة (الأبناء والبنات) سواء كانوا قد ولدوا من الزواج الحالي أو من زيجات سابقة أو كانوا شرعيين أو غير شرعيين وبغض النظر عما إذا كانوا يعيشون مع الأم أو في مكان آخر.

'٢٥' الوفيات الجنينية التي حدثت طوال فترة حياة المرأة بكاملها

١٥٢ - تعرَّف هذه الفئة على أنها تشمل جميع الوفيات الجنينية (بغض النظر عن فترة الحمل وبما يشمل حالات الإجهاض سواء كان إجهاضاً تلقائياً أو مستحثاً) التي حدثت للمرأة المعنية حتى وقت الولادة الحالية. وينبغي أن يكون العدد شاملاً لجميع الأجنَّة التي وُلدت ميتة، بما فيها الوفاة الجنينية الحالية، سواء كانت قد وُلدت في إطار الزواج أو خارجه، من الزواج الحالي أو من زواج سابق.

'٢٦' ترتيب الولادة

١٥٣ - ترتيب الولادة، وهو موضوع مُشتَق، هو الترتيب الرقمي للولادة الحيَّة أو الوفاة الجنينية التي يجري تسجيلها وذلك من حيث علاقتها بالولادات السابقة جميعها للأم بغض النظر عما إذا كانت الولادات السابقة ولادات حيَّة أو ميتة (وفيات جنينية) وبغض النظر عما إذا كانت حالات الحمل قد حدثت داخل إطار الزواج أو

---

[٤٧] انظر: *Methods of Estimating Basic Demographic Measures from incomplete Data* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: 67.XIII.2)، الفصلان ثانياً وخامساً.

خارجه. وبيانات مجموع ''الذرية السابقة'' تستند إلى الردود التي تُقدَّم على الأسئلة الموجهة إلى الأم أو المرأة والمتعلقة بالأطفال الذين وُلدوا أحياء (الموضوع ٢٣) والوفيات الجنينية (الموضوع ٢٥) خلال فترة حياتها بكاملها.

١٥٤ - وإذا حُدد ترتيب الولادة بالنسبة للولادات الحيَّة السابقة وحدها، أو الذرية الشرعية السابقة وحدها، فإنه يُقترح استخدام عبارتي ''ترتيب الولادة الحيَّة'' و''ترتيب الولادة الزوجية'' (انظر: الموضوع ٢٣ والموضوع ٢٤) على الترتيب. وبالمثل فإنه ينبغي استخدام مصطلح ''ترتيب الوفاة الجنينية'' إذا كان مرغوباً أن يقتصر ترتيب الولادة على الوفيات الجنينية السابقة.

١٥٥ - وينبغي أن تصنَّف البيانات في فئات حسب الترتيب الفردي (الأول، الثاني، الثالث، وهكذا) حتى الترتيب التاسع وفئة ''العاشر وأعلى'' وفئة ''لم يُذكر''.

'٢٧' الفترة التي انقضت منذ آخر ولادة حيَّة سابقة

١٥٦ - يمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بالفترة التي انقضت بين ولادتين بتوجيه سؤال مباشر للحصول على عدد الأشهر الكاملة، أو السنوات الكاملة، التي انقضت منذ آخر ولادة حيَّة سابقة أو الحصول على تاريخ آخر ولادة حيَّة سابقة (انظر الموضوع ٢٨) وحساب الفترة التي انقضت بين الولادتين كجزء من مرحلة تجهيز البيانات.

١٥٧ - وهذه الفترة تقيس الوقت الذي انقضى، بالأشهر الكاملة، بين يوم وشهر وسنة آخر ولادة لطفل وُلدَ حيّاً وتاريخ الولادة الحيَّة السابقة (انظر أيضاً: الأطفال الذين وُلِدوا أحياء للأم (الموضوع ٢٣)).

١٥٨ - والمعلومات المتعلقة بالفترة التي انقضت بين ولادتين تشير إلى الوقت الذي انقضى بعد أن أنجبت المرأة عدداً معيَّناً من الأطفال (ترتيب الولادات). وهذا النوع من المعلومات يسمح بتحديد الوقت الذي انقضى بين إنجاب الأطفال لتجميع بيانات تطور الحالة الإنجابية لنساء منفردات.

'٢٨' تاريخ آخر ولادة حيَّة سابقة

١٥٩ - تاريخ آخر ولادة حيَّة سابقة هو يوم وشهر وسنة الوضع لآخر ولادة حيَّة سابقة (انظر أيضاً: الفترة التي انقضت منذ آخر ولادة حيَّة سابقة (الموضوع ٢٧)).

'٢٩' عدد الأطفال الذين وُلدوا أحياء من الزواج الذي يجري حلّه

١٦٠ - يُعرَّف عدد الأطفال الذين وُلدوا أحياء من الزواج الذي يجري حلّه بحيث يشمل جميع الأطفال الذين وُلدوا أحياء خلال فترة الزواج وذلك بغض النظر عما إذا كان أولئك الأطفال أحياء أو أنهم كانوا قد توفوا وقت تقديم طلب الطلاق.

'٣٠' عدد الأطفال المعالين للشخصين المطلّقين

١٦١ - عدد الأطفال المُعالين لأشخاص مطلّقين هو العدد الإجمالي للأطفال الأحياء الذين يقل عمرهم عن ١٨ سنة والذين كان يعولهم طرف من طرفين مطلّقين وقت تقديم طلب الطلاق. وينبغي أن يكون هذا العدد شاملاً لأي أطفال مُعالين من زيجات سابقة.

١٦٢ - ويُختار ''وقت تقديم طلب الطلاق'' كنقطة إسناد لأن ذلك الوقت هو في الواقع الوقت الوحيد الذي يمكن فيه توجيه سؤال للمبلِّغ بشأن مسائل مثل عدد الأطفال المُعالين. ومن المعترف به أن هذا الوقت قد يسبق التاريخ الفعلي للطلاق ببضعة سنوات، غير أنه يمثل مع ذلك، كما يبدو، المرجع الملائم لتقييم العلاقة بين عدد الأطفال المُعالين وحدوث الطلاق. وهذا الوقت يتفق أيضاً مع نقطة الإسناد الزمني لـ ''عدد الأطفال الذين وُلدوا أحياء من الزواج الذي يجري حلّه'' (الموضوع ٢٩).

'٣١' فترة استمرار الزواج

١٦٣ - تُعرّف فترة استمرار الزواج على أنها الفترة بين يوم وشهر وسنة الزواج ويوم وشهر وسنة حدوث الواقعة قيد النظر معبَّراً عنها بسنوات كاملة.

١٦٤ - ويمكن الحصول على المعلومات المتعلقة بفترة استمرار الزواج بمعرفة سنة وشهر ويوم الزواج أو بتوجيه سؤال مباشر عن فترة استمرار الزواج بالسنوات الكاملة. وفي حين أن طريقة تحديد التاريخ تؤدي بصفة عامة إلى بيانات أدق لفترة استمرار الزواج فإنها تتطلب خطوة إضافية خلال مرحلة تجهيز البيانات لحسابها، كما أنها تفترض أن التاريخ الدقيق للزواج باليوم والشهر والسنة سوف يُقدَّم في نسبة كبيرة من الحالات. غير أنه يوصى بتوجيه السؤال المباشر المتعلق بفترة استمرار الزواج عند إجراء التعدادات السكانية وفي حالة ما إذا كان من المرجح أن تكون نسبة كبيرة من السكان قادرة على تحديد هذا التاريخ بالضبط. وفي حالة الضرورة يمكن لأمين السجل أن يقدِّر فترة استمرار الزواج وذلك باستخدام الأسلوب الموصوف في الفقرة ١٢٣ أعلاه عند بحث موضوع العمر.

١٦٥ - والمعلومات المتعلقة بفترة استمرار الزواج والتي لها صلة بالولادات الحيَّة وبوفيات الأجنَّة التي وُلدت في إطار الزواج تُستخدَم في تحليل الخصوبة. وقد يكون البحث متعلقاً بمسألة ''الزواج الأول'' أو بمسألة ''الزواج الحالي'' للمرأة وذلك على حسب نوع التحليل الذي سيُجرى. ولتقليل احتمالات عدم الدقة في الإبلاغ إلى الحد الأدنى، ينبغي أن تحدَّد بوضوح نقطة الإسناد في كل حالة.

١٦٦ - وينبغي أن تُجمع المعلومات المتعلقة بفترة استمرار الزواج بالسنوات الكاملة بحيث يكون من الممكن تبويبها في ١٤ فئة كما يلي: أقل من سنة واحدة؛ وسنوات فردية حتى ٩ سنوات؛ ومن ١٠ إلى ١٤ سنة؛ ومن ١٥ إلى ١٩ سنة؛ و٢٠ سنة وأكثر؛ ولم يُذكر.

'٣٢' تاريخ الزواج

١٦٧ - تاريخ الزواج هو يوم وشهر وسنة زواج أبوَي الطفل أو الجنين الميت، بالنسبة للولادات أو الوفيات الجنينية الشرعية؛ وهو في حالة واقعات الطلاق تاريخ الزواج الذي يجري حلّه. (انظر أيضاً: فترة استمرار الزواج (الموضوع ٣١)).

'٣٣' الحالة الزواجية

١٦٨ - الحالة الزواجية هي حالة الأفراد بالنسبة لقوانين الزواج أو عاداته في البلد. ويوصى بأن تكون فئات الحالة الزواجية كما يلي: (أ) أعزب (لم يتزوج قط)، و(ب) متزوج قانوناً، و(ج) متزوج زواجاً دينياً أو زواجاً بالقبول أو زواجاً عرفياً، و(د) أرمل و لم يتزوج مرة أخرى، و(هـ) مطلّق و لم يتزوج مرة أخرى، و(و) متزوج ولكنه منفصل قانوناً[٤٨].

١٦٩ - ومن الضروري أن تؤخذ في الاعتبار الارتباطات العرفية (التي تُعتَبَر ارتباطات قانونية ومُلزِمَة بموجب القانون العرفي) والارتباطات التي تُعقَد خارج نطاق القانون، المعروفة بأنها ارتباطات الأمر الواقع أو الارتباطات التي تُعقَد بالتراضي. وقد ترغب بعض البلدان أيضاً في التمييز بين الأزواج الذين يعيشون مع زوجاتهم والزوجات اللواتي تَعِشن مع أزواجهن، من ناحية، والأزواج الذين يعيشون بعيداً عن زوجاتهم والزوجات اللواتي تَعِشن بعيداً عن أزواجهن من ناحية أخرى.

١٧٠ - وفي البلدان التي ترغب في التمييز بين: (أ) الأشخاص المرتبطون بزيجات قانونية (تعاقدية أو مدنية)، و(ب) الزيجات الدينية، و(ج) الأشخاص المرتبطون بحكم الأمر الواقع، و(د) الأشخاص المتزوجون قانوناً ولكنهم منفصلون قانوناً، و(هـ) الأشخاص المتزوجون قانوناً ولكنهم منفصلون بحكم الأمر الواقع، و(و) الأشخاص المطلقون، ينبغي أن يُحَدَّد بوضوح، ويُبَيَّن في جداول الإحصاءات المنشورة، تكوين كل فئة.

١٧١ - والمعالجة الإحصائية لحالات الأشخاص الذين تم إبطال زواجهم الوحيد أو آخر زواج قانوني لهم (تعاقدي أو مدني) تعتمد على الحجم النسبي لهذه الفئة في البلد. وإذا كان حجم تلك الفئة كبيراً فإنه ينبغي أن تشتمل على فئة إضافية؛ أما إذا كان حجم تلك الفئة صغيراً فإنه ينبغي تصنيف الأفراد على حسب حالتهم الزواجية قبل حدوث الزواج الذي تم إبطاله.

١٧٢ - وإذا كان مطلوباً أن تكون المعلومات المتعلقة بالحالة الزواجية كاملة، فإنه ينبغي في هذه الحالة أن تُجمع تلك المعلومات وتبوَّب بالنسبة للأشخاص من جميع الأعمار، بغض النظر عن الحد الأدنى للسن المنصوص عليه قانوناً في البلد أو سن الزواج المتعارف عليه، لأن المجموعة السكانية قد تكون متضمنة لأشخاص تزوجوا في بلدان أخرى يكون فيها الحد الأدنى للسن عند الزواج مختلفاً. وفي غالبية البلدان من المرجح أيضاً أن يكون هناك أشخاص سُمح لهم، لظروف خاصة، بأن يتزوجوا وهم في سن يقل عن الحد الأدنى المسموح به قانوناً.

١٧٣ - والتعديلات التي قد يتعيَّن إدخالها على هذا التصنيف بسبب الظروف الخاصة الموجودة في بعض الثقافات يجب، بالطبع، أن تكون مستندة إلى معرفة مباشرة بالبيئة والعادات المحلية. غير أنه ينبغي أن يشار إلى أنه في جميع الثقافات توجد بدرجات متفاوتة حالات زواجية تتراوح بين الارتباطات القانونية والارتباطات بالتراضي وأنه في إطار الارتباطات التي تتم في ذلك المدى قد تكون هناك حالات زواج من شخص واحد أو من عدة أشخاص. ودرجة قبول المجتمع لأنواع معيّنة من الارتباطات هي التي ستحدِّد التعديلات المطلوب إدخالها لتلبية الحاجات الوطنية. وعلى سبيل المثال فإنه قد يكون مرغوباً في البلدان التي تسمح بتعدد الزوجات إدراج سؤال عن عدد الزوجات الحاليات. وينبغي أن يكون إدخال التعديلات في حدود إطار التصنيف الأساسي وذلك للمحافظة، بقدر الإمكان، على القابلية للمقارنة على المستوى الدولي.

١٧٤ - وفئات الحالة الزواجية الموصوفة في الفقرة ١٦٨ أعلاه لا توفر معلومات كاملة عن مدى شيوع الارتباط بحكم الأمر الواقع بدرجات استقرار مختلفة، وهو ارتباط شائع في بعض البلدان؛ كما أنها لا تصف بدرجة كافية مدى انتشار الزواج الرسمي المقترن بارتباطات بحكم الأمر الواقع تتم خارج نطاق الزواج وتكون مستقرة نسبياً. والمعلومات المتعلقة بهذه العلاقات لها فائدة كبيرة في الدراسات المتعلقة بالخصوبة، ولو أنه يتعذر تقديم توصية دولية بشأن هذه المسألة بالنظر إلى اختلاف الظروف فيما بين البلدان بدرجة كبيرة. غير أنه يُقترح أن تنظر البلدان التي ترغب في بحث هذه العلاقات في إمكان جمع بيانات منفصلة لكل شخص عن الارتباطات الزواجية الرسمية والارتباطات التي تتم بحكم الأمر الواقع، وكذلك عن فترة استمرار كل نوع من الارتباطات.

'٣٤' عدد الزيجات السابقة

١٧٥ - عدد الزيجات السابقة هو عدد الزيجات التي تمت قبل الزواج الذي يجري عقده أو الزواج الذي يجري حلّه بالطلاق، وذلك بغض النظر عما إذا كانت تلك الزيجات قد حُلّت بالوفاة أو بالطلاق.

'٣٥' ترتيب الزواج

١٧٦ - هذا الموضوع هو موضوع مشتَّق يمثل ترتيب الزواج الذي يجري عقده أو حلّه (أي الأول، والثاني، والثالث، وهكذا). والمعلومات المطلوبة لحساب ترتيب الزواج ترد في الموضوع المتعلق بعدد الزيجات السابقة.

---

[٤٨] انظر: مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن، التنقيح ١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVIII.8)، الفقرات ٢ - ٩٦ إلى ٢ - ١٠٣.

'٣٦' طريقة حل الزيجات السابقة

١٧٧ - يمكن فسخ عقد زواج قانوني في الحالات التالية: (أ) وفاة أحد الزوجين، و(ب) صدور قرار بالطلاق، و(ج) إلغاء (إبطال) العقد (للاطلاع على تعاريف ''الزواج'' و''الطلاق'' و''الإبطال''، انظر الفقرة ٥٧ أعلاه).

١٧٨ - والزيجات السابقة تُشير إلى زيجات تم التعاقد بشأنها قبل الزواج الذي يجري عقده (في حالة الزواج) أو حلّه (في حالة الطلاق).

'٣٧' درجة التحصيل الدراسي

١٧٩ - درجة التحصيل الدراسي للأبوين والمتوفين والعرائس والعرسان والمطلّقين هي أعلى درجة استُكملت على أعلى مستوى في النظام التعليمي في البلد الذي جرى تلقي التعليم فيه. وبالنسبة لأغراض المقارنات الدولية يُعتبر أن الدرجة هي مرحلة تعليم تُغطّى عادةً خلال سنة دراسية.

١٨٠ - وينبغي أن تسجَّل المعلومات المتعلقة بالتحصيل الدراسي بتقديرات في كل مستوى مما يسمح بتحديد مستويات التعليم التالية وذلك حسبما أوصت به منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في التصنيف الدولي الموَّحد للتعليم (ISCD 1997)[٤٩]:

المستوى صفر - التعليم الذي يسبق التعليم الابتدائي (مثل مدارس الحضانة ورياض الأطفال ومدارس الرُضَّع) الذي يوفر التعليم للأطفال الذين يقل عمرهم عن العمر المناسب لدخول مدرسة على المستوى الأول. وينبغي أن يكون التعليم على هذا المستوى متركزاً في المدارس أو في المراكز.

المستوى ١ - التعليم الابتدائي أو المرحلة الأولى من التعليم الأساسي (مثل المدرسة الأولية، المدرسة الابتدائية)، الذي يُقدِّم، كوظيفة أساسية له، التعليم في الأدوات الأساسية للقراءة والكتابة والرياضيات، إضافة إلى الفهم الأوَّلي لموضوعات مثل التاريخ والجغرافيا وعلم الطبيعة وعلم المجتمع والفن والموسيقى. وهذا المستوى يغطي عادةً ٦ سنوات من الدراسة التي تُقدَّم على أساس التفرغ.

المستوى ٢ - مرحلة التعليم الثانوي الأدنى أو المرحلة الثانية للتعليم الأساسي (مثل المدرسة المتوسطة، والمدرسة الثانوية، والمدرسة المهنية أو مدرسة التعليم التقني)، التي تعتمد على إتمام المستوى ١ وتقدِّم التعليم العام أو المتخصص أو التعليمين معاً. وفي كثير من الأحيان تكون نهاية هذا المستوى متفقة مع نهاية التعليم الإلزامي، في البلدان التي يوجد فيها هذا التعليم، وتُصَمَّم عادة بحيث تَستَكمِل تقديم التعليم الأساسي.

المستوى ٣ - التعليم الثانوي الأعلى (مثل الجامعة، وكلية المعلمين، والتعليم المهني العالي) الذي يتطلب، كحد أدنى من شروط القبول، إتمام حوالي ٩ سنوات من التعليم على المستوى ٢، على أساس التفرُّغ، بنجاح.

المستوى ٤ - التعليم بعد المرحلة الثانوية. وهذا التعليم يفيد في زيادة معرفة المشاركين الذين استكملوا بالفعل أحد البرامج على المستوى ٣، كما أنه يتضمن تدريس برامج أساسية قبل الحصول على الدرجة أو برامج مهنية قصيرة تُعدّ لدخول المستوى ٥.

المستوى ٥ - المرحلة الأولى للتعليم على المستوى الثالث (لا تؤدي مباشرة إلى التأهل لإجراء بحوث متقدمة). والمدة النظرية لهذه البرامج هي سنتان على الأقل؛

المستوى ٦ - المرحلة الثانية للتعليم على المستوى الثالث (تؤدي إلى التأهل لإجراء بحوث متقدمة). وهذه المرحلة تتطلب عادةً تقديم أُطروحة أو رسالة جديرة بالنشر تكون ناتجة عن إجراء بحث أصلي وتُمَثِّل إسهاماً كبيراً في زيادة المعرفة.

١٨١ - وينبغي أيضاً تحديد هويَّة الأشخاص الذين لم يحصلوا على أي تعليم. وينبغي أن تُفَسَّر في منشور الإحصاءات الحيوية أية اختلافات بين التعريفات الوطنية والتعريفات الدولية وذلك لتسهيل إجراء المقارنات والتحليلات.

'٣٨' درجة الإلمام بالقراءة والكتابة

١٨٢ - تشير حالة الإلمام بالقراءة والكتابة إلى القدرة على القراءة والقدرة على الكتابة معاً. وينبغي أن تُجمَع البيانات المتعلقة بالإلمام بالقراءة والكتابة بطريقة تسمح بالتمييز بين الأشخاص الملمين بالقراءة والكتابة والأشخاص غير الملمين بهما. ويُعتبر الشخص ملماً بالقراءة والكتابة إذا كان في مقدوره أن يقرأ ويكتب عبارة قصيرة وبسيطة عن حياته اليومية مع فهمه لمعنى تلك العبارة. ويُعتبر الشخص غير ملم بالقراءة والكتابة إذا كان يعجز عن قراءة وكتابة عبارة قصيرة وبسيطة عن حياته اليومية مع فهمه لمعنى تلك العبارة. وعلى هذا فإن أي شخص يكون قادراً على أن يقرأ ويكتب الأرقام فقط أو اسمه

[٤٩] انظر: وثيقة اليونسكو 29C/20 (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

فقط يعتبر غير ملم بالقراءة والكتابة؛ وهذا ينطبق أيضاً على أي شخص يمكنه أن يقرأ ولكن لا يمكنه أن يكتب، وعلى أي شخص لا يمكنه أن يقرأ ويكتب إلا عبارة تتعلق بالشعائر يكون قد حفظها.

١٨٣ - واللغة التي يمكن لشخص ما أن يكتبها ويقرأ بها ليست عاملاً في تحديد مدى إلمامه بالقراءة والكتابة، وليس هناك ما يدعو بالضرورة إلى اعتبارها عاملاً في تحديد ذلك. غير أنه في البلدان التي يُستخدم فيها أكثر من لغة واحدة قد تكون هذه المعلومات ضرورية لوضع السياسة التعليمية، ولذلك فإنها تكون موضوعاً إضافياً مفيداً للبحث.

١٨٤ - وينبغي أن تُجمع البيانات المتعلقة بدرجة الإلمام بالقراءة والكتابة بالنسبة لجميع الأشخاص الذين يبلغ عمرهم ١٠ سنوات وأكثر. غير أنه كي يكون من الممكن إجراء مقارنات دولية للبيانات المتعلقة بدرجة إلمام البالغين بالقراءة والكتابة ينبغي على الأقل أن تميِّز أية تبويبات لدرجة الإلمام بالقراءة والكتابة لا تكون مصنفة تصنيفا ترافقيا على حسب بيانات العمر التفصيلية بين الأشخاص الذين يقل عمرهم عن ١٥ سنة والأشخاص الذين يكون عمرهم ١٥ سنة وأكثر.

١٨٥ - وبالنظر إلى أنه من الممكن أن يُحجم بعض الأشخاص غير الملمين بالقراءة والكتابة عن الإقرار بعدم إلمامهم بالقراءة والكتابة وإلى الصعوبات التي ينطوي عليها إجراء اختبار لدرجة الإلمام بالقراءة والكتابة أثناء إجراء أي بحث فإن البيانات التي يتم جمعها قد لا تكون دقيقة. وإذا اعتُبر أنه من المرجح أن يكون ذلك القصور كبيراً فإنه ينبغي أن يُذكر ذلك، كتحفظ، في أية منشورات تتعلق ببيانات هذا الموضوع. وإذا أجري اختبار لدرجة الإلمام بالقراءة والكتابة فإنه ينبغي وصف ذلك الاختبار. غير أنه إذا كان هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن البيانات التي جُمعت بشأن حالة الإلمام بالقراءة والكتابة قد تؤدي إلى معلومات غير موثوق فيها ينبغي أن يُنظر في استخدام درجة التحصيل الدراسي (انظر الموضوع ٣٧) كبديل.

'٣٩' الطائفة العرقية و/أو الوطنية

١٨٦ - يعتمد تحديد الطوائف العرقية و/أو الوطنية المُعيّنة من السكان التي تحظى بالاهتمام في كل بلد على الظروف الوطنية الفردية. وبعض المعايير التي تُحدَّد الطوائف العرقية طبقاً لها هي: الأصل الوطني العرقي (أي بلد أو منطقة المنشأ، كعنصر متميز عن المواطَنة أو بلد الجنسية القانونية)، أو العنصر، أو اللون، أو اللغة، أو الدين، أو الأعراف المتعلقة بالزي أو المأكل، أو القبيلة، أو تجميعات مختلفة من هذه الخصائص، وبالإضافة إلى هذا فإن بعض المصطلحات المستخدمة مثل ''العنصر'' أو ''الأصل'' أو ''القبيلة'' لها عدد من الدلائل المختلفة. ولذلك فإن التعاريف والمعايير التي يطبقها كل بلد يبحث الخصائص العرقية للسكان يجب أن تُحدّد بعناية بمشاركة من ممثلي الطوائف المطلوب تحديد فئات لها أو بالتشاور مع تلك الطوائف. ونظراً لطبيعة هذا الموضوع فإن هذه الفئات وتعاريفها ستكون متباينة بدرجة كبيرة من بلد إلى بلد؛ ولذلك فإنه يتعذر وضع معايير تكون مقبولة على المستوى الدولي.

١٨٧ - ونظراً للصعوبات التي قد ينطوي عليها تفسير البيانات فإنه من المهم أن يراعى عند جمع البيانات أن تُفسّر بوضوح المعايير الأساسية المستخدمة بحيث يكون معنى التصنيفات واضحاً بسهولة. ويُقترح أيضاً أن يكون عدد الفئات الواسعة التي يتضمنها التصنيف الأولي قليلاً مع ترك الباب مفتوحاً أمام احتمال إجراء تحليل أكثر تفصيلاً للطوائف القَبَلية أو غيرها من الطوائف الهامة حيثما يكون ذلك مناسباً.

'٤٠' المواطَنة

١٨٨ - تُعرَّف المواطَنة (للأبوين والمتوفين والعرائس والعرسان والمطلّقين) بأنها الجنسية القانونية للشخص المعني. وينبغي ملاحظة أن المواطَنة لا تكون بالضرورة متفقة مع بلد المولد.

١٨٩ - وينبغي أن تُجمع البيانات المتعلقة بالمواطَنة بطريقة تسمح بتحديد الأشخاص المعنيين على أنهم: (أ) مواطنون بحكم مولدهم، و(ب) المواطنون الذين اكتسبوا المواطَنة بعد ولادتهم عن طريق التجنس أو الاختيار أو الزواج أو الإعلان أو غير ذلك، و(ج) الأجانب. وينبغي أيضاً أن تُجمع معلومات عن بلد المواطَنة للأجانب. ومن المهم تسجيل بلد المواطَنة باسمه وألا تُستخدم صفة لبيان الجنسية لأن بعض هذه الصفات نفسها تستخدم في تحديد الطوائف العرقية.

١٩٠ - وبالنسبة للبلدان التي يشكل المواطنون المتجنسون نسبة كبيرة من سكانها قد يكون مرغوباً الحصول على معلومات إضافية لتمييز المواطنين بالميلاد عن المواطنين بالتجنس. وهذا من شأنه أن يسمح، على سبيل المثال، بدراسة الاختلافات التي يمكن أن تكون موجودة بالنسبة للخصوبة والوفيات.

١٩١ - وينبغي إدراج توجيهات بشأن التصرف في الحالات التالية: (أ) الأشخاص عديمو الجنسية، و(ب) الأشخاص ذوو الجنسية المزدوجة، و(ج) الأشخاص الذين قدموا طلبات تجنس ولم يُبت فيها بعد، و(د) أية مجموعات أخرى من الأشخاص الذين تكون حالة المواطَنة بالنسبة لهم غير واضحة.

(د) الخصائص الاقتصادية

١٩٢ - الخصيصتان الاقتصاديتان اللتان تُعتبران مؤشرين مفيدين للمركز الاجتماعي الاقتصادي هما حالة النشاط الاقتصادي والمهنة.

١٩٣ - والحصول على معلومات دقيقة عن الخصائص الاقتصادية هو أمر بالغ الصعوبة. ومن بين المشكلات المتعلقة بذلك ما يلي: (أ) اتباع إسناد زمني مناسب، و(ب) إيجاد تناظر بين نظام التسجيل المدني والتعداد السكاني واستقصاءات القوة العاملة بالعيّنة، و(ج) وضع الأسئلة في صيغة مناسبة، و(د) ممانعة الأشخاص في أن يكشفوا للآخرين عن المعلومات الاقتصادية. ومشكلة إيجاد تناظر بين

الإحصاءات الحيوية وبيانات التعداد السكاني هي مشكلة معقدة لأن بيانات التعداد أو استقصاءات القوة العاملة بالعيّنة تتعلق بالظروف التي كانت سائدة في فترة قصيرة، في حين أن عملية جمع المعلومات عن طريق نظام التسجيل هي عملية مستمرة، أي أنه يتم جمع المعلومات وقت حدوث الواقعات. ومن ناحية أخرى فإن معاملات الإحصاءات الحيوية لا تتعلق جميعها ببيانات التعداد السكاني أو استقصاءات القوة العاملة بالعيّنة.

١٩٤ - ومع ذلك فإنه بالنظر إلى أهمية المعلومات المتعلقة بالخصائص الاقتصادية كمؤشرات للمركز الاجتماعي الاقتصادي في العديد من الدراسات التي تحظى باهتمام خبراء الديمغرافيا والاقتصاد وعلم الاجتماع والعاملين في مجالي تنظيم الأسرة والصحة العامة فإنه يوصى بجمع البيانات المتعلقة بحالة النشاط الاقتصادي والمهنة لإدراجها في نظام الإحصاءات الحيوية. ولتحقيق أقصى قدر من الاتفاق المفاهيمي بين نظام تسجيل الواقعات الحيوية والتعداد فإن إدراج تلك البيانات يتطلب، بالطبع، أن تكون التعاريف والطرائق المستخدمة في التعداد السكاني قد دُرست بعناية وأن توفّر التوجيهات التي تعطَى لأمناء السجل تعاريف واضحة ودقيقة للمفاهيم المطلوبة.

١٩٥ - وتعاريف الخصائص الاقتصادية المختلفة الواردة في الفقرات ١٩٦ إلى ٢١٠ أدناه هي تعاريف مستقاة من مبادئ وتوصيات من أجل تعدادات السكان والمساكن [٥٠].

'٤١' حالة النشاط الاقتصادي

١٩٦ - حالة النشاط الاقتصادي (للأبوين، والذرية، والعرائس، والعرسان، والمطلقين) هي حالة كل شخص بالنسبة لنشاطه الاقتصادي المعتاد في السنة التقويمية السابقة لسنة حدوث الواقعة الحيوية. وينبغي أن تُسَجَّل حالة النشاط المعتادة التي كانت سائدة على مدى الجزء الأكبر من فترة ٥٢ أسبوعاً (أو الجزء الأكبر من فترة ٣٦٥ يوماً) خلال السنة التقويمية السابقة. وينبغي أن تُجمع معلومات بالنسبة لكل شخص يكون عمره هو الحد الأدنى للعمر الذي تبوَّب بالنسبة له الخصائص الاقتصادية من حيث ما إذا كان الشخص المعني يمارس أو لا يمارس نشاطاً اقتصادياً أو عمر أكبر.

١٩٧ - وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمجموعات التي قد يكون من الصعب بصفة خاصة تصنيفها، مثل الإناث اللواتي يعملن في النشاط الزراعي للأسرة دون الحصول على أجر، والأشخاص الشباب الذين يبحثون عن عمل لأول مرة، والأشخاص الذين يحصلون على معاشات نتيجة لتقاعدهم من وظيفة كانوا يمارسونها ويعملون في الوقت نفسه في وظيفة أخرى.

١٩٨ - وينبغي أن يكون الحد الأدنى لعمر الأشخاص الذين يوجَّه بشأنهم السؤال المتعلق بالنشاط الاقتصادي ملائماً للظروف السائدة في كل بلد، غير أنه ينبغي ألا يزيد عن ١٥ سنة. وبالنسبة للبلدان التي تعمل فيها نسبة كبيرة من اليد العاملة في الزراعة أو التعدين أو النسج أو المهن البسيطة، وهي أنواع الأنشطة التي قد يشترك فيها الأطفال، ينبغي أن يكون الحد الأدنى الذي تختاره تلك البلدان للعمر أقل من الحد الأدنى للعمر الذي تختاره البلدان المتقدمة صناعياً التي يندر فيها تشغيل الأطفال. غير أنه كي يكون من الممكن إجراء مقارنات دولية للبيانات المتعلقة بالسكان النشطين اقتصادياً ينبغي لأية تبويبات للخصائص الاقتصادية غير المصنفة تصنيفاً تقاطعياً على حسب العمر أن تميز على الأقل بين الأشخاص الذين يقل عمرهم عن ١٥ سنة والأشخاص الذين يكون عمرهم ١٥ سنة وأكثر.

١٩٩ - واتباع إسناد زمني معيَّن للبيانات المتعلقة بالخصائص الاقتصادية له أهمية أساسية بالنسبة لمفهوم السكان النشطين اقتصادياً. ويوصَى بأن تكون فترة الإسناد الزمني لأعراض الإحصاءات الحيوية هي السنة التقويمية التي تسبق حدوث الواقعة الحيوية [٥١].

٢٠٠ - والسكان الذين يكونون، عادةً، نشطين اقتصادياً يشملون جميع الأشخاص من الجنسين الذين يوفّرون، أو الذين يكونون موجودين ليوفّروا، العرض من اليد العاملة المطلوبة من أجل إنتاج السلع الاقتصادية والخدمات خلال فترة الإسناد الزمني المختارة للبحث؛ كما أنهم يشملون الأشخاص المنضمين لقوة العمل المدنية والأشخاص الذين يخدمون في القوات المسلحة. واليد العاملة المدنية تتألف من الأشخاص الموظفين والأشخاص غير الموظفين خلال فترة الإسناد الزمني. وينبغي التمييز بين هاتين المجموعتين وفقاً للمعايير الواردة أدناه.

٢٠١ - والأشخاص الموظفون يشملون جميع الأشخاص، بما فيهم الأشخاص العاملون في الأنشطة التي تمارسها الأسره، الذين كانوا يعملون خلال فترة الإسناد الزمني المحددة لجمع البيانات المتعلقة بالخصائص الاقتصادية (انظر الفقرة ١٩٩)؛ أو الذين كانت لديهم وظيفة كانوا يعملون فيها بالفعل ولكنهم كانوا متغيبين عنها مؤقتاً بسبب المرض أو الإصابة، أو بسبب نزاع يتعلق بالعمل، أو بسبب عطلة، أو إجازة أخرى، أو الغياب دون الحصول على إجازة أو عدم انتظام العمل لأسباب مثل سوء الأحوال الجوية أو حدوث عطل ميكانيكي.

٢٠٢ - والأشخاص العاطلون يشملون جميع الأشخاص الذين كانوا لا يعملون خلال فترة الإسناد ولكنهم كانوا يبحثون عن عمل للحصول على أجر أو ربح، ومن بينهم الأشخاص الذين لم يعملوا

---

[٥٠] انظر منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.8؛ وانظر أيضاً: التوصيات الواردة في القرار ١ الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثالث عشر لخبراء الاحصاء في مجال الإحصاءات العمالية، جنيف، ١٩٨٢.

[٥١] للاطلاع على خيارات أخرى تستند إلى فترة إسناد أقصر (أسبوع)، انظر: مبادئ وتوصيات لتعدادات السكان والمساكن، التنقيح ١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: (A.98XVII9)، الفقرات ٢ -١٦٥ إلى ٢ -٢١١.

في أي وقت من قبل. والأشخاص العاطلون يشملون أيضاً الأشخاص الذين كانوا لا يبحثون عن عمل خلال فترة الإسناد بسبب مرض مؤقت أو لأنهم وضعوا ترتيبات للبدء في عمل جديد بعد انتهاء فترة الإسناد أو بسبب تسريحهم من العمل بدون أجر مؤقتاً أو لمدة غير محددة. وإذا كانت فرص العمل محدودة للغاية ينبغي أيضاً أن يُدرج ضمن الأشخاص العاطلين الأشخاص الذين كانوا لا يعملون وكانوا جاهزين للعمل ولكنهم لم يسعوا بنشاط للحصول عليه لأنهم كانوا يعتقدون أنه لا توجد وظائف خالية. وينبغي أن تميِّز البيانات المسجَّلة المتعلقة بالأشخاص العاطلين الأشخاص الذين لم يعملوا في أي وقت من قبل.

٢٠٣ - ولدى تصنيف السكان على حسب حالة النشاط الاقتصادي، ينبغي دائماً أن تكون للمشاركة في النشاط الاقتصادي أسبقية على المشاركة في النشاط غير الاقتصادي، وبالتالي فإنه ينبغي أن يُدرَج الأشخاص الموظفون والأشخاص العاطلون في فئة السكان غير النشطين اقتصادياً حتى إذا كان أولئك الأشخاص أيضاً طلاباً أو مدبِّري منازل مثلاً.

٢٠٤ - والسكان الذين يكونون، عادةً غير نشطين اقتصادياً يشكلون الفئات الوظيفية التالية:

(أ) مدبِّرو المنازل: الأشخاص من الجنسين الذين يكونون غير مصنفين على أنهم نشطون اقتصادياً في العادة ويؤدون الواجبات المترلية في منازلهم، مثل ربات البيوت والأقارب الآخرين المسؤولين عن رعاية المترل والأطفال (يصنف خَدم المنازل الذين يعملون بأجر على أنهم نشطون اقتصادياً)؛

(ب) الطلاب: الأشخاص من الجنسين الذين يكونون غير نشطين اقتصادياً في العادة ويكونون ملتحقين بمؤسسة تعليمية،عامة أو خاصة، لتلقي تعليم نظامي على أي مستوى تعليمي؛

(ج) الأشخاص الذين يتلقون معاشات أو دخل من رأس المال: الأشخاص من الجنسين الذين يكونون غير مصنَّفين على أنهم نشطون اقتصادياً في العادة ويحصلون على إيراد من عقار أو من استثمار آخر أو فوائد أو رسوم إيجار أو معاشات تقاعدية من أنشطة سابقة ولا يمكن تصنيفهم على أنهم طلاب أو مدبِّرو منازل؛

(د) أشخاص آخرون: الأشخاص من الجنسين الذين يكونون غير مصنَّفين على أنهم نشطون اقتصادياً في العادة ويحصلون على مساعدة عامة أو دعم خاص، وجميع الأشخاص الآخرين الذين يدخلون في أي من الفئات السابقة، مثل الأطفال غير الملتحقين بالمدارس.

٢٠٥ - وبالنظر إلى أنه قد يُصنَّف بعض الأفراد في أكثر من فئة واحدة من فئات السكان غير النشطين اقتصادياً في العادة (مثلاً، قد يكون شخص ما طالباً ومدبِّر مترل في الوقت نفسه) فإنه ينبغي أن تُبيِّن تعليمات العد ترتيب الأفضلية بالنسبة لتسجيل الأشخاص في فئة بعينها أو في فئة أخرى.

'٤٢' المهنة المعتادة

٢٠٦ - تشير المهنة (بالنسبة للأبوين والمتوفين والعرائس والعرسان والمطلَّقين) إلى نوع العمل الذي يؤديه الشخص الموظف (أو الذي كان يؤديه في السابق الشخص العاطل) خلال السنة التقويمية التي تسبق سنة حدوث الواقعة الحيوية وذلك بغض النظر عن نوع الصناعة أو المركز (كصاحب عمل أو كموظف أو غير ذلك) الذي ينبغي أن يصنَّف فيه الشخص.

٢٠٧ - وينبغي أن يُحَذَّر محللو، ومستخدمو، بيانات الإحصاءات الحيوية التي تستند إلى المهنة في منشورات الإحصاءات الحيوية من أن المقاييس التي تستخدم الواقعات الحيوية التي تحدث لفئة مهنية معيّنة في البسط مقسومة بحصر تعدادي لجميع الأشخاص في مجموعة السكان المصنَّفة في تلك المهنة نفسها، قد تعطي نتائج مضللة أو خاطئة (تُسَجَّل في التعداد، عادةً، المهنة الحالية، في حين أنه لأغراض الإحصاءات الحيوية تُعرَّف المهنة على أنها المهنة المعتادة للفرد خلال السنة السابقة لسنة حدوث الواقعة الحيوية). وقد يكون ربط الواقعات الحيوية في فئة مهنية معيّنة بالعدد الإجمالي للواقعات الحيوية لكل مهنة، أي نسبة تناسبية بدلاً من معدل، إجراءً أفضل (انظر الفقرة ٢٣٢ للاطلاع على مناقشة للمعدلات والنسب).

٢٠٨ - ولأغراض إجراء المقارنات الدولية، يوصَى بأن تصنِّف البلدان بياناتها المتعلقة بالمهنة وفقاً لما يحدده التصنيف الدولي الموَّحد للمهن (ISCO-88)[٥٢] أو أحدث استكمال له. وإذا تعذر ذلك فإنه ينبغي مراعاة أن تكون فئات التصنيف المستخدمة قابلة للتحويل إلى التصنيف الدولي الموَّحد للمهن (ISCO-88) أو على الأقل للفئات الأصغر (المكونة من رقمين) لذلك التصنيف. وإذا لم تكن البيانات الوطنية مصنفة طبقاً للتصنيف الدولي الموَّحد للمهن (ISCO-88) فإنه يجب إعطاء تفسير للاختلافات في منشورات الإحصاءات الحيوية.

'٤٣' المركز الاجتماعي الاقتصادي

٢٠٩ - بالنظر إلى وجود اختلافات على المستوى الوطني في الخصائص التي تميِّز الحالة الاجتماعية الاقتصادية فإنه لم يصبح من الممكن، بعد، وضع تعريف دولي لهذا الموضوع. ومن الممكن أن يكون المركز الاجتماعي الاقتصادي معتمداً بكامله على الخصائص الاقتصادية أو أن يأخذ في الاعتبار خصائص أخرى مثل درجة التحصيل الدراسي وصفات اجتماعية مماثلة.

٢١٠ - ويتمثل الغرض من تصنيف الواقعات الحيوية على حسب المركز الاجتماعي الاقتصادي في تحديد الفئات التي لها خصائص اجتماعية اقتصادية متماثلة والتي قد تكون مختلفة عن فئات اجتماعية اقتصادية أخرى بالنسبة لخصائص الإحصاءات الحيوية. ومن الممكن بعد ذلك استخدام تلك الفئات لدراسة العلاقة بين المركز

---

[٥٢] جنيف، منظمة العمل الدولية، ١٩٩٠.

الاجتماعي الاقتصادي للأفراد وإحصاءات حيوية مختارة، مثل معدلات الولادة ومعدلات وفيات الرُضّع، ومعدلات الوفاة على حسب سبب المرض، وغير ذلك.

(هـ) خصائص أخرى (للواقعة)

'٤٤' نوع الولادة

٢١١ - يشير نوع الولادة إلى ما إذا كان ناتج الحمل الذي يتعلق به التقرير الإحصائي هو مولود مفرد أو توائم. وينبغي أن يصنَّف كل طفل وُلد حيّاً أو كل جنين وُلد ميتاً على أنه مفرد أو توأمان أو ثلاثة توائم، وهكذا، وأن يصنَّف أيضاً ترتيب ولادته بالنسبة لإخوته المولودين معه (الأول من اثنين، أو الثاني من اثنين، أو الأول من ثلاثة، وهكذا). وبالنسبة لكل مولود مفرد في ولادة توائم ينبغي أيضاً مراعاة أن يشار إلى جنس بقية المولودين، وكذلك حالتهم بالنسبة لكونهم قد وُلدوا أحياء أو أنهم توفوا (وفاة جنينية).

'٤٥' المشرف على الولادة أو الوضع

٢١٢ - المشرف على الولادة أو الوضع هو الشخص الذي ساعد الأم في ولادة طفل حي أو جنين ميِّت. وينبغي تصنيف المشرف على الولادة كما يلي: (أ) طبيب، أو (ب) قابلة، أو (ج) ممرضة، أو (د) مساعد طبي آخر، أو (هـ) شخص عادي، أو (و) لم يُذكر.

'٤٦' الشاهد

٢١٣ - الشاهد هو الشخص الذي يشهد بحدوث الوفاة أو الوفاة الجنينية والذي يشهد أيضاً في حالة الوفاة بظروف الوفاة (حادثة، انتحار، قتل، أسباب طبيعية) وبالمرض المعيَّن الذي أدى إليها أو الإصابة التي أدَّت إليها أو بسبب آخر (أو أسباب أخرى) لها. وينبغي أن تُجمع البيانات بطريقة تسمح بتصنيف الوفيات على حسب ما إذا كانت قد وُثّقت من جانب طبيب أو جراح كان يعالج المتوفي في مرضه الأخير، أو ممارس طبي فحص الجثة بعد الوفاة، أو طبيب شرعي أو أية سلطة قضائية طبية أخرى، أو قابلة، أو ممرضة (أو شخص آخر مدرَّب)، أو شخص عادي.

٢١٤ - وإصدار الشهادة الطبية التي توثّق سبب الوفاة أو الوفاة الجنينية يكون عادةً من مسؤولية الطبيب المعالج إذا كان هناك طبيب معالج. وفي حالة الوفيات التي لم يكن هناك بالنسبة لها طبيب معالج أو الوفيات التي يُعتقد أنها ترجع إلى أعمال عنف (حادثة، انتحار، قتل) يكون موظف قانوني طبي (طبيب شرعي أو شخص مختص بتحديد سبب الوفاة) هو المسؤول، طبقاً لقوانين بلدان عديدة، عن إصدار الشهادة. وعلى أي حال فإن الشخص الذي يحدِّد سبب (أو أسباب) الوفاة هو شخص مؤهّل طبياً أو موظف قضائي طبي. وينبغي الإبلاغ عن الأمراض أو الإصابات وتسجيلها بالشكل والتفصيل الواردَين في آخر صيغة متبَّعة حالياً للنموذج الدولي للشهادة الطبية التي تحدِّد سبب الوفاة[٥٣]، وهو النموذج المستنسَخ في الفقرة ٢٢٠ أدناه. وينبغي أن تُستوفى، كلما كان ذلك ممكناً، شهادة منفصلة بسبب الوفاة قرب الولادة (الوفيات الجنينية ووفيات الأطفال المولودين حديثاً). ومنظمة الصحة العالمية توفِّر أيضاً مضمون، وتصميم، تلك الشهادة[٥٤].

'٤٧' نوع الشهادة

٢١٥ - نوع الشهادة هو موضوع مُشْتَق يعتمد على هويَّة الشخص الذي صدّق على حدوث الوفاة (انظر الموضوع ٤٦). ومن الممكن أن يكون ذلك الشخص طبيباً أو ممارساً طبياً أو طبيباً شرعياً أو سلطة طبية - قانونية أو قابلة أو ممرضة أو شخصاً عادياً.

'٤٨' سبب الوفاة

٢١٦ - أسباب الوفاة هي "جميع الأمراض أو الحالات المرضية أو الإصابات التي أدَّت إلى الوفاة، أو أسهمت في حدوثها، وظروف الحادثة أو أعمال العنف التي أدَّت إلى أي من تلك الإصابات"[٥٥]. والأعراض وطريقة الوفاة، مثل حدوث هبوط في القلب أو هبوط في الجهاز التنفسي، لا تعتبر للأغراض الإحصائية أسباباً للوفاة.

٢١٧ - وسبب الوفاة الذي يُستخدَم لأغراض التبويب الإحصائي الأولي جرى تحديده على أنه سبب الوفاة المباشر. ويُعرَّف سبب الوفاة المباشر على أنه "(أ) المرض الذي بدأ، أو الإصابة التي بدأت، سلسلة الأحداث التي أدَّت مباشرةً إلى الوفاة، أو (ب) ظروف الحادثة أو أعمال العنف التي أدَّت إلى حدوث الإصابة المميتة"[٥٦].

٢١٨ - والغرض من تعريف سبب الوفاة هو ضمان أن تكون جميع المعلومات ذات الصلة قد سُجّلت وأن الشخص المسؤول عن التصديق على الوفاة لا يختار بعض الظروف لإدراجها ويستبعد ظروفاً أخرى. ومن وجهة نظر الصحة العامة والوقاية من الأمراض ومنع الوفاة المبكِّرة، من المهم أن تُفهَم العملية المرضية من بدايتها إلى نهايتها وأن تُكسَر سلسلة الأحداث. والغرض المتعلق بالصحة العامة والأكثر فعالية هو الحيلولة دون أن يُحدث سبب الوفاة تأثيره. ولذلك فإن السبب المباشر للوفاة قد عُرِّفَ على أنه أساس تبويب إحصاءات الوفيات حسب سبب الوفاة.

---

[٥٣] انظر: منظمة الصحة العالمية، التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والمشكلات الصحية المرتبطة بها، التنقيح العاشر، (جنيف، ١٩٩٢). المجلد الثاني.

[٥٤] المرجع نفسه.

[٥٥] المرجع نفسه.

[٥٦] المرجع نفسه.

نموذج دولي لشهادة طبية لسبب الوفاة

سبب الوفاة	الفترة التقريبية بين بداية المرض أو الحالة والوفاة
أولاً المرض الذي أدى، أو الحالة التي أدت، مباشرة إلى الوفاة* (أ) ..... أسباب سابقة (ب) .... الحالة المرضية، إن وجدت، التي أدت إلى السبب المذكور أعلاه، وتُذكر بعد ذلك الظروف الكامنة (ج) ..... وما كانت ترجع إليه (أو ما نتجت عنه) (د)	....
ثانياً ظروف هامة أخرى أسهمت في الوفاة ولكنها غير مرتبطة بالمرض أو بالحالة التي أدت إليه .... * هذا لا يعني طريقة الوفاة مثل حدوث هبوط في القلب أو هبوط في الجهاز التنفسي. بل يعني ما كان سبباً للوفاة من مرض أو إصابة أو مضاعفات.	

٢١٩ - ولضمان التطبيق المنتظم للمبدأ المذكور أعلاه فإنه من المفهوم ضمنياً أنه ينبغي استخدام نموذج الشهادة الطبية الذي أوصت به جمعية الصحة العالمية (انظر الفقرة ٢٢٠ أدناه). واستخدام ذلك النموذج يضع مسؤولية بيان سلسلة الأحداث على عاتق الطبيب أو الجراح الذي يوقّع الشهادة الطبية عند الوفاة. ويُفترَض، على حق، أن الممارس الطبي الذي يُصدِّق رسمياً على حدوث الوفاة يكون في وضع أفضل من وضع أي فرد آخر بالنسبة لتحديد الظروف المَرَضية التي أدَّت مباشرة إلى الوفاة ولبيان الظروف التي سبقتها، ونتجت عنها أسباب الوفاة، إن كانت قد سبقتها تلك الظروف[٥٧].

٢٢٠ - وينبغي أن تُرمَّز أسباب الوفاة حسب القواعد والمبادئ التوجيهية الدولية و قائمة الفئات المكوَّنة من ثلاثة حروف أو أرقام، مع ذكر، أو عدم ذكر، الحرف أو الرقم الرابع الذي يحدّد الفئات الفرعية لأحدث صيغة من التصنيف الإحصائي الدولي للأمراض والمشكلات الصحية المرتبطة بها[٥٨]. ودرجة التفصيل في التصنيف التقاطعي حسب سبب الوفاة والجنس والعمر والمنطقة ستعتمد جزئياً على حجم الأرقام ذات الصلة وعلى الغرض من الإحصاءات ومداها وجزئياً على الحدود العملية المتعلقة بحجم جدول معيَّن. ويرد أدناه النموذج الدولي للشهادة الطبية لسبب الوفاة.

٢٢١ - وينبغي أن تكون التجميعات الموصَى بها لتحليل المعدلات العامة للوفيات لأغراض المقارنة الدولية وفقاً لاشتراطات

[٥٧] المرجع نفسه.

[٥٨] حالياً التنقيح العاشر، المرجع نفسه.

آخر تنقيح للتصنيف الدولي للأمراض والمشكلات الصحية المرتبطة بها [٥٩] أو للتوصيات الحالية لمنظمة الصحة العالمية، مثل:

(أ) قائمة الفئات المكوّنة من ثلاثة حروف أو أرقام والواردة في التصنيف الدولي للأمراض والمشكلات الصحية المرتبطة بها مع إدراج، أو عدم إدراج، فئات فرعية يُرمَز لها بأربع حرف أو أرقام؛

(ب) القائمة المختصرة لمعدلات الوفيات العامة (القائمة ١ لتبويب الوفيات) [٦٠]؛

(ج) القائمة المختارة لمعدلات الوفيات العامة (القائمة ٢ لتبويب الوفيات) [٦١].

٢٢٢ - وينبغي أن تكون التجميعات الموصَى بها لتحليل معدلات وفيات الرُضّع والأطفال لأغراض المقارنة الدولية وفقاً لواحدة من القوائم التالية:

(أ) قائمة الفئات المكوَّنة من ثلاثة حروف أو أرقام والواردة في التصنيف الدولي للأمراض والمشكلات الصحية المرتبطة بها مع إدراج، أو عدم إدراج، فئات فرعية يُرمَز لها بأربع حروف أو أرقام.

(ب) القائمة المختصرة لمعدلات وفيات الرُضَّع والأطفال (القائمة ٣ لتبويب الوفيات) [٦٢]؛

(ج) القائمة المختارة لمعدلات وفيات الرُضّع والأطفال (القائمة ٤ لتبويب الوفيات) [٦٣].

٢٢٣ - وفي البلدان التي لم تكتَمل فيها عملية استخراج شهادات طبية موثّقة ينبغي أن يكون نشر الإحصاءات المتعلقة بالوفيات غير الموثّقة طبياً منفصلاً عن نشر الإحصاءات التي وُثّقت طبياً.

'٤٩' طريقة الوفاة

٢٢٤ - الغرض من هذا الموضوع هو إعطاء الشخص الذي يُصدِّق رسمياً على حدوث واقعة وفاة الخيار في أن يُبيِّن، بالإضافة إلى التشخيص أو سبب مُحدَّد للوفاة، أن سبب الوفاة كان واحداً من الأسباب الطبيعية التالية: حادثة، أو انتحار، أو قتل، أو لم تُذكر.

٢٢٥ - وفي كثير من البلدان يتعيَّن الرجوع إلى طبيب شرعي أو إلى موظف قانوني طبي آخر إذا كانت الوفاة ترجع، أو كان هناك اشتباه في أنها ترجع، إلى عمل من أعمال العنف (أي أن طريقة الوفاة هي حادثة أو انتحار أو قتل، أو إذا كان من غير الممكن تحديد طريقة الوفاة بعد إجراء مراجعة متأنية و/أو تشريح الجثة).

'٥٠' ما إذا كانت نتائج التشريح قد استُخدِمَت

٢٢٦ - الغرض من هذا الموضوع هو المساعدة في تقييم نوعية بيانات سبب الوفاة. ونسبة الوفيات التي فُحِصَت بعد الوفاة والأسباب الكامنة وراء الوفاة والتي تستند إلى عمليات الفحص تلك مفيدة في تقدير مدى ملاءمة عملية إصدار الشهادات الطبية التي توثّق الوفيات.

(٥١) الوفاة المرتبطة بالحمل

٢٢٧ - الوفاة المرتبطة بالحمل هي وفاة امرأة وهي حامل أو خلال ٤٢ يوماً من انتهاء الحمل بغض النظر عن سبب الوفاة. ونظراً لوجود اهتمام على نطاق العالم بتقليل معدلات وفيات الأمهات إلى الحد الأدنى فإن منظمة الصحة العالمية توصي بإدراج بند يتعلق بشهادات الوفاة التي تُحدِّد هويَّة النساء اللواتي يتوفين [٦٤]. وهذا يسمح بتحديد وفيات النساء اللواتي يتوفين لأسباب ليست لها صلة مباشرة بالحمل ولكن نتيجة لظروف أخرى قد يكون الحمل زادها سوءاً.

'٥٢' نوع مكان الحدوث

٢٢٨ - يشير هذا الموضوع إلى نوع المكان الذي حدثت فيه الواقعة الحيوية موضع البحث (مكان الحدوث). وينبغي أن تصنَّف الولادات والوفيات الجنينية والوفيات العامة على أنها قد حدثت في ''مستشفى'' (كما يعرِّفها كل بلد)، أو ''مؤسسة أخرى'' أو ''المنزل'' أو ''مكان آخر''. وينبغي اعتبار أن أي حدث قد وقع في ''مكان آخر'' إذا لم يكن قد حدث في مستشفى أو مؤسسة أخرى (مثلاً سجن أو مؤسسة احتجاز للرعاية) أو في المنزل؛ كما أن عبارة ''مكان آخر'' تشمل القطارات والطائرات والسفن والسيارات والطرق الجانبية العامة، مثل الطرق وأرصفة المشاة.

'٥٣' نوع الزواج

٢٢٩ - نوع الزواج هو نوع الفعل أو الشعيرة أو العملية التي يجري بها إقامة العلاقة القانونية بين الزوج والزوجة أو التي جرى بها إقامة تلك العلاقة. وينبغي أن تُجمَع المعلومات بطريقة تسمح بتصنيف واقعات الزواج على أنها زواج مدني أو ديني أو مدني/ديني أو عرفي.

'٥٤' السكان المعرَّضون

٢٣٠ - تُعتبر المعلومات المتعلقة بالسكان المعرَّضين ضرورية لحساب المقاييس الديمغرافية الأساسية وتحليل الإحصاءات الحيوية.

---

[٥٩] حالياً التنقيح العاشر، المرجع نفسه.

[٦٠] المرجع نفسه.

[٦١] المرجع نفسه.

[٦٢] المرجع نفسه.

[٦٣] المرجع نفسه.

[٦٤] المرجع نفسه.

ويمكن الحصول على المعلومات المطلوبة عن السكان من آخر تعداد أو من التقديرات التي تُجرى بين تعدادين أو من السجلات السكانية أو من عد البنود الملائمة من نظام التسجيل (مثل العدد الإجمالي للولادات الحيَّة أو العدد الإجمالي للوفيات) أو، في حالة الاستقصاءات الميدانية، من عدّ أفراد الأسر المعيشية الموجودين والمتغيبين مؤقتاً وقت إجراء الاستقصاء.

٢٣١ - وعدد السكان المعرَّضين هو عدد السكان (أو تقدير لعدد السكان) الذين يمكن أن يحدث بينهم نوع معيّن من الواقعات الحيوية. وفي حالة الوفيات السنوية يُعتبَر السكان جميعهم معرَّضين؛ وفي حالة واقعات الطلاق يكون السكان المتزوجون حالياً وحدهم معرَّضين؛ وبالنسبة لوفيات الرُضّع يُشكّل الرُضّع الذين وُلدوا أحياء مجموعة السكان المعرَّضين، وهكذا. غير أن الواقعات الحيوية يجري عدّها عادةً خلال فترة زمنية معيّنة وهي عادة سنة تقويمية (بالتقويم الغريغوري)، في حين يجري عدّ السكان في وقت معيَّن. ولذلك فإن العديد من مقاييس الإحصاءات الحيوية تُحسَب كمعدلات يكون فيها رقم البسط هو عدد الواقعات التي تحدّث خلال سنة معيّنة، بينما يكون رقم المقام (عدد السكان المعرَّضين) هو عدد السكان في منتصف السنة نفسها. وفي تلك الحالات يُعتبَر رقم المقام تقديراً لعدد الأشخاص الذين كانوا خلال السنة ''معرَّضين'' للواقعة ذات الصلة (أي الوفاة أو الزواج). وهناك إحصاءات حيوية أخرى تقيس استخدام عدد الواقعات الحيوية التي تحدث خلال فترة زمنية معيّنة في البسط والمقام معاً (مثل حساب معدل وفيات الرُضَّع عندما يُمثّل رقم البسط وفيات الرُضَّع التي تحدث خلال السنة ويمثل رقم المقام الولادات الحيَّة التي تحدث خلال السنة نفسها، والرقمان مأخوذان من بيانات التسجيل المدني).

٢٣٢ - ومن خلال الاستخدام (وسوء الاستخدام) الشائع تُساء تسمية العديد من مقاييس الإحصاءات الحيوية من الناحية التقنية على أنها معدلات (مثل معدل وفيات الرُضَّع الذي هو في الحقيقة نسبة)؛ وتُستخدَم في كثير من الأحيان في تعريف المقياس قيمة في المقام لا تُمثّل في الحقيقة السكان المعرَّضين (مثل معدل الولادات الذي يُحسَب بقسمة عدد الولادات الحيَّة على المجموع التقديري للسكان في منتصف السنة بدلاً من عدد الإناث اللواتي في سن الإنجاب الذي يعتبر تقديراً أكثر دقّة للسكان الذين يحتمل أن تقع بينهم واقعة ولادة حيَّة). وينبغي ألا تقلّل أوجه الشذوذ هذه، وما يماثلها، من أهمية ربط العد الخام للوقائع الحيوية بقيمة للمقام محدَّدة مسبقاً وتحظى بقبول عام تمثّل السكان المعرَّضين وذلك لتسهيل القابلية للمقارنة على المستوى الوطني داخل البلدان مع مرور الوقت وفيما بين البلدان على المستوى الدولي.

حاء - مبادئ تجميع وتجهيز الإحصاءات الحيوية استناداً إلى نظام التسجيل المدني

٢٣٣ - تُعتبر المبادئ المقترحة أدناه عنصراً أساسياً في أي نظام للإحصاءات الحيوية. ومن المهم معرفة العلاقة بين التبويبات المستقاة من نظام شامل للتسجيل المدني وتلك المستقاة من مصادر أخرى للبيانات وذلك بغية تحقيق أكبر قدر من الاتساق بينها. ولهذا السبب فإن المبادئ قد عُرضَت أولاً في شكل ملائم يسمح بتبويبها من نظام شامل للتسجيل المدني، وأُشير بعد ذلك لاختلافات معيّنة فرضتها طبيعة البيانات التي تُجمَع في نُظُم التسجيل بالعيّنة وفي الاستقصاءات الميدانية.

١ - التخطيط المسبق

٢٣٤ - يعتبر التخطيط المُسبَق أحد العناصر الأساسية اللازمة لنجاح أي برنامج إحصائي. وبيانات الواقعات الحيوية وطريقة تسجيل البيانات تحدِّد نوع الإحصاءات التي يمكن تجهيزها. وبغض النظر عن طريقة التجهيز فإنه ليس من الممكن أن تكون الإحصاءات التي جرى تبويبها ووضعها في جداول أكثر دقّة واكتمالاً من البيانات التي اشتُقت منها.

٢٣٥ - وينبغي أن تعالج خطة التجهيز الإحصائي عدة مسائل. والمسألة الأولى هي ضمان جمع المعلومات اللازمة لمستخدمي البيانات الرئيسيين. والمسألة الثانية هي التأكد من نوع التبويبات التي يحتاج إليها المستخدمون. وبالنظر إلى أنه من المتعذر تلبية احتياجات جميع المستخدمين فإنه من الضروري تحديد أولويات للمستخدمين والعمل على تلبية الاحتياجات التي تعتبر أكثر أهمية. والمسألة الثالثة هي أن هناك حاجة إلى البرمجة طويلة الأجل لأن تنفيذ البرنامج الإحصائي لسنة معيّنة يبدأ عادة قبل عدة سنوات. ولذلك فإنه من المهم لضمان نجاح تلك البرامج أن توضع خطة مدتها ثلاث سنوات، أو أربع سنوات، لجمع البيانات ومراجعتها والاستفسار عنها وترميزها وفرزها وتبويبها ولتحليل النتائج وتقييمها وتفسيرها ونشرها.

٢٣٦ - وينبغي، بقدر الإمكان، أن تجمَّع الإحصاءات للمنطقة الجغرافية للبلد بكاملها ولكل تقسيم مدني رئيسي وفرعي ولكل بلدة ومدينة رئيسية. وينبغي أيضاً أن تُميِّز الإحصاءات بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية للبلد ككل على الأقل، وكذلك لكل تقسيم مدني رئيسي وفرعي. وعرض الإحصاءات الحيوية على هذه المستويات يُمكّن المستخدم من الحصول على إحصاءات حيوية عن مجالات اهتمام فردية بالإضافة إلى إظهار الاختلافات الموجودة فيما بين المناطق المحلية في الأجزاء الفردية من البلد. وتكنولوجيا الحواسيب الحديثة تسهِّل بدرجة كبيرة استخدام الإحصاءات الحيوية لتحليل المعلومات المتعلقة بالمناطق المحلية.

٢٣٧ - وينبغي أن يُبذَل كل جهد ممكن لضمان أن تشير الإحصاءات الحيوية الوطنية إلى سكان البلد بكاملهم. وإذا كانت نسبة اكتمال تسجيل الواقعات الحيوية لفئات السكان الفرعية الهامة تقل عن ٩٠ في المائة، أو إذا كانت جودة البيانات منخفضة، ينبغي أن توضع تبويبات منفصلة لقطاعات السكان المختلفة على أن تحدَّد بوضوح التحفظات وأوجه القصور المتعلقة بالبيانات لدى نشر الإحصاءات.

٢٣٨ - وفي البلدان التي تختلف فيها الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لقطاعات عريضة من السكان اختلافاً كبيراً، فيما بين الفئات العرقية (أو الوطنية) أو السكان الرُحّل مثلاً، يوصى بأن يُحافَظ، بقدر الإمكان، في التبويبات على هويَّة كل فئة فرعية هامة من السكان.

٢ - التجميع المركزي الوطني للإحصاءات من التقارير الإحصائية الفردية (الورقية أو الإلكترونية)[٦٥]

٢٣٩ - ينبغي أن تُجمَّع وتبوَّب بانتظام، الإحصاءات الحيوية الوطنية للبلد باستخدام تعاريف وتصنيفات موحَّدة، وكذلك باستخدام إجراءات موحَّدة للترميز والاستفسار وإدخال البيانات والمراجعة، في العملية بكاملها. وينبغي أن تكون التبويبات متفقة، كحد أدنى، مع خطط للتبويب محدَّدة مسبقاً وأن تتيح ما يلزم من مرونة ومواءمة لتلبية الاحتياجات الوطنية والدولية.

٢٤٠ - ولتحقيق أعلى مستويات الدقَة والانتظام والمرونة، يوصى بأن تتم عملية التجميع من التقارير الفردية، سواء كانت ورقية أو إلكترونية، مركزياً. وفي الحالات التي تكون فيها أعداد الواقعات الحيوية كبيرة للغاية، إذا جرى تجهيزها على المستوى المركزي، يمكن اتباع نهج لا مركزي بحيث يتم إنشاء مكاتب دون وطنية للقيام بجميع وظائف تجهيز البيانات أو لوظائف منتقاة منها. وعند القيام بعمليات التجميع بطريقة لا مركزية يجب أن تُصدر السلطة الوطنية المركزية مبادئ توجيهية تفصيلية مكتوبة تتناول إجراءات مثل الترميز والمراجعة والاستفسار وإدخال البيانات.

(أ) مراقبة استلام التقارير الإحصائية

٢٤١ - تتمثل الخطوة الأولى لوضع الضوابط في وضع جدول زمني صارم لتقديم التقارير. وهذا المبدأ ينطبق على النظم اليدوية والنظم الإلكترونية. وبعد وضع ذلك الجدول يجب على المكتب المتلقي للتقارير أن يُعنى بمراقبة استلامها مع التركيز على مسألتي السرعة والاكتمال. وينبغي أن يتيح أسلوب المراقبة المستخدَم للمكتب الوطني التأكد من استلام التقارير في الوقت المناسب ومن ورودها من كل منطقة من المناطق الجغرافية. وبالإضافة إلى ذلك فإنه يجب أن تتيح طريقة المراقبة إمكانية الكشف عما إذا كان تواتر تقديم التقارير يتفق مع ما كان عليه الحال خلال الفترة السابقة.

(ب) المراجعة

٢٤٢ - المراجعة هي الإجراء الذي يكفل أن تكون التقارير الإحصائية التي يتلقاها المكتب المركزي كاملة ودقيقة وتقليل الأخطاء الموجودة فيها إلى أدنى حد ممكن. وفي النظام اليدوي ينبغي أن يقوم موظف متمرس بإجراء فحص دقيق بالنظر لكل تقرير من أجل اكتشاف البنود غير المستوفاة، وكذلك البنود التي تفتقر إلى الاتساق وغير الملائمة والغامضة. وفي النظام الآلي، ينبغي أن تُتاح الإمكانية لإجراء مسح إلكتروني من أجل اكتشاف مثل تلك البنود المنطوية على أخطاء. وينبغي أن يكون إدخال التصويبات بالتشاور مع مكتب السجل المدني المحلي المسؤول عن الأخطاء.

(ج) الاستفسار

٢٤٣ - ينبغي استيضاح البنود التي ترد في التقرير الإحصائي وتكون الردود المتعلقة بها مغفَلة أو غير متسقة أو غير ملائمة، أو أن "يُستفسر" عن تلك البنود، وذلك بإحالة البند إلى أمين السجل المحلي لتوضيحه. وينبغي أن تُجرى عملية الاستفسار هذه كجزء لا يتجزأ من نظام الإحصاءات الحيوية وذلك من أجل تحسين الإحصاءات الناتجة. وتنفيذ برنامج مستمر للاستفسار يُعتَبَر أيضاً أداة لتعريف مقدمي المعلومات بأن هناك حاجة إلى بيانات عالية الجودة.

٢٤٤ - ومن المهم أن يوجَّه الاستفسار إلى المكتب المختص الذي قدَّم التقرير أو إلى الشخص المسؤول عن استيفاء البند قيد البحث. وإذا كان يتعذر توجيه استفسار مباشر إلى ذلك الشخص (الطبيب أو القابلة، مثلاً) من المكتب الوطني، قد يكون من الضروري أن يُجرَى اتصال مع أمناء السجل المحليين وأن يُطلب منهم أن يتصلوا بالمصدر المختص.

٢٤٥ - وبعد أن يتم الاستفسار عن البيانات، يجب إحالة البيانات المصحَّحة إلى المكتب المركزي (أو المكتب دون الوطني إذا كان هذا هو الحال). وسوف تختلف طريقة إنجاز هذا العمل من بلد إلى آخر وذلك على حسب ما إذا كان النظام يدوياً أو إلكترونياً. ففي بعض مناطق البلد، قد يرسل أمين السجل المحلي تقريراً مصحَّحاً. وفي مناطق أخرى، يمكن الحصول على المعلومات المصحَّحة بواسطة الهاتف أو بوسيلة أخرى. وفي أي من الحالتين، من المهم إدخال التصحيح على صحيفة التسجيل القانونية وعلى التقرير الإحصائي إذا كان البند يتسم بأهمية قانونية وإحصائية (مثل بند مكان الحدوث أو تاريخ الوفاة). ويجب إنشاء آلية في مكتب أمين السجل المدني المحلي لضمان إجراء هذا العمل.

(د) استنتاج البيانات المُغفَلة أو غير المتسقة بالاستدلال

٢٤٦ - في بعض الحالات لا تُسفر عملية الاستفسار الموصوفة في الفقرات ٢٤٣ إلى ٢٤٥ أعلاه عن إيجاد، أو تصحيح، المعلومات المطلوبة. وفي هذه الحالات قد يكون من الممكن استنتاج البيانات المطلوبة عن طريق "الاستدلال". والاستدلال هو العملية المتمثلة في تحديد أرجح قيمة محتملة لبند من البنود لا تكون قيمته معلومة بالضبط. وعلى سبيل المثال فإنه إذا كانت المعلومات المتعلقة ببند "الجنس" غير موجودة قد يكون من الممكن استنتاجها من اسم

---

[٦٥] انظر: دليل نظم وأساليب الإحصاءات الحيوية، المجلد الأول، الجوانب القانونية والتنظيمية والتقنية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.91.XVII.5).

المُبلَّغ، أو إذا كانت المعلومات المتعلقة ببند ''العنصر'' غير موجودة فإنه يمكن إدراج رمز مجموعة ''العنصر'' الأكثر انتشاراً في المنطقة التي يقيم فيها مقدِّم البيانات.

٢٤٧ - وينبغي أن يكون الاستدلال هو الوسيلة الأخيرة التي يمكن استخدامها لتوفير البيانات غير الموجودة أو لتصحيح أخطاء واضحة فيها. وينبغي ألا تُستخدم تلك الوسيلة إلا إذا كانت عملية الاستفسار الموصوفة أعلاه لم تسفر عن إيجاد المعلومات المطلوبة. وإضافة إلى هذا فإنه ينبغي أن يكون واضحاً أن القيمة التي يتم التوصل إليها بالاستدلال سوف تُستخدَم للأغراض الإحصائية وحدها وليس لتعديل صحيفة تسجيل قانونية. وهناك عدد من طرق الاستدلال الشائعة[٦٦]، غير أنه ينبغي على أي حال عدم اللجوء إلى الاستدلال إلا بعد القيام بالاستفسار.

(هـ) ترميز البيانات

٢٤٨ - الترميز هو تحويل بند من بنود المعلومات إلى قِيَم رقيمة لتسهيل تجهيز البيانات. ويجري الإبلاغ عن معلومات مثل العمر والوزن عند الولادة كأرقام ولا تكون هناك حاجة إلى ترميز هذه البنود، ولو أنه ينبغي ترميز وحدة القياس (مثل الساعات والأيام والأشهر والسنوات في حالة بيانات العمر، أو الكيلو غرامات والغرامات والأرطال والأوقيات في حالة الوزن) بالإضافة إلى القِيَم الرقمية حسبما يكون ملائماً. وبالنسبة لبنود أخرى، مثل الجنس والحالة الزواجية وحالة الإلمام بالقراءة والكتابة، تكون خيارات الردود الممكنة محدودة ويكون من المفيد أن تُطبع في النموذج ردود سبق ترميزها. وعملية ترميز تلك البنود تكون عادةً عملية مباشرة ولا تكون هناك حاجة إلى تفسير. غير أنه من الضروري أن تُحدَّد رموز كي تُستخدَم عندما يكون الرد هو ''غير معروف'' أو ''لم يُذكر''.

٢٤٩ - بيد أنه يتعين أن يكون ترميز كثير من البنود، مثل سبب الوفاة ومكان الحدوث ومكان التسجيل ومكان الإقامة والمهنة، متفقاً مع التعليمات. ولذلك فإنه ينبغي وضع تعليمات مكتوبة بوضوح وتشمل التصنيفات التي يتعين استخدامها والتعاريف ذات الصلة. ويجب أن تكون تلك التعليمات متفقة ، حيثما يكون ملائماً، مع التصنيفات الإحصائية الدولية الموصَى بها التي أصدرتها هيئات مثل منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الصحة العالمية. ومن المهم الحفاظ على التعليمات المكتوبة والقرارات المتخَذة في تطبيق هذه التعليمات من سنة إلى أخرى من أجل التحليل والتفسير المناسبين للبيانات.

(و) تحويل البيانات إلى شكل مقروء آلياً

٢٥٠ - قد يكون إدخال البيانات المأخوذة من تقارير إحصائية فردية ورقية في وسيطة إلكترونية لإجراء عمليات تجهيز أخرى عليها منطوياً على إدخال تعديلات أو إضافات على خطوات التجميع المذكورة أعلاه. وعلى سبيل المثال فإن التحويل الفعلي للبيانات إلى شكل مقروء بواسطة الحاسوب قد يتطلب إدخال البيانات عن طريق استخدام لوحة مفاتيح متصلة بحاسوب مكتبي أو بحاسوب أكبر، أو قد يتطلب ''قراءة'' آلية لنماذج مصممة خصيصاً عن طريق استخدام معدات ضوئية وبرامجيات للتعرف على الحروف والأرقام. غير أنه قبل إدخال البيانات بأي من هاتين الطريقتين ينبغي أن يكون قد تم استلام التقارير ومراقبتها، وكذلك تنفيذ غالبية خطوات المراجعة والترميز الموصوفة إن لم يكن كلها. وإذا كان من الضروري إجراء أية عمليات للاستفسار فإنه يجب أيضاً أن تُستكمَل تلك العمليات قبل تحويل البيانات إلى شكل إلكتروني.

٢٥١ - وقد يكون من الممكن، حسب برامجيات الحاسوب المعيّنة المستخدَمة، إجراء بعض عمليات المراجعة والترميز واستنتاج البيانات غير الموجودة أو غير المتسقة عن طريق الاستدلال كعملية آلية تتم في الوقت الذي تجري فيه عملية إدخال البيانات. وعلى سبيل المثال فإنه من الممكن أن يُسهِّل الحاسوب ترميز بنود مختارة بمجرد إدخالها وذلك بتحديد رمز مشتَّق، مثل رمز ''الحضر/الريف'' استناداً إلى رمز ''مكان الحدوث'' الذي يجري إدخاله. ومن الممكن أن يقوم الحاسوب بإجراء مراجعة للقيود من أجل اكتشاف القيم ''الخارجة عن النطاق''، مثل قيم العمر أو الوزن عند الولادة غير المعقولة أو غير الممكنة، واستنتاج القيم المُغفَلة عن طريق الاستدلال استناداً إلى قواعد منطقية[٦٧].

٢٥٢ - وإذا كان إدخال البيانات في الحاسوب يتم بواسطة لوحة المفاتيح فإن هناك احتمالاً بأن تحدث أخطاء غير مقصودة كجزء من هذه العملية. ولهذا السبب فإنه من المفيد أن يُجمّع العمل، بالنسبة لكل نوع من أنواع صحائف التسجيل، في شكل دفعات وأن يوضع نظام للتحقق يتم في إطاره إعادة تجهيز عيّنة صغيرة من كل دفعة عمل بشكل مستقل ومقارنة النتائج بالنتائج التي تم إدخالها من صحائف التسجيل المطابقة الناتجة عن العملية الأصلية لإدخال البيانات. وإذا تجاوزت الاختلافات الحد الموضوع فإنه ينبغي إعادة تجهيز الدفعة بكاملها (انظر الفقرات ٢٥٦ إلى ٢٦٢ أدناه).

٢٥٣ - وإذا كان نظام التسجيل المدني نظاماً آلياً في البلد فإنه يوصى بأن تُوكل لسلطة التسجيل المدني، على المستوى المركزي أو المستوى دون الوطني، مسؤولية جمع البيانات وإدخال البيانات في شكل إلكتروني من أجل التسجيل والإحصاءات الحيوية. وهذا النهج يتطلب استخدام نموذج فردي يلبي حاجة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، معاً، من المعلومات[٦٨]. ووفقاً لهذا الترتيب فإن

---

[٦٦] المرجع نفسه، الفقرة ٣٠٦.

[٦٧] المرجع نفسه.

[٦٨] انظر: دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: الحَوْسَبة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.10)، الفقرة ٢٣٢.

الهيئة المسؤولة عن الإحصاءات الحيوية لن يكون لها دور مباشر في إدخال البيانات وستتلقى بدلاً من ذلك من سلطة التسجيل المدني الملفات الإلكترونية اللازمة لإنتاج الإحصاءات الحيوية. وينبغي أن تُحوَّل هذه الملفات وفقاً لاتفاق بين الوكالتين ينص على ضمان درجة ملائمة من السرّية والحماية للبيانات التي يمكن التعرُّف عليها بشكل فردي[٦٩].

(ز) التبويب باستخدام المعدات الإلكترونية

٢٥٤ - بغض النظر عما إذا كانت التبويبات قد أُعدَّت يدوياً أو بعملية آلية فإن عملية التبويب تنطبق عليها مبادئ أساسية معيّنة (انظر الفقرات ٢٦٣ إلى ٢٧٨ أدناه). غير أن استخدام المعدات الإلكترونية في التبويب قد يؤدي إلى تعديل بعض الخطوات الواردة في الإجراءات الموصَى بها أو إلى الجمع بينها. وعند ترميز البيانات وتحويلها إلى شكل إلكتروني ومراجعتها والتحقق منها فإن النظام الآلي يجمع عمليتي الترحيل والتبويب معاً في خطوة واحدة وذلك على أساس أن الحاسوب قد جرت برمجته بحيث يُنتج الجداول المطلوبة. وبالنظر إلى أن عملية التجهيز تكون سريعة للغاية وإلى كِبر سعة الذاكرة والتخزين في الحواسيب، من الممكن إنتاج عدد من التبويبات، بما في ذلك وضع تصنيفات تقاطعية معقّدة، أكبر من العدد الذي يمكن إنتاجه عملياً عن طريق عمليتي الترحيل والتبويب اليدويتين. غير أن زيادة الاستفادة من النظام الآلي إلى الحد الأقصى تتطلب تخطيطا مسبقاً ومتأنياً من جانب الموظفين المسؤولين عن التسجيل والإحصاءات الحيوية من ناحية ومحللي النظم ومبرمجي الحاسوب من ناحية أخرى. وستكون هناك حاجة إلى برامجيات يمكنها أن تحقّق أقصى قدر ممكن من الدمج بين عمليات إدخال البيانات ومراجعتها وترميزها وعملية التبويب. وقد جرى وضع عدد من الحزم العامة لبرامج الحاسبات الإلكترونية التي يمكن استخدامها في تبويب الإحصاءات الحيوية.

٢٥٥ - وقد يتعيَّن أن تُطوِّر البلدان برامجها الخاصة بها كي تلائم حاجاتها المحدَّدة المتعلقة بالتبويب. غير أنه من الممكن مواءمة بعض حزم البرامجيات الجاهزة المصمَّمة لتبويب التعدادات والاستقصاءات الديمغرافية بحيث تصبح ملائمة لإنتاج الإحصاءات الحيوية. وهذه الحزم لها ميزة إضافية وهي إنتاج جداول جاهزة للطبع.

(ح) مراقبة الجودة

٢٥٦ - بالإضافة إلى الأخطاء التي تقع في التقارير الإحصائية الأصلية، هناك أخطاء تضاف أثناء عمليات الترميز وإدخال البيانات والفرز والترحيل والجدولة. وينبغي الكشف عن تلك الأخطاء وتصحيحها قبل نشر الإحصاءات.

٢٥٧ - ويمكن الكشف عن أخطاء الترميز عن طريق إعادة ترميز عيّنة من البيانات المسجَّلة على نماذج التقارير الإحصائية بصورة مستقلة. ويجب أن يقوم بهذه العملية شخص آخر خلاف الشخص الذي قام بعملية الترميز الأصلية. واتخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي أن يشمل التحقق من الترميز جميع نماذج التقارير أو أن يُكتفي بعيّنة منها يعتمد على مستوى الأخطاء المكتشَفة. وينبغي وضع حدود للمستوى المقبول من الأخطاء بحيث يتحتم إعادة الترميز إذا تجاوزت الأخطاء تلك الحدود.

٢٥٨ - وتتمثل الخطوة التالية في مراقبة نَسخ البيانات. وفي حالة استخدام النَسخ الآلي أو اليدوي، ينبغي أن يُجرى التحقق بنسبة ١٠٠ في المائة بواسطة مجموعة مستقلة من المدققين.

٢٥٩ - وإذا كان تجهيز البيانات يتم بالحاسوب فإنه من الممكن مراقبة الجودة بعدة طرائق. وإذا كان إدخال البيانات يتم يدوياً كخطوة أولى في عملية الحَوْسَبة فإنه ينبغي التحقق من الترميز ومن إدخال البيانات بتسجيل البيانات كلها، أو عيّنة منها، وإدخالها من جديد حسبما هو موصوف أعلاه. ومن الممكن بعد ذلك أن يُستخدَم الحاسوب لإجراء عمليات مراجعة معقّدة ومستفيضة للبيانات عن طريق استخدام برنامج للمراجعة مصمم بحيث ''يشير'' إلى صحائف التسجيل التي توجد بها قيم ناقصة أو قيم خارجة عن النطاق المقبول أو تكون غير متسقة مع بيانات أخرى ذات صلة. وينبغي أن تُراجَع صحائف التسجيل هذه للتأكد من عدم وجود أخطاء في عمليتي الترميز وإدخال البيانات. ويمكن الاستدلال بواسطة الحاسوب على البيانات الناقصة. وقد جرى تطوير عدد من حزم البرامجيات لمراجعة بيانات التعدادات السكانية والبيانات الديمغرافية التي يمكن أيضاً استخدامها لمراجعة نوعية الإحصاءات الحيوية ولاستنتاج تلك البيانات بالاستدلال.

٢٦٠ - وبغض النظر عما إذا كانت طريقة نَسخ البيانات هي طريقة ميكانيكية ويدوية أو طريقة محَوْسَبة فإنه إذا كانت البيانات ستُستخدَم في نظام التسجيل المدني ولأغراض الإحصاءات الحيوية يجب عدم السماح بأي خطأ؛ وبالتالي فإن التحقق مطلوب بنسبة ١٠٠ في المائة. ومن ناحية أخرى فإنه لا يُسمح بإجراء أية عمليات استدلال بالنسبة لبيانات الملف لأغراض التسجيل المدني لأن كل بند له دلالته القانونية.

٢٦١ - وفي النظم اليدوية أو الميكانيكية يمكن التحقق من البيانات الموجودة في جداول مُرحَّلة بمراجعة البيانات الواردة في الجداول. وفي هذه الطريقة يقوم أحد الأشخاص بقراءة البيانات الواردة في الجداول الأصلية في حين يقوم شخص آخر بمطابقة البيانات المُرحَّلة. وهناك طريقة ثانية لاكتشاف الأخطاء في البيانات المُرحَّلة وهي طريقة ''المراجعات الداخلية''. وهذه المراجعات قد

---

[٦٩] انظر: دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: سياسات وبروتوكولات الكشف عن السجلات الفردية وحفظها بالأرشيفات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.6)، الفقرة ٣٠ (هـ) '١'.

تشمل إضافة الإجماليات الفرعية الهامشية إلى المجموع الوارد في الجدول ومراجعة الاتساق فيما بين عدة جداول. وهناك خطوة أخيرة في مراقبة الأخطاء التي قد ترد في الجداول التي تُعد بطريقة ميكانيكية أو يدوية وهي خطوة تتمثل في إجراء مراجعة تقنية للتبويبات للتأكد من مصداقيتها واتساقها وصحتها.

٢٦٢ - ومن المهم أن تُفحص الجداول التي تُعد باستخدام نظام آلي فحصاً نقدياً للتأكد من مصداقيتها واتساقها. ومن الممكن أن تحدث أخطاء بسبب وجود أخطاء في البرمجة؛ ولذلك فإنه من المهم للغاية أن تُفحص جميع الجداول من جانب الإحصائيين ومن جانب الأفراد الذين يقومون بتجهيز البيانات وذلك من أجل اكتشاف أكبر عدد ممكن من الأخطاء وتصحيح تلك الأخطاء.

٣ - مبادئ التبويب

٢٦٣ - لدى القيام بإعداد خطة التبويب هناك حاجة إلى توفُّر تفاصيل كافية لاستعراض المعايير التالية: أولاً، مدى شمولية الإحصاءات الناتجة عن الخطة؛ وثانياً، درجة جودة تلك الإحصاءات بالنسبة لدقّة واكتمال الخصائص التي جرى جمعها لكل واقعة حيوية؛ وثالثاً، ما إذا كانت التبويبات مُفصّلة بدرجة تكفي للكشف عن علاقات هامة؛ ورابعاً، حُسن توقيت توفُّر التبويبات بما في ذلك النشر. وإضافة إلى هذا فإن المبادئ التي تحكم إعداد التبويبات هي: (أ) تُعَدّ التبويبات ويُقدَّم إلى المستخدمين مستوى التسجيل الكامل حتى إذا كان التسجيل غير كامل؛ و(ب) في حالة اختلاف التعاريف عن المقبولة دولياً، تُقدَّم التعاريف بلغة يمكن فهمها بسهولة؛ و(ج) تُعَدّ التبويبات بانتظام وفي الأوقات المحدَّدة. وكي يحقق برنامج التبويب تلك المعايير جميعها ينبغي أن يوضع البرنامج بحيث يكون متفقاً مع المبادئ الأساسية التي ترد أدناه.

(أ) شمولية التبويب

٢٦٤ - يتمثل أحد الاشتراطات الأساسية لنظام الإحصاءات الحيوية في أن كل واقعة من الواقعات الحيوية التي تحدث في المنطقة الجغرافية التي يشملها النظام يجب أن تُسجَّل مرة واحدة فقط للأغراض القانونية وأن يُبلَّغ عنها للأغراض الإحصائية خلال الفترة المنصوص عليها في القانون بما يضمن تغطية نسبتها ١٠٠ في المائة أو تغطية عامة. ولذلك فإن التبويبات الإحصائية ينبغي أن تشمل المنطقة الجغرافية بكاملها والواقعات التي تحدث لجميع فئات السكان في المنطقة خلال فترات زمنية محدَّدة. وبسبب التأخر في تسجيل بعض الواقعات الحيوية قد تكون نسبة اكتمال التبويبات للأغراض الإحصائية أقل قليلاً من نسبة ١٠٠ في المائة من العدد النهائي للواقعات المسجَّلة. غير أنه ينبغي أن يُبذل كل جهد ممكن كي يظل هذا الفرق عند الحد الأدنى.

٢٦٥ - والممارسة المتمثلة في أن تكون الجداول التفصيلية مقتصرة على المناطق المعروفة باكتمال شمولها قد تكون مفيدة في وضع معايير للجودة وفي الحفاظ عليها، طالما أُتبع ذلك الإجراء كترتيب مؤقت. ويجب أن يتمثل الهدف النهائي في تحقيق التغطية الجغرافية الكاملة للسكان جميعهم. ولا تعتبر الإحصاءات الحيوية المستقاة من مناطق أو فئات سكانية مختارة ممثّلة للجميع. ولذلك فإنه يتعين على البلدان التي تُعتبر التغطية الجغرافية فيها ناقصة أن تنظر في اعتماد وسائل لتخفيف التحيّز الناتج عن عملية الانتقاء. وقد تشمل هذه الطرائق التعديل الإحصائي للبيانات من أجل تقليل أثر الإبلاغ الناقص أو جمع بيانات تكميلية من عيّنات من المناطق أو إجراء استقصاءات ميدانية.

(ب) الإسناد الزمني

٢٦٦- في أية سنة تسجيل تقويمية ينبغي أن يكون برنامج تبويب الإحصاءات الحيوية قادراً على توفير ما يلي: (أ) العدد الإجمالي للولادات الحية والوفيات والوفيات الجنينية وواقعات الزواج والطلاق لكل شهر أو فترة ثلاثة أشهر، و(ب) تبويبات سنوية تفصيلية (بعد سنة التسجيل بثلاثة أشهر أو ستة أشهر، مثلاً). وينبغي أن تشير التبويبات النهائية والتفصيلية إلى فترات تقويمية معيّنة، مثل الأشهر أو فترات الثلاثة أشهر أو السنوات، حسبما يكون مطلوباً.

٢٦٧ - وينبغي أن تكون التبويبات النهائية لأية فترة تقويمية مستندة إلى الواقعات التي حدثت بالفعل، وليس للواقعات التي سُجّلت خلال تلك الفترة. وإذا كان من الضروري من الناحية الإدارية تبويب الأرقام النهائية حسب تاريخ التسجيل بدلاً من تاريخ الحدوث فإنه ينبغي إجراء دراسات تقييمية لتحديد درجة اقتراب أحد نوعي التبويبات من الآخر. ومن المستصوب، بالطبع، أن تُنشر تحليلات هذه العلاقة.

٢٦٨ - وللحصول على خلاصات أسبوعية أو شهرية أو فصلية، وهي خلاصات يجب تجميعها بسرعة، يمكن استخدام نتائج عمليات العدّ التي تستند إلى تاريخ التسجيل؛ إلا أنه ينبغي في هذه الحالة التنبيه إلى الحد الذي يمكن عنده افتراض أن عدد الواقعات التي سُجلت خلال فترة زمنية معيّنة يعادل تقريباً عدد الواقعات التي حدثت فعلاً خلال تلك الفترة.

٢٦٩ - وعلى هذا فإن عمليات التبويب السنوية النهائية، حسب تاريخ التسجيل، لا تُعتبر مناسبة إلا بالنسبة للبلدان التي يكون واضحاً فيها أن البيانات التي يتم توفيرها على هذا الأساس تكون لأسباب عملية قابلة لأن تحل محل البيانات التي تبوَّب حسب تاريخ الحدوث. وهذا يعني في الواقع أنه ما لم يكن التسجيل قد تم في الوقت المناسب وبشكل كامل تقريباً فإن الإحصاءات المبوَّبة على حسب تاريخ التسجيل لا تكون بديلاً مرغوباً فيه للإحصاءات المبوَّبة حسب تاريخ الحدوث. وهذا يعني أيضاً أنه ستكون هناك حاجة إلى أن تكون الإحصاءات المبوَّبة حسب تاريخ الحدوث مصحوبة بمقياس لدرجة انخفاض عدد الواقعات المسجَّلة فعلياً عن عدد الواقعات المفترض أن تكون قد سُجِّلت. والسبب في ضرورة اتباع هذا المبدأ

هو أن الاستعاضة عن التبويبات حسب تاريخ التسجيل بتبويبات حسب تاريخ الحدوث سيؤدي إلى تشويه الإحصاءات ما لم يكن تاريخ التسجيل متفقاً بدرجة ملحوظة مع تاريخ الحدوث.

٢٧٠ - واختيار تاريخ الحدوث كأساس للتبويب يقتضي تحديد تاريخ نهائي يمكن بعده إجراء التبويبات النهائية. ونظراً لاختلاف الفترات الزمنية التي يُسمح بأن تُسجَّل خلالها واقعة ما، وبالنظر إلى أنه يتعين أن يكون العدد الإجمالي شاملاً للواقعات التي حدثت فعلاً خلال فترة تقويمية، فإنه من الواضح أنه لا يمكن توقع إجراء التسجيل الكامل للواقعات التي حدثت قرب نهاية الفترة التقويمية، والإبلاغ الإحصائي عنها، إلا خلال السنة التالية. ولذلك فإنه ينبغي إجراء عمليات التبويب السنوية النهائية بالاستناد إلى التقارير الإحصائية الواردة قبل تاريخ محدد يعرف باسم ''التاريخ الحدِّي''.

٢٧١ - والعوامل التي يتعين أخذها في الاعتبار عند تحديد التاريخ الحدّي على الصعيد الوطني تشمل المهلة القانونية المسموح بها للتسجيل حسب نوع الواقعة الحيوية. وينبغي أن يراعَى كذلك عدد المكاتب التي يجب أن ينتقل التقرير عبرها للوصول إلى السلطات الإحصائية وكفاءة الاتصالات وغيرها من العوامل ذات الصلة.

٢٧٢ - وينبغي أن تبوّب بصورة منفصلة وحسب تاريخ الحدوث التقارير التي ترد بعد التاريخ الحدِّي وذلك لإتاحة تحليل المشكلات الناتجة عن التسجيل والإبلاغ المتأخرين؛ إذ أنه سيكون متعذراً، عادةً، وضع تبويبات مفصَّلة ومستفيضة على الصعيد الوطني بالنسبة لتلك التقارير. غير أنه في الحالات التي يكون فيها حجم التقارير المتأخرة كبيراً ينبغي أن تؤخذ تلك التقارير في الاعتبار في التبويبات الوطنية، إذ أن تجاهلها قد يؤدي إلى جعل النتائج متحيِّزة بدرجة كبيرة.

(ج) الإسناد الجغرافي

٢٧٣ - يوجد عادةً فرق ضئيل نسبياً بين عدد السكان المقيمين في بلد ما وعدد السكان الموجودين في ذلك البلد في وقت معيَّن. وهذا يرجع إلى أن الأشخاص الذين يقومون برحلات دولية أو لا يكونون موجودين في محال إقامتهم المعتادة، مثل ممثلي الشركات التجارية وأفراد القوات المسلحة والدبلوماسيين والسياح، يشكلون عادةً نسبة صغيرة للغاية من السكان وليس من المرجَّح أن يكون لهم تأثير كبير على أعداد الوفيات أو الولادات. وبالنظر إلى أن هذه الأعداد تكون منخفضة نسبياً، وإلى أن وضع ترتيبات لتبادل المعلومات أو التقارير المتعلقة بالواقعات الحيوية على المستوى الدولي بين البلدان ذات الصلة ينطوي على صعوبات، فقد أصبح من المعتاد اعتبار أن مجموع الواقعات الحيوية التي تحدث داخل الحدود الوطنية لبلد ما هو تقريب مقبول لمجموع الواقعات الحيوية التي تحدث بين السكان المقيمين في البلد.

٢٧٤ - وينبغي أن يكون إجراء التبويبات النهائية للمناطق الجغرافية الأصغر من مجموع الأراضي الوطنية، وكذلك للمدن، حسب محل الإقامة المعتاد. وبالإضافة إلى هذا فإنه ينبغي إجراء عمليات التبويب حسب مكان الحدوث وفقاً لما هو مطلوب للأغراض الإدارية أو غيرها من الأغراض.

٢٧٥ - وفيما يتعلق بالتبويبات المؤقتة أو المسبَقة فإنه لا توجد مشكلة بالنسبة لمحل الإقامة مقابل مكان الحدوث شريطة أن تكون تلك التبويبات مستندة إلى الأعداد الكليَّة على مستوى البلد بكامله. غير أنه ليس من الممكن عادةً أن تكون التبويبات المسبَقة للوحدات الإدارية دون الوطنية مستندة إلى محل الإقامة وذلك بالنظر إلى صعوبة نَسب الواقعات لمحل الإقامة المعتاد بسرعة. ولذلك فإنه من المفيد عند إجراء تبويبات مؤقتة أو مسبَقة التمييز على النحو التالي بين الواقعات التي تحدث في وحدة جغرافية معيّنة: (أ) الواقعات التي تحدث لأشخاص تكون محال إقامتهم المعتادة في الوحدة، و(ب) الواقعات التي تحدث لأشخاص تكون محال إقامتهم المعتادة خارج الوحدة.

٢٧٦ - وكما ذُكر في الفقرات ١٠٤ إلى ١٠٧ فإن التعريف القانوني لمحل الإقامة هو تعريف صعب ومعقَّد ويختلف باختلاف القانون الوطني والقانون المحلي. وينبغي أن يُعرَّف ''محل الإقامة المعتاد'' للأغراض الإحصائية بنفس طريقة تعريفه لأغراض التعداد السكانية. وهذا يسمح بحساب المعدلات الديمغرافية الأساسية عن طريق ربط الواقعات الحيوية بفئات السكان المناظرة.

٢٧٧ - ولأغراض الاتساق والقابلية للمقارنة على المستويين الوطني والدولي، ينبغي أن يُحدَّد محل الإقامة المعتاد لأغراض التبويب كما يلي:

الولادات الحيَّة: محل الإقامة المعتاد للأم وقت وضع مولود حي.

الوفيات الجنينية: محل الإقامة المعتاد للمرأة وقت وضع جنين ميّت.

وفيات الرُضَّع: محل الإقامة المعتاد للأم وقت وفاة الرضيع (أو للرضيع إذا كانت الأم قد توفيت).

الوفيات: محل الإقامة المعتاد للمتوفى وقت الوفاة.

٢٧٨ - وترد في المرفق خطط التبويب كمرجع جاهز للرجوع إليه. وخطة التبويب لا يُقصد بها إلا أن تكون دليلاً لإعداد الإحصاءات الحيوية.

طاء - عرض النتائج ونشر البيانات

١ - المنشورات السنوية

٢٧٩ - ينبغي أن يوفر برنامج التبويب في النظام الوطني للإحصاءات الحيوية بيانات سنوية في التصنيفات المطلوبة لدراسة التوزيعات التكرارية للواقعات الحيوية وتغير الاتجاهات مع مرور الوقت والاختلافات الجغرافية لأهم خصائص الواقعات الحيوية. ويجب أن تتاح هذه البيانات في مواعيد منتظمة من خلال النشر أو وسيلة توزيع أخرى مثل التبويبات المخصَّصة، أو الأقراص المدمجة، أو الأقراص الصغيرة، أو الاتصال المباشر أو عن طريق وسيلة إلكترونية

أخرى، حسبما يكون ملائماً. ويرد في المرفق استعراض تفصيلي لبرنامج التبويب الوطني، بما في ذلك الخطوط العريضة للجداول الأساسية.

٢٨٠ - وفي حالة التقارير الورقية ينبغي أن يكون الهدف هو إخراج ناتج مطبوع بوضوح وبشكل مريح. ومضمون المنشور له أهمية أيضاً. ولا يكفي أن تُعرَض الجداول الإحصائية وحدها، إذ ينبغي أن تكون كل مجموعة من الجداول مصحوبة بنص تفسيري واضح وبتحليل إن أمكن. ومما له أهمية خاصة أن تضاف تدوينات لتفسير أوجه القصور والتحفظات بالنسبة للبيانات وذلك من أجل زيادة فائدتها كمصدر. ومن المستصوَب بدرجة كبيرة أيضاً أن يُجرى تحليل لمعنى البيانات، بما في ذلك حساب المعدلات الحيوية، وكذلك استخدام الأرقام والخرائط والرسومات لإبراز النقاط الهامة.

٢٨١ - وتوخي الحرص في عرض البيانات السنوية في شكل إلكتروني له نفس القدر من الأهمية. وكما في حالة التقارير الورقية فإنه لا يكفي أن تُتاح المعلومات المبوَّبه وحدها. وينبغي أن تُعرَض في مكان ظاهر تعليمات لاستخدام المواد الموجودة بشكل إلكتروني، كما ينبغي أن يكون من السهل فهم هذه المواد. وبالإضافة إلى هذا فإنه ينبغي أن تكون النصوص التفسيرية والتحفظات المتعلقة بالبيانات، وكذلك - إن أمكن - التحليلات، جزءاً من العرض الإلكتروني مثلما ينبغي أن تكون جزءاً من أي عرض مطبوع.

٢٨٢ - وينبغي أن تكون منشورات الإحصاءات الحيوية متفقة مع خطة موضوعة بعناية، أي أن تكون جزءاً من سلسلة مصمَّمة لتلبية احتياجات معيّنة للمستخدمين. وينبغي أن يكون من السهل تمييز كل سلسلة لتيسير تصنيفها والرجوع إليها في المكتبات. وينبغي أيضاً إصدار المنشورات وفقاً لجدول منتظم وحَسن التوقيت. ويعتبر هذا أمراً أساسياً إذا كان لمكتب الإحصاءات الحيوية أن يفي بمهمة تقديم الخدمات التي أُنشئ من أجلها.

٢٨٣ - وبمجرد نشر الإحصاءات الحيوية فإن الخطوة التالية تتمثل في إتاحتها للمستخدمين كي تتحقق أغراض النظام بكامله. والإحصاءات الحيوية المنشورة تمثل الناتج الرئيسي لنظام الإحصاءات الحيوية، وما لم يكن هذا الناتج متاحاً للمستخدمين الرئيسيين ولأفراد الجمهور، فإنه لا يمكن توقُّع أن تكون لديهم رغبة لديه في دعم هذا النظام. ولذلك فإنه ينبغي أن يكون توفير وسائل لنشر الإحصاءات الحيوية في الأوقات المناسبة أحد الاهتمامات الأساسية للسلطة المسؤولة عن نظام الإحصاءات الحيوية. وفي حالة ما إذا كانت نوعية البيانات موضعاً للشك أو غير معروفة ينبغي، مع ذلك، توفير الإحصاءات مع مراعاة وضع تحذيرات وتحفظات ملائمة لتنبيه المستخدمين إلى احتمال إساءة تفسير البيانات.

٢ - التبويبات الصالحة للاستخدام

٢٨٤ - من المفيد إعداد تبويبات تقاطعية تفصيلية وذلك كمرجع للحصول على قيم مختارة. وهذه التبويبات لا تكون صالحة للنشر كما هي؛ وهو ما قد يكون راجعاً إلى كبر حجم الجداول أو لوجود الكثير من خانات "القيمة الصفرية" التي تمثل الجزء الأكبر من التبويبات. وفي حالات كثيرة يجري اختصار تلك الجداول لأغراض النشر. غير أنه يجب الاحتفاظ بتلك الجداول الكبيرة كمصادر مرجعية لتلبية الطلبات المتخصصة المتعلقة بالحصول على معلومات تفصيلية لا تظهر في المنشورات. وينبغي تنبيه مستخدمي بيانات الإحصاءات الحيوية إلى وجود جداول غير منشورة وإرشادهم إلى كيفية الحصول على بيانات من تلك الجداول.

٣ - النشرات الشهرية والفصلية

٢٨٥ - يحقق إصدار النشرات الشهرية والفصلية، بالإضافة إلى نشر البيانات كل سنة، عدة أغراض. وليست هناك حاجة إلى أن تكون البيانات بيانات جامعة أو مصنّفة تصنيفاً تقاطعياً تفصيلياً. غير أن بعض الأرقام الإجمالية المختارة التي تُنشر كل شهر وكل فصل يمكن أن تنبِّه الموظفين المسؤولين في حينه تقريباً إلى التغيرات غير العادية التي تحدث في أعداد الواقعات الحيوية أو إلى وجود نقص كبير في البيانات أو إلى وجود أخطاء في ترميز البيانات. والمحللون ومستخدمو البيانات الآخرون يجدون أن مراجعة المعدلات الحيوية الأساسية على فترات مدة كل منها اثنا عشر شهراً لها فائدة كبيرة. وتلك المعدلات يجري حسابها كل شهر بإلغاء معدلات تكرار آخر شهر وإحلال أحدث قيم للمعدلات محلّها، وبذلك يكون لكل شهر معدل تقديري للواقعات الحيوية استناداً إلى فترة الاثني عشر شهراً الأخيرة. وينبغي إتاحة النشرات الشهرية والفصلية للأشخاص المهتمين بالحصول على معلومات مؤقتة أو الذين يكونون بحاجة إلى تلك المعلومات، غير أنه لا يكون من الضروري عادةً نشر تلك التبويبات على نطاق واسع كما هو الحال بالنسبة للمنشورات السنوية.

٤ - وسائط النشر الإلكترونية

٢٨٦ - ينبغي إعلام الجمهور بأنه إضافةً إلى البيانات المنشورة والتبويبات غير المنشورة يمكن الحصول على البيانات بشكل إلكتروني على الوسائط الخاصة بالحاسوب (أقراص مدمجة أو أقراص صغيرة أو الإنترنت). وشيوع استخدام البلدان لمدخلات مَحْوَسَبة في عملية النشر آخذ في التزايد. وفي هذه الحالات يكون من الممكن في كثير من الأحيان توفير صيغ إلكترونية للجداول المنشورة. وفي بعض البلدان يمكن لمستخدمي البيانات أن يشتروا نُسخاً من شرائط، أو أقراص، بيانات "مخصصة للاستعمال العام" أو أن يستنسخوا ملفات من الإنترنت. وهذه الملفات الحاسوبية تحتوي على صحائف مسجَّل عليها البيانات الإحصائية المستقاة من نماذج تقارير الإحصاءات الحيوية ما عدا المعلومات المتعلقة بهويَّة الأشخاص الذين تتعلق بهم تلك البيانات من أجل حماية حرمة الحياة الخاصة للأفراد. ومن المهم أن تعلن الهيئة المختصة بنشر الإحصاءات الحيوية عن توفُّر هذه

الأنواع من المعلومات من أجل تقديم أفضل خدمة لمستخدمي البيانات.

٥ - إعداد تبويبات خاصة عند الطلب

٢٨٧ - تتمثل إحدى الخدمات الأخرى التي يمكن لمكتب الإحصاءات الحيوية أن يقدمها في إنتاج تبويبات خاصة للمستخدمين بناءً على طلبهم. ومن الممكن أن تكون هذه الخدمة مفيدةً بشكل خاص إذا اقترنت بإسداء المشورة التحليلية لتقديم توصيات عن الكيفية التي يمكن بها استخدام بيانات الإحصاءات الحيوية وتفسيرها على أفضل نحو. وبإتاحة هذه الأنواع من الخدمات للمستخدمين من الممكن أن يكون برنامج الإحصاءات الحيوية مفيداً في ضمان استخدام بياناته على النحو الملائم من جانب الأشخاص الذين يكونون بحاجة إلى معلومات تتعلق بالإحصاءات الحيوية.

٦ - الاجتماعات التقنية

٢٨٨ - إذا كان مكتب الإحصاءات الحيوية يوفر البيانات على وسائط إلكترونية، أو إذا كان مستعداً لإعداد تبويبات خاصة عند الطلب، سيكون من المفيد لمستخدمي تلك الخدمات ولمستخدميها المحتملين أن يقوم المكتب دورياً بالإعلان عن عقد اجتماعات لمناقشة ما تتضمنه ملفات البيانات وأوجه القصور فيها والكيفية التي يمكن بها استخدام البيانات وتفسيرها على أفضل نحو وأن يتولى عقد تلك الاجتماعات. وهذا من شأنه أن يساعد على تشجيع استخدام بيانات الإحصاءات الحيوية استخداماً سليماً ومتسماً بالكفاءة من جانب عامة الجمهور، كما أنه يساعد على تقليل عدد الأسئلة الفردية التي توجَّه إلى المكتب عندما يصادف المستخدمون مشكلات. ومن الممكن أيضاً للأشخاص الذين يستخدمون منشورات الإحصاءات الحيوية بشكل متكرر أن يستفيدوا من المشاركة في تلك الاجتماعات التقنية الدورية.

٧ - دليل المستخدمين

٢٨٩ - كي يكون من الممكن أن توزَّع بشكل يتسم بالكفاءة المنشورات السنوية والفصلية والشهرية على الأشخاص الذين يكون لديهم اهتمام بتلك المنشورات، أو يكونون بحاجة إليها، وحدهم من المفيد الاحتفاظ بدليل للمستخدمين بحيث يتضمن الدليل، إضافة إلى الأسماء والعناوين البريدية وأرقام الفاكس وعناوين البريد الإلكتروني، في حالة وجوده، معلومات عن مجالات اهتمام محدَّدة، مثل معدلات الولادات السنوية وحدها، ومعدلات الوفيات السنوية وحدها، وجميع الإحصاءات الحيوية السنوية، والبيانات الفصلية والشهرية إضافة إلى المنشورات السنوية، وغير ذلك. ومن الممكن أيضاً استخدام هذا الدليل، بعد إضافة تلك المعلومات إليه، في الإعلان عن الاجتماعات التقنية المقبلة وفي تنبيه مستخدمي الإحصاءات الحيوية المهتمين إلى توفُّر منتجات خاصة، مثل الوسائط الإلكترونية، بمجرد توفُّر تلك المنتجات.

ياء - دور أخذ العينات في تجهيز البيانات من أجل إعداد الإحصاءات الحيوية

٢٩٠ - يتضمن هذا الفرع استعراضاً لدور المعاينة في تجهيز الإحصاءات الحيوية. وأدوار المعاينة في جمع بيانات الإحصاءات الحيوية وتقييمها لا ترد هنا (ولكنها بُحثت في الفصلين خامساً وسادساً أدناه)، كما أنه لم تكن هناك أية محاولة لعرض الجوانب النظرية للمعاينة كأداة إحصائية لتقدير قيم أعداد السكان. وسوف يشار إلى مزايا المعاينة، مثل خفض التكلفة وتحسين توقيتات إنتاج الإحصاءات ورفع مستوى نوعية البيانات، في سياق تناول عملية تجهيز بيانات الإحصاءات الحيوية وذلك دون تقديم إثبات رسمي. وينبغي، لاعتبارات نظرية، الرجوع إلى النصوص القياسية المتعلقة بنظرية المعاينة وبتصميم وتحليل الاستقصاء بالعيّنة[٧٠].

٢٩١ - وبالنظر إلى أن طرائق تجهيز الإحصاءات الحيوية واحدة سواءً كانت البيانات قد جُمعَت من السجلات المدنية أو من استقصاءات بالعيّنة فإن ما يرد أدناه لا يتضمن تمييزاً على هذا الأساس.

١ - مراقبة الجودة (التحقق بالعيّنة)

٢٩٢ - حيثما يكون إعداد البيانات منطوياً على القيام بأعمال كتابية واسعة النطاق من المفيد استخدام أساليب مراقبة الجودة المستندة إلى المعاينة. ومنهجية مراقبة الجودة باستخدام التحقق بالعيّنة يمكن استخدامها لمراجعة دقّة العمليات الكتابية دون الحاجة إلى مراجعة الملف الكامل من جديد. وأية عمليات تكون منطوية على نَسخ البيانات يدوياً أو عن طريق لوحة مفاتيح وترميز البيانات من الشكل الأصلي لشكل يمكن قراءته بواسطة الآلة هي عملية تنطوي على احتمال حدوث أخطاء.

٢٩٣ - واستناداً إلى عيّنة من صحائف التسجيل منتقاة عشوائياً من كل مجموعة عمل، يمكن التحقق من الأعمال الكتابية دون الحاجة إلى تكرار العملية بالنسبة لكل صحيفة تسجيل في المجموعة. وينبغي أن تُجرى دائماً عملية التحقق بحيث تكون منفصلة عن العمل الأصلي (أي بواسطة شخص آخر لا تكون لديه إمكانية الوصول إلى المدخلات الكتابية الأصلية). وإذا كان معدل الأخطاء[٧١] الموجودة في العيّنة أقل من مستوى محدَّد مسبقاً فإنه يُفترض أن يكون في مجموعة العمل بكاملها أيضاً معدل خطأ يقل عن المستوى المحدَّد مسبقاً. ولهذا

---

[٧٠] انظر أيضاً: *Handbook of Household Surveys, (Revised Edition)* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.83.XVII.13)، الفصل التاسع؛ وتقرير حلقة العمل الدولية المعنية بمنهجية الاستقصاءات الديمغرافية بالمعاينة في *Methodology of Demographic Sample Surveys* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.71.XVII.11).

[٧١] مصطلح "معدل الخطأ"، كما هو مستخدم هنا، هو في الواقع "معدل عدم تطابق" دون وجود افتراض من جانب المحقّق أو من جانب الكاتب الأصلي بأن بيانات صحائف التسجيل صحيحة.

فإن مستوى الخطأ في المجموعة يُعتبَر مقبولاً وتُقبل المجموعة لإجراء الخطوة التالية في عملية التجهيز.

٢٩٤ - وإذا كان معدل الخطأ في العيّنة يتجاوز المستوى المقبول فإن هناك عدة استراتيجيات ممكنة لمعالجة مجموعة العمل التي أُخذت منها العيّنة. وتتمثل إحدى الممارسات في إعادة تجهيز العيّنة بكاملها تجهيزاً كاملاً بشكل مستقل، مع تكرار ذلك إلى أن يصبح معدل الخطأ في المجموعة مقبولاً، أو أن يقوم خبير بإعادة التجهيز، وفي هذه الحالة لا تكون هناك حاجة إلى إجراء المزيد من المراجعة. وهناك نهج آخر لمعالجة مجموعة عمل يكون معدل الخطأ فيها غير مقبول، ويتمثل ذلك النهج في قيام الشخص القائم بالتحقق بتجهيز صحائف التسجيل الباقية، أي صحائف التسجيل غير المشمولة بالعيّنة. وفي حالة اتباع هذا النهج الأخير تُقدَّم الاختلافات جميعها إلى مُحقِّق ثالث. وبالنسبة لكل صحيفة تسجيل في المجموعة تكون بها اختلافات ستكون هناك ثلاث نتائج؛ وإذا كان هناك اتفاق بين أي نتيجتين يؤخذ هذا الاتفاق على أنه يمثل التدوين الصحيح. وإذا لم يكن هناك اتفاق بين أي من النتائج (أي أن النتائج الثلاث جميعها مختلفة) يُقبل عمل الكاتب الأصلي على أنه صحيح.

٢٩٥ - واختيار استراتيجية ملائمة عند استخدام المعاينة الإحصائية في تجهيز البيانات يعتمد على مجموعة من العوامل، وخاصة على أعداد موظفي إعداد البيانات المتوفرين ومستويات مهاراتهم وعلى الأعداد الإجمالية لصحائف التسجيل ذات الصلة. غير أنه ما لم يكن حجم صحائف التسجيل صغيراً بدرجة كبيرة فإن اتباع إجراء للمعاينة من أجل مراقبة الجودة سيؤدي إلى تحقيق وفورات في الوقت وفي التكلفة خلال عملية التحقق، وهو ما يتطلب تسجيل صحائف التسجيل جميعها وإعادة إدخالها ومقارنتها.

٢ - التبويبات

(أ) التبويبات المسبقة

٢٩٦ - من الممكن أن يُستخدم أسلوب المعاينة المنهجية لصحائف التسجيل من السجلات لتجميع تبويبات أولية أو مؤقتة للإحصاءات الحيوية من أجل تلبية حاجات قائمة. وعملية المعاينة المنهجية تُنفذ باختيار العيّنة لكل صحيفة تسجيل ترتيبها "ن" في الملف. ومن الممكن، عادةً، ترميز هذه العيّنة من صحائف التسجيل وإعدادها للتبويب وتبويبها للاستعراض المؤقت للنتائج في وقت أقل قبل أن يصبح الملف متوفراً بكامله. وهذا ينطبق بصفة خاصة عندما يكون الأمر متعلقاً بترميز بيانات معقّدة، مثل البيانات المتعلقة بأسباب الوفاة، ويكون هناك اهتمام بتوفير الإحصاءات في أقرب وقت ممكن. ويظهر هذا النوع من المواقف في مجال الوفيات، وهو مجال من الممكن أن يكون إجراء بحث أولي فيه للوفيات المبوَّبة حسب أسبابها مفيداً بدرجة كبيرة في توقيتات مناسبة للعاملين في مجال الوبائيات أو بغيرهم من العاملين في مجال الخدمات الصحية.

٢٩٧ - والمعاينة المنهجية التي تهدف إلى إنتاج تبويبات مسبقة أيضاً مفيدة كوسيلة لإجراء تقييم دوري لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛ وفي كثير من الأحيان تشير النتائج غير العادية أو غير المتوقعة إلى أن صحائف التسجيل غير موجودة أو تتضمن أخطاءً فادحة في الترميز (انظر الفصل خامساً أدناه).

(ب) التبويبات النهائية

٢٩٨ - عندما يكون نظام التسجيل المدني هو مصدر الإحصاءات الحيوية ينبغي دائماً الحصول على الإحصاءات الحيوية المرغوب فيها بتجهيز جميع التقارير الإحصائية وليس مجرد عيّنة منها.

(ج) التبويبات لأغراض خاصة

٢٩٩ - يُعتبر أُسلوب استخدام عيّنة من صحائف التسجيل للتبويبات الخاصة اللازمة للبحوث أو لبرامج خاصة (لأغراض الصحة العامة مثلاً) أسلوباً مفيداً. وقد تتطلب دراسات خاصة تبويباً للسن أو أسباب الوفاة أو الخصائص الاجتماعية الاقتصادية أو بيانات الخصوبة بدرجة من التفصيل أكبر من درجة التفصيل المتاحة عن طريق أي برنامج تبويب روتيني. وإذا كانت تكرارات المتغيِّرات اللازمة غير قليلة فإن تجهيز عيّنة من صحائف التسجيل قد يُنتج التبويبات التقاطعية التفصيلية اللازمة بتكلفة أقل، وربما بنوعية أفضل.

ثالثاً – نظام التسجيل المدني كمصدر لبيانات الإحصاءات الحيوية

٣٠٠ – على الرغم من أن خصائص أي نظام عام للإحصاءات الحيوية، وهي الخصائص التي أشير إليها في الفصل ثانياً، تنطبق في مضمونها على طريقة التسجيل المدني فإن بعض النقاط سوف تُكرَّر في هذا الفصل من أجل تقديم استعراض شامل للاحتياجات الإحصائية لطريقة التسجيل المدني.

ألف – تعريف طريقة التسجيل المدني ونظام التسجيل المدني

٣٠١ – يُعرَّف التسجيل المدني بأنه التسجيل المستمر والدائم والإلزامي والعام لحدوث الواقعات الحيوية ولخصائص تلك الواقعات المتعلقة بالسكان حسبما تنص عليه المراسيم أو اللوائح وفقاً للاشتراطات القانونية في كل بلد. والتسجيل المدني يُجرى أساساً لغرض إعداد الوثائق القانونية التي ينص عليها القانون. وفائدة صحائف التسجيل هذه باعتبارها أفضل مصدر للإحصاءات الحيوية هي فائدة مُعترف بها. ويرد أدناه وصف مختصر لطريقة التسجيل المدني ونظام التسجيل المدني وذلك لتنفيذ نظام للتسجيل المدني يكون قادراً على البقاء.

٣٠٢ – ومصطلح "طريقة التسجيل المدني" يشير إلى الإجراء المستخدَم في جمع المعلومات الأساسية المتعلقة بحدوث الواقعات الحيوية وبخصائص تلك الواقعات التي تحدث للسكان في البلد (أو المنطقة) خلال فترة زمنية محدَّدة والتي يتم استناداً إليها إعداد صحائف تسجيل حيوية لها قيمة قانونية وإنتاج إحصاءات حيوية. وينبغي التمييز بين هذه الطريقة والطرائق الأخرى التي تُجمَع بها بيانات عن السكان لأن القانون ينص على أن تكون هذه الطريقة مستمرة ودائمة. والمعلومات التي تُجمَع من هذا النظام لها قوة القانون.

٣٠٣ – والإحصاءات الحيوية هي إحصاءات حدوث وليست إحصاءات انتشار؛ أي أنها إحصاءات توفِّر مقياساً لحدوث واقعات معيَّنة خلال فترة زمنية محدَّدة، كما أنها توفِّر ذلك المقياس بشكل مستمر. وقد بيَّنت الخبرة المكتسبة أن طريقة التسجيل المدني هي الطريقة الوحيدة التي يمكن الوثوق فيها للحصول على سجل مستمر وجار للواقعات التي تحدث طوال فترة معيَّنة. ولضمان الطبيعة الجارية للإحصاءات ودقة الإحصاءات بالنسبة للتواريخ والخصائص فإنه ينبغي أن تُستكمل صحيفة التسجيل في أقرب وقت ممكن بعد حدوث الواقعة. وتتمثل أبسط وأسرع طريقة لتحقيق هذا الهدف في أن يُطلب من الشخص الذي يُخطر عن الواقعة أن يقدم المعلومات في أقرب وقت ممكن بعد حدوث الواقعة.

٣٠٤ – والجانب المتعلق باستمرارية التسجيل يعني أيضاً أن ذلك الإجراء هو إجراء دائم. والتسجيل الذي يستمر لفترات قصيرة ويُسمح بعد ذلك بوقفة لن يُنتج مقاييس مفيدة كإحصاءات لحدوث واقعات جارية أو كمؤشرات لما يحدث من تغيرات مع مرور الوقت.

٣٠٥ – وسَن تشريع يجعل التسجيل إلزامياً هو أفضل طريقة لضمان التسجيل المستمر والدائم للواقعات الحيوية. وينبغي أن ينص ذلك التشريع على جزاءات لضمان تحقيق اشتراطات نظام التسجيل. وعلى هذا فإن طريقة التسجيل تتصف ليس فقط بأن مشاهداتها مستمرة بطبيعتها بل أيضاً بأن لها طبيعة إلزامية. وهاتان الصفتان لهما أهمية أساسية بالنسبة لنجاح تشغيل النظام وصيانته.

٣٠٦ – ونظام التسجيل المدني يشمل جميع الترتيبات المؤسسية والقانونية والتقنية اللازمة لأداء وظيفة التسجيل المدني بطريقة فنية وسليمة ومُنسَّقة وموحَّدة في البلد بكامله مع مراعاة الظروف الثقافية والاجتماعية التي تقتصر على البلد [٧٢].

٣٠٧ – ووظائف التسجيل تشمل ما يلي: تسجيل الواقعات الحيوية؛ وتخزين صحائف التسجيل الحيوية وحفظها واستعادتها؛ وحماية سرِّية إصدار الشهادات والخدمات الأخرى المقدَّمة إلى العملاء؛ وتسجيل وإبلاغ المعلومات المتعلقة بالواقعات الحيوية للأغراض الإحصائية؛ وتقديم معلومات وبيانات موثوق فيها وفي المواعيد المناسبة إلى الهيئات الحكومية الأخرى، مثل وزارة الصحة؛ ودوائر السجلات السكانية؛ ونظم صناديق المعاشات التقاعدية ودوائر الخدمات الانتخابية؛ ودوائر خدمات تحديد الهويَّة؛ ومؤسسات البحوث.

باء – الدور الرئيسي لنظام التسجيل المدني

٣٠٨ – ينبغي أن يسعى كل بلد إلى إنشاء وصيانة نظام للتسجيل المدني يكون موضعاً للثقة. ويرد فيما يلي ملخص للفوائد العديدة التي يحققها ذلك النظام.

١ – الفوائد القانونية والوقائية للأفراد[٧٣]

٣٠٩ – تتطلب حماية حقوق الإنسان بالنسبة للمركز الاجتماعي والمزايا لكل فرد من السكان، وخاصة الأطفال والشباب، أن تُسجَّل كل واقعة حيوية فور حدوثها. غير أنه لا يمكن لأي من الطرائق

---

[٧٢] انظر: دليل إدارة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتشغيلها وصيانتها (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.11)، الفقرة ٢٣.

[٧٣] للاطلاع على معلومات شاملة عن استخدامات صحائف التسجيل الحيوية والإحصاءات الحيوية، انظر: دليل نظم وأساليب الإحصاءات الحيوية، المجلد الأول، الجوانب القانونية والتنظيمية والتقنية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.91.XVII.5)، الفقرات ٨٠ إلى ١١٢.

الأخرى لجمع البيانات الديمغرافية التي يرد وصفها في الفصل سادساً، مهما كانت قيمتها بالنسبة للأغراض التحليلية، أن تحقق هذه الاشتراطات. وفي حالة برامج التسجيل بالعيِّنة فإن التغطية لا تشمل إلا جزءاً من السكان، في حين أنه في حالة الطرائق الأخرى التي يرد وصفها يجري تنفيذ العمليات للأغراض الإحصائية وحدها.

٢ - الفوائد الإدارية

٣١٠ - للتسجيل الكامل أيضاً فوائد إدارية معيَّنة، وهي فوائد لا تتحقق في أي نظام آخر. فالاحتفاظ بصحائف تسجيل فردية لكل واقعة حيوية يسمح باستخدامها لتحديد مجموعة فرعية من السكان الذين يحتاجون إلى تدخل أو إلى الحصول على خدمات على أساس فردي، مثل الرُضَّع الذين يحتاجون إلى تحصين أو رعاية صحية والأمهات الجُدُد اللواتي يحتجن إلى رعاية بعد الولادة أو الأسر المعيشية التي تحتاج إلى خدمات الصحة العامة بعد وفاة أحد أفرادها بسبب مرض مُعد. والتسجيل العام يسمح برصد أسباب الوفاة والاحتفاظ بسجلّات سكانية وسجلات لتحديد الهويَّة وقوائم انتخابية وسجلات للمعاشات التقاعدية، وغير ذلك. وبالإضافة إلى هذا فإن وجود نظام كامل للتسجيل يجعل من الممكن تلبية الحاجة إلى البيانات والمعلومات المتعلقة بالتقسيمات المدنية أو الجغرافية الصغيرة. والتسجيل المدني هو أكثر الطرائق فعالية من حيث التكاليف بالنسبة للحصول على بيانات من مناطق سكانية صغيرة بشكل مستمر.

٣ - الفوائد الإحصائية

٣١١ - يتميَّز أي نظام شامل للتسجيل المدني بأن له عدداً من الفوائد الإحصائية مقارنة بالطرائق الأخرى المستخدَمة للحصول على الإحصاءات الحيوية. فهذا النظام ينتج صحائف تسجيل تكون خالية نسبياً من أنواع معيَّنة من الأخطاء التي تنطوي عليها الردود ولا تكون عرضة لأخطاء المعاينة، كما أنه يوفِّر بيانات إحصائية لأغراض التخطيط والإدارة والبحث على أي مستوى جغرافي أو إداري مطلوب. ونظام التسجيل المدني الشامل هو بطبيعته نظام مستمر كما أنه بمجرد إنشاء النظام يكون الحصول على الإحصاءات قليل التكلفة نسبياً لأنها تكون منتَجاً ثانوياً لعملية إدارية. وهذا النظام يجعل من الممكن تسجيل البيانات التي قد لا يمكن الحصول عليها بإجراء بحث ميداني، مثل الوزن عند الولادة، أو سبب الوفاة؛ كما أنه يوفِّر حصراً للواقعات يمكن تقييمه عن طريق مقارنته بصحائف التسجيل الأخرى وببيانات التعداد، كما يمكن استخدامه كنقطة بداية لدراسات أكثر تفصيلاً عن الخصوبة والإصابة بالأمراض والوفيات.

جيم - الواقعات الحيوية الموصى بتسجيلها

٣١٢ - الواقعات الحيوية الموصى بإدراجها في نظام للتسجيل المدني هي نفس الواقعات الواردة، والمعرَّفة، في الفقرة ٥٧ أعلاه. ومن المهم أن تكون تعاريف الواقعات الحيوية للأغراض القانونية متفقة مع تعاريفها لأغراض الإحصاءات الحيوية وذلك لضمان قابلية تلك الواقعات للمقارنة على المستويين الوطني والدولي. وهذه الواقعات تشمل ما يلي:

الولادة الحيَّة؛

الوفاة الجنينية؛

الوفاة؛

الزواج؛

الطلاق؛

إبطال الزواج؛

التفريق القضائي؛

التبنِّي؛

إضفاء الشرعية؛

الاعتراف بالشرعية.

٣١٣ - والبلدان لا تقوم كلها بتسجيل جميع الواقعات الحيوية أو نشر إحصاءات الواقعات المسجَّلة، ولو أن هذا لا يزال يمثل هدفاً نهائياً. وبعض البلدان لم تصبح بعد بحاجة إلى تسجيل جميع أنواع الواقعات الحيوية. ولتسهيل إنشاء، أو تحسين، نظام للتسجيل المدني ينبغي أن تُحدَّد أولوية تسجيل بالنسبة للواقعات الحيوية. والواقعات التي لها أعلى أولوية هي الولادات الحيَّة والوفيات وواقعات الزواج والطلاق. وينبغي إعطاء أعلى الأولويات للولادات الحيَّة والوفيات لأن هذه الواقعات لها أهمية أساسية بالنسبة لتقييم الزيادة في عدد السكان، وكذلك بالنسبة لصحة السكان. وينبغي أن يكون لتسجيل الوفيات الجنينية وخصائصها الأولوية العالية التالية، وخاصة بالنظر إلى قيمتها بالنسبة لفهم الخصوبة والإخصاب ونتائج الحمل. غير أنه من المعترف به أن تسجيل الوفيات الجنينية ليس أمراً عملياً في بعض البلدان، وخاصة في البلدان التي لا يكون تسجيل الولادات أو الوفيات فيها مستكمَلاً بدرجة كافية. وهناك بديل ممكن للتسجيل وهو اشتراط تقديم تقرير إحصائي لكل وفاة جنينية معروفة بحيث يتولى إعداد التقرير طبيب أو مساعد طبي أو أي شخص آخر على دراية بالظروف.

٣١٤ - وينبغي أن تكون لترتيبات تسجيل حالات إبطال الزواج والتفريق القضائي والتبنّي وإضفاء الشرعية والاعتراف بالشرعية أولوية أدنى من أولوية تسجيل حالات الوفاة الجنينية وذلك على الرغم من أن تلك الحالات أيضاً تمثل هدفاً نهائياً بالنسبة للتسجيل.

دال - خصائص طريقة التسجيل المدني

٣١٥ - الغرض من نظام التسجيل المدني هو تسجيل المعلومات المتعلقة بحدوث الواقعات الحيوية وخصائصها وتخزين تلك المعلومات؛ وكذلك السماح باستعادة المعلومات عندما تكون لازمة

للاستخدامات القانونية والإدارية والإحصائية وغيرها من الاستخدامات. ويتم إنجاز الأعمال باستخدام طريقة التسجيل (انظر الفقرة ٣٠٢ أعلاه). وعلى الرغم من أن التسجيل المدني يجرى أساساً لما للوثائق القانونية الناتجة والتي ينص عليها القانون من قيمة فإن فائدة صحائف التسجيل هذه كمصدر للإحصاءات تحظى باعتراف عام.

٣١٦ - وطريقة التسجيل المدني تتسم بأنها عملية مستمرة ودائمة وإلزامية. ومن بين الخصائص الهامة الأخرى لطريقة التسجيل المدني شمولية تغطيتها للسكان وضمان سريّة المعلومات المتعلقة بأفراد معيّنين. وبالإضافة إلى هذا فإن صحائف التسجيل الناتجة بهذه الطريقة ينبغي أن تُحفظ بطريقة تسمح باسترجاع كل صحيفة تسجيل على حدة حسبما يكون مطلوبا.

١ - الطبيعة الإلزامية للتسجيل المدني

٣١٧ - يجب أن يكون أي نظام للتسجيل المدني إلزامياً وذلك لضمان حُسن تشغيل النظام وفعاليته في أي بلد. وفي حين أنه من الضروري بالنسبة لكل بلد وضع قانون بشأن التسجيل فإنه يجب أن يلاَحظ أن وجود مثل ذلك القانون ليس شرطاً كافياً لقيام الجمهور بالإبلاغ عن حدوث الواقعات الحيوية. ويتعيَّن ربط الطبيعة الإلزامية للتسجيل بفكرة فرض شكل من أشكال الجزاءات على الأشخاص الذين لا يلتزمون بقانون التسجيل؛ أي أنه ينبغي أن يكون الامتناع عن تسجيل حدوث واقعة حيوية من الأفعال التي يُعَاقَب عليها قانوناً. وبالنظر إلى أنه قد لا يكون من الممكن دائماً تطبيق جزاءات عند الامتناع عن الالتزام بقوانين التسجيل وإلى أن الجزاءات قد تكون أيضاً عائقاً أمام التسجيل فإنه من الضروري أن يكون هناك أساس قانوني للمقاضاة إذا ما أريد أن يكون الالتزام بقانون التسجيل عاماً. وعلى هذا فإن الإطار القانوني للتسجيل المدني يصبح أساسياً لإدارة النظام على نحو سليم كنظام متماسك ومُنَسَّق وسليم من الناحية التقنية.

٣١٨ - وعلى الرغم من وجود أحكام لفرض جزاءات لعدم الالتزام في عدد من البلدان فإن مستوى اكتمال التسجيل لا يزال منخفضاً. وأهم سبب لعدم الالتزام هذا يتعلق بنقص الحافز على التسجيل. ويجب وضع حوافز ليس فقط للحثّ على الالتزام بقانون التسجيل الإلزامي بل أيضاً للتشجيع عليه. وبخلاف الامتيازات والحقوق التي يتمتَّع بها الفرد عند إثبات التسجيل فإنه ينبغي أن تكون نُظم التسجيل الوطنية، داخل البيئة الاجتماعية الثقافية للفرد، متضمنة لحوافز أخرى لها استخدام عملي، وخاصة على المستوى الفردي.

٢ - التغطية الشاملة

٣١٩ - لضمان تحقيق أقصى فائدة من نظام التسجيل للأفراد ولمستخدمي صحائف التسجيل الحيوية ومعلومات الإحصاءات الحيوية يجب أن تُطبَّق اشتراطات التسجيل على جميع السكان في البلد بغض النظر عن الموقع أو التقسيم الفرعي الجغرافي للسكان. وإذا كانت هناك تباينات شديدة في مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أجزاء مختلفة من البلد فإنه قد يكون من الضروري وضع إجراءات خاصة لتسجيل واقعات حيوية معيَّنة. غير أنه يجب المحافظة على شمولية التسجيل المدني. وينبغي أيضاً أن تُسَجَّل الواقعات الحيوية التي تحدث للسكان المقيمين مؤقتاً في الخارج.

٣ - الاستمرارية والدوام

٣٢٠ - تتطلب طريقة التسجيل، بحكم طبيعة الاستمرارية والدوام التي تتصف بها، وجود هيئة تكون على درجة كافية من الاستقرار الإداري ويكون تشغيلها غير محدود بالوقت. والدوام يعتمد على السلطة الممنوحة لإدارة التسجيل المدني من خلال سَن قانون للتسجيل المدني. ودوام النظام هو شرط لاستمرارية بيانات الإحصاءات الحيوية التي تُعتبر خاصية ضرورية لفهم المستويات الجارية لمقاييس الإحصاءات الحيوية ولاتجاهاتها فهماً جيداً.

٤ - السريَّة

٣٢١ - تُستخدم طريقة التسجيل المدني لجمع مجموعة متنوعة من المعلومات المتعلقة بأفراد من السكان. وفي حين أن جميع المعلومات التي يتم جمعها لها أهمية فإن بعض البيانات قد تكون لها طبيعة شخصية وحسَّاسة بدرجة كبيرة إذا كانت مرتبطة تحديداً بأحد الأفراد. ولتشجيع تقديم بيانات كاملة وأمينة إلى النظام فإنه يجب حماية سريّة المعلومات بطريقة تجعل من الممكن أن يتأكد الأفراد الذين يقدمون المعلومات من أن تلك المعلومات لن تُستخدم إلا للأغراض التي يحددها القانون و/أو في شكل مجاميع لا يمكن منها تحديد هويَّة الأفراد[٧٤]. غير أنه ينبغي ألا تتعارض الأحكام المتعلقة بالسريَّة مع الإجراءات الإدارية.

٣٢٢ - وينبغي ألا تكون الأحكام المتعلقة بالسريَّة جامدة لدرجة تؤدي إلى استبعاد استخدام صحائف التسجيل لإجراء دراسات خاصة؛ كما ينبغي ألا تُضعف تلك الأحكام قيمة صحائف التسجيل كوثائق قانونية. وبالنظر إلى أن صحائف التسجيل المدني المتسمة بالدقَة تُستخدَم على نطاق واسع في الأغراض الإدارية وأغراض الصِحة العامة والأغراض الاجتماعية فإنه يتعذر ضمان السريَّة بشكل مطلَق فيما يتعلق بعمليات البحث الإحصائي الصِرف. غير أنه من الممكن أن تُصاغ الأحكام المتعلقة بالسريَّة بطريقة تجعل من الممكن استخدام صحائف التسجيل لإجراء البحوث دون الكشف عن هويَّة وخصائص الأطراف التي تتعلق بها تلك الصحائف. وبالمثل فإن نُسخ صحائف التسجيل التي تُستخدم لإثبات حقائق قانونية (مثل إثبات الحدوث وإثبات السِن وغير ذلك)

---

[٧٤] للاسترشاد بدليل شامل لوضع سياسات لحماية المعلومات الفردية المتعلقة بالسجلات الحيوية، انظر: دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: سياسات وبروتوكولات الكشف عن التسجيلات الفردية وحفظها بالأرشيفات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.6).

لا تتطلب بالضرورة إدراج بعض البنود الإحصائية أو تلك البنود جميعها[٧٥]. وبالنظر إلى أهمية السريَّة بالنسبة لنوعية البيانات، وكذلك بالنسبة لفائدة البيانات، فإنه ينبغي أن يكون ضمان سريَّة المعلومات وحماية حُرمة الحياة الخاصة للأفراد جزءاً من قانون التسجيل المدني (انظر الفقرة ٤١٩ أدناه).

٥ - هدف برنامج التسجيل

٣٢٣ - الهدف من برنامج التسجيل هو الحصول على تغطية كاملة للسكان بحيث يتم تسجيل جميع أنواع الواقعات الحيوية بدقة وبشكل كامل في الأوقات المحددة ووفقاً لقانون التسجيل.

٦ - تحديد المسؤوليات والهيكل التنظيمي للتسجيل المدني على المستوى الوطني

٣٢٤ - ينبغي أن تتولى هيئة، أو هيئات، تابعة للحكومة الوطنية مسؤولية إنشاء، أو تطوير، نظام للتسجيل المدني.

٣٢٥ - وينبغي أن يكون التكليف بأداء الوظائف مقترناً بتعريف واضح للواجبات والمسؤوليات فيما يتعلق بالتسجيل والقيد والمحافظة على صحائف التسجيل وإعداد التقارير الإحصائية وجمع البيانات وتبويبها وتحليلها وعرضها ونشرها، وكذلك فيما يتعلق بإجراء استعراض نقدي وتقييم للنظام.

٣٢٦ - ومن الضروري لدى القيام بتنظيم وإدارة نظام للتسجيل المدني النظر في العلاقة بين وظيفة التسجيل والوظيفة الإحصائية. وهاتان الوظيفتان يتم في كثير من الأحيان القيام بهما تحت إشراف وزارات مختلفة في الحكومة. وعلى سبيل المثال فإن وظائف التسجيل قد توضع ضمن اختصاص وزارة مثل وزارة الداخلية أو الحكم المحلي أو الصحة أو العدل. والمسؤولية عن إنتاج الإحصاءات الحيوية وإجراء تحليل أولي لها تقع عادةً على عاتق دائرة الإحصاءات المركزية في البلد التي قد تكون بدورها دائرة مستقلة أو جزءاً من وزارة الاقتصاد أو المالية أو التجارة. ومن ناحية أخرى فإنه من الشائع أن تكون وزارة الصحة مسؤولة عن إنتاج وتحليل الإحصاءات الحيوية، أو مشتركة بدرجة كبيرة في إجراء هاتين الوظيفتين، وخاصة في مجالات الولادات والوفيات العامة والوفيات الجنينية والوفيات التي تحدث قرب الولادة ووفيات الرُضّع. وبالنظر إلى أنه كثيراً ما تكون المسؤولية عن التسجيل وعن الإحصاءات الحيوية مقسَّمة بين هيئات حكومية منفصلة فإنه من المهم أن تحدَّد المسؤوليات بوضوح. واختيار هيكل إداري معيَّن للقيام بهاتين الوظيفتين المستقلتين يعتمد بدرجة كبيرة على الظروف والأفضليات الوطنية. غير أنه كي تعمل كل هيئة حكومية بنجاح، أياً كان الهيكل التنظيمي، يجب أن تحدَّد بوضوح وظائف ومسؤوليات كل هيئة حكومية مشتركة في تسجيل الواقعات الحيوية وفي تبويب الإحصاءات الحيوية.

---

[٧٥] المرجع نفسه.

(أ) الإطار القانوني للتسجيل المدني

٣٢٧ - من الممكن ضمان التسجيل المستمر والدائم للواقعات الحيوية على أفضل نحو بإصدار التشريع الملائم وإنشاء آليات لتنفيذه في جميع أنحاء البلد. والإطار القانوني هو مكوِّنة أساسية لإدارة نظام التسجيل وتشغيله وصيانته على نحو يتسم بالكفاءة. وبالنظر إلى ما للإطار القانوني من أهمية كبيرة فإنه ينبغي أن تضمن البلدان أن يكون هذا الإطار مُستَكمَلاً لأنه يوفِّر القواعد واللوائح اللازمة لتسجيل الواقعات التي تؤثر على الحالة المدنية للأفراد بشكل مستمر ودائم. والإطار القانوني يُحدِّد أيضاً الهيكل الإداري، وأدوار الهيئات المختلفة والأوقات التي يمكن فيها جمع المعلومات وإنتاج الإحصاءات الحيوية واستخدام المعلومات لتحقيق الغرض منها. وينبغي النص تحديداً في قانون التسجيل المدني، وهو إحدى مكوِّنات الإطار القانوني، على مبادئ توجيهية واضحة بشأن نوع الهيكل التنظيمي لنظام التسجيل المدني في البلد أو المنطقة، وكذلك بشأن حقوق والتزامات جميع الأطراف في تنفيذ أحكامه. وينبغي أن يُغطي القانون أنواع الواقعات الحيوية التي يجب تسجيلها وتعريف تلك الواقعات، وأن يُحدِّد المخطِرين لكل نوع من الواقعات والفترات المسموح بها لتسجيل كل نوع من الواقعات الحيوية، والإجراءات المتعلقة بالتسجيل المتأخر، وواجبات أمين السجل، والجزاءات التي يجب توقيعها في حالة عدم الالتزام، وتخزين صحائف التسجيل وحفظها[٧٦].

٣٢٨ - وينبغي أيضاً أن ينص قانون التسجيل المدني على ضمان سريَّة المعلومات وحماية حُرمة الحياة الخاصة للأفراد. وينبغي أن يحدّد بوضوح في القانون، أو في اللوائح التنفيذية، الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على نُسخ من صحائف تسجيل الواقعات الحيوية، وكذلك الأشخاص الذين يحق لهم الوصول إلى المعلومات الموجودة في السجل والمتعلقة بأفراد آخرين. وينبغي أن تنص هذه الأحكام على إنشاء آليات ملائمة لنقل ملفات صحائف التسجيل الحيوية فيما بين الهيئات الحكومية للأغراض المرَّخص بها، وكذلك على الإجراءات المتعلقة بالاطلاع على الملفات أو تسليمها لأغراض البحوث المعتمدة، مع مراعاة الضمانات العامة لحماية السريَّة إلى نظام الإحصاءات الحيوية من أجل إنتاج إحصاءات حيوية مستمرة[٧٧].

(ب) الهياكل التنظيمية للتسجيل المدني

٣٢٩ - كما هو مبين أعلاه، ينبغي أن يحدَّد بوضوح في التشريع المتعلق بالتسجيل المدني الترتيب الإداري لأعمال التسجيل المدني.

---

[٧٦] ترد طريقة لإعداد إطار قانوني لنظام وطني للتسجيل المدني تُبرز وظيفته الإحصائية في دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: إعداد إطار قانوني (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XII.7) وخاصة في الفصلين خامساً وسادساً اللذين يقدمان مثالاً لقانون عضوي للتسجيل المدني وللوائح؛ انظر الفقرات ٣١١-٤٠٥.

[٧٧] انظر: دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: سياسات وبروتوكولات الكشف عن السجلات الفردية وحفظها بالأرشيفات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.6).

ومن الممكن أن يكون ذلك الترتيب مركزياً أو لا مركزياً على حسب طبيعة الهياكل القضائية والسياسية والإدارية في البلد، وكذلك على حسب التقاليد السائدة فيه.

'١' نظام التسجيل المدني المركزي

٣٣٠ - في النظام المركزي تتولى عادةً هيئة مركزية مسؤولية توجيه، وتنسيق ومراقبة، أعمال التسجيل المدني في البلد بكامله. ومن الممكن أن يعمل المكتب الذي يتولى هذه الواجبات على تشجيع تنفيذ معايير وطنية وإجراءات تسجيل موحَّدة لجميع الواقعات الحيوية التي تحدث داخل البلد وفيما بين جميع فئات السكان[٧٨].

٣٣١ - وفي حالة النظام المركزي، تمارس الهيئة الوطنية المسؤولة عن التسجيل التوجيه الإداري والتقني بالنسبة لشبكة مكاتب التسجيل المدني على المستوى دون الوطني وعلى المستوى المحلي. وينبغي أن تتولى هذه الهيئة إنشاء مكاتب التسجيل المحلية وتزويد أمناء السجل المحلي بمواد مكتوبة لتوجيه أعمالهم اليومية، وتنسيق إجراءات التسجيل في جميع أجزاء النظام، والإشراف على أعمال التسجيل التي تقوم بها المكاتب المحلية وتقييم تلك الأعمال من أجل تلبية الحاجات القانونية والإحصائية.

٣٣٢ - وينبغي أن يكون المكتب المركزي هو المسؤول عن التنسيق مع الهيئات الحكومية الأخرى التي تدعم نظام التسجيل المدني والتي تشمل الدوائر الصحية التي قد يكون من مسؤولياتها توثيق حدوث الواقعات الحيوية أو الإبلاغ عن حدوثها بطريقة أخرى، والمحاكم التي تتولى إجراءات الزواج والطلاق، والدائرة الإحصائية التي تقوم بتجميع بيانات التسجيل ونشر الإحصاءات الحيوية.

'٢' نظام التسجيل المدني اللامركزي[٧٩]

٣٣٣ - في النظام اللامركزي، من الممكن تنفيذ إجراءات التسجيل المدني على مستوى التقسيمات المدنية الكبيرة، مثل الولاية أو المقاطعة أو المحافظة. ويتم إنشاء مكتب مركزي للتسجيل المدني في عاصمة كل تقسيم مدني رئيسي لتوجيه ومراقبة أعمال التسجيل المدني في التقسيم الرئيسي. وكثير من البلدان التي يكون النظام السياسي فيها نظاماً اتحادياً أو تكون مساحتها كبيرة أو يكون عدد سكانها كبيراً يمكن لها أن تطبِّق نظام الإدارة اللامركزية على التسجيل المدني.

٣٣٤ - والبلدان التي تتَّبع نظاماً لا مركزياً للتسجيل المدني لا تطبق جميعها أحكاماً وإجراءات قانونية موحّدة للتسجيل المدني. وقد عمل الكثير من هذه البلدان على وضع إطار لقانون نموذجي وللوائح الخاصة به بحيث يكون من الممكن لكل تقسيم مدني رئيسي أن يُصدر قوانينه ولوائحه الخاصة به لجعل تلك القوانين واللوائح متفقة بدرجة كبيرة مع النموذج الموصَى به[٨٠]. وينبغي أن تكون هناك هيئة تتولى على المستوى الوطني تطبيق الحد الأدنى من المعايير أو تتعاون مع المكاتب اللامركزية لضمان اتباع ممارسات وإجراءات للتسجيل المدني موحَّدة بشكل عام وكذلك لضمان أن تكون الإحصاءات الحيوية قابلة للمقارنة على مستوى البلد بكامله.

'٣' الوحدات التشغيلية في النظام

٣٣٥ - بغض النظر عن نوع الترتيب الإداري المتبع على المستوى الوطني فإن مكاتب التسجيل المدني المحلية هي التي تتولى تنفيذ أعمال التسجيل المدني. ولأغراض الإشراف والمراقبة قد تكون هناك مكاتب دون وطنية للتسجيل المدني يتم إنشاؤها بين المكاتب الوطنية والمكاتب المحلية. ومكتب التسجيل المحلي ترتبط به ارتباطاً وثيقاً مناطق التسجيل الأولية ووحدات التسجيل الثانوية (انظر الفقرات ٣٦٤-٣٧٠ أدناه).

(ج) نوع الهيئة التي تقوم بأعمال التسجيل المدني[٨١]

٣٣٦ - ينبغي أن تتولى الهيئات المحلية الرسمية التي تعتمد بشكل مباشر، فيما يتعلق بمسائل التسجيل، على مكتب وطني يمكنه القيام بأعمال تنسيق وتوحيد ومراقبة وتعزيز كفاءة التسجيل بالدرجة التي تلزم لتلبية الحاجات القانونية والإحصائية إذا كانت جغرافية البلد وتنظيمه الإداري يسمحان بذلك.

٣٣٧ - وعلى الرغم من أنه من المعترف به أن الكفاءة الإدارية ليست هي العامل الوحيد الذي يحدِّد نوع التنظيم بالنسبة لنظام التسجيل الذي قد يُنشئه بلد ما فإن جعل نظام التسجيل نظاماً مركزياً خاضعاً لسلطة وطنية واحدة له مزايا في ظل ظروف معيَّنة. فالمراقبة المركزية تسهِّل توحيد النماذج والإجراءات والطرائق. وإذا أدير النظام المركزي على نحو سليم فإنه يشجِّع أيضاً تحسين التسجيل عن طريق توفير التنسيق والمشورة والمساعدة من الناحية التقنية لأمناء السجل. ونظام المراقبة المركزية يتيح بسهولة تحقيق وإدامة توحيد تفسير قانون التسجيل ووضع إجراءات قابلة للمقارنة على مستوى تميُّز محدَّد والالتزام بجدول زمني معيَّن للإبلاغ عن الواقعات الحيوية.

٣٣٨ - والبلدان التي لا يوجد فيها نظام وطني لمراقبة التسجيل يجب عليها أن تضع نُظُماً بديلة للإدارة أو الإشراف لتحقيق الأهداف المطلوبة فيما يتعلق بالجودة وحُسن التوقيت واكتمال التغطية وقابلية النتائج للمقارنة.

---

[٧٨] انظر: دليل إدارة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتشغيلها وصيانتها (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.11) الفقرات ٢٢ إلى ١١٧.

[٧٩] المرجع نفسه.

[٨٠] انظر: United States, Department of Health and Human Services, *Model State Vital Statistics Act and Regulation*, Publication No. (PHS)95-1115. (Hyattsville, Maryland, 1995)

[٨١] انظر: دليل إدارة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: وتشغيلها وصيانتها (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.11).

٣٣٩ - ويجب أن يكون نوع التنظيم المتَّبع لأغراض التسجيل متفقاً مع ظروف كل بلد وأن يكون جزءاً من الهياكل الحكومية أو الهياكل الرسمية الأخرى القائمة. وعلى هذا فإنه من الممكن أن يُستفاد من المنشآت التابعة لإدارات الصحة للمساعدة في عملية التسجيل، وهو ما يطبَّق في العديد من البلدان التي يقوم فيها الأفراد الطبيون المعنيون بإخطار أمين السجل بحدوث واقعات الولادة والوفاة الجنينية والوفاة. وبالمثل فإن بعض البلدان تعتمد على المساعدة التي تقدمها الكنائس أو الهيئات الدينية الأخرى التي تشترط تقديم إثبات من السجل المدني لإجراء الطقوس الدينية، مثل الطقوس المتعلقة بالتعميد والزيجات والجنازات.

٧ - تحقيق التكامل والتنسيق في نظام التسجيل المدني

٣٤٠ - يُعتبر تحقيق التكامل والتنسيق في نظام التسجيل المدني واحداً من العناصر الهامة لتشغيل النظام على نحو يتسم بالسلاسة والكفاءة. وقد ذُكر في الفصل ثانياً الكثير من النقاط التالية كاعتبارات يجب مراعاتها بالنسبة لتحقيق التكامل والتنسيق في نظام الإحصاءات الحيوية وجرى تكرارها هنا نظراً لإمكان انطباقها ولما لها من أهمية بالنسبة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وسواءً أكان الهيكل مركزياً أم لا مركزياً فإنه يجب أن تكون عملية تحقيق التنسيق والتكامل جانباً أساسياً في نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

(أ) توحيد التشريعات واللوائح المطبَّقة في جميع أنحاء البلد

٣٤١ - بغض النظر عما إذا كان نظام التسجيل المطبَّق في بلد ما هو نظام مركزي أو نظام لامركزي فإنه من الضروري أن تطبَّق قوانين ولوائح موحَّدة للتسجيل بحيث تُحدِّد تلك القوانين واللوائح السياسات والإجراءات الأساسية التي يجب تطبيقها في كل جزء من أجزاء البلد. وبدون وجود هذه المعايير والاشتراطات الموحَّدة قد لا يكون التسجيل كاملاً في بعض المناطق، كما أن تفسير الإحصاءات الحيوية سيُساء فهمه وستقل قابلية البيانات للمقارنة على المستويين الوطني والدولي.

٣٤٢ - وتوحيد إجراءات التسجيل في جميع أنحاء البلد هو أمر مستصوب حتى إذا كان من المحتمل أن يكون هناك اختلاف في مدى الالتزام بقانون التسجيل فيما بين مختلف المناطق أو قطاعات السكان. ولا يوصى بأن يقتصر التسجيل الإلزامي على قطاع من السكان مهما كان ذلك القطاع كبيراً إلا في البلدان التي تسودها ظروف بدائية للغاية. وإذا كانت هناك اختلافات كبيرة في المستوى الثقافي للسكان فإنه من الممكن وضع ترتيبات لاستخدام نوع أبسط من وثائق التسجيل التي يمكن استخدامها، مثلاً، من أجل فئات معيَّنة من السكان الذين يكون مستوى إلمامهم بالقراءة والكتابة منخفضاً بدرجة ملحوظة. ووثيقة التسجيل المبسَّطة هذه لن تتضمن عادةً إلا أقل عدد ممكن من بنود المعلومات. وإذا كان الالتزام باشتراطات التسجيل لا يزال في مراحل تطوره الأولى فإنه ينبغي إدخال تعديلات على طريقة جمع البيانات الإحصائية أو مستويات تبويبها من أجل المحافظة على جودة الإحصاءات الناتجة.

(ب) لجنة التنسيق المشتركة بين الهيئات

٣٤٣ - ينبغي تكميل الوصف الواضح للواجبات المذكورة في الفقرات ٣٢٤ إلى ٣٣٩ أعلاه بترتيبات لتنسيق الاحتياجات والخدمات فيما بين الهيئات الرسمية المعنية بتسجيل الواقعات للأغراض القانونية، وكذلك الهيئات المسؤولة عن تجميع المعلومات المتعلقة بالواقعات الحيوية للأغراض الإحصائية وتلك التي تستخدم هذه البيانات لأغراض إدارية وتحليلية فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية أو لتخطيط برامج الصحة العامة وتشغيلها وتقييمها، واستكمال السجلات السكانية وملفات تحديد الهويَّة وغير ذلك.

٣٤٤ - وينبغي أيضاً أن يظل التنسيق بالنسبة للتغطية والتعاريف وخطط التصنيف وبرامج التبويب ضمن اختصاص السلطات المسؤولة عن تعدادات السكان والاستقصاءات الديمغرافية بالعيِّنة والسجلات السكانية وإحصاءات الهجرة وإحصاءات الصحة العامة، وكذلك ضمن اختصاص الهيئات المسؤولة عن الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة.

٣٤٥ - وينبغي أن تكون لآلية التنسيق التي يجري إنشاؤها لتحقيق هذه الأهداف علاقة مباشرة بالهيئة المسؤولة عن التنسيق العام لنظام الإحصاءات الوطني وبالهيئة المسؤولة عن التخطيط الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

٣٤٦ - ومحاولة القيام بوظائف التنسيق بين الهيئات هذه عن طريق سلسلة من الاجتماعات الثنائية أو اللجان أو الاتصال بالهيئات الأخرى كل على حدة لن يكون أمراً متسماً بالكفاءة أو الفعالية. وينبغي بدلاً من ذلك إنشاء لجنة تنسيق مشتركة بين الهيئات بحيث تتألف تلك اللجنة من ممثِّلين عن كل هيئة مشتركة في نظام الإحصاءات أو مهتمة به.

(ج) وظائف التنسيق والارتباط والاتصال الأخرى داخل نظام التسجيل المدني ومع المستخدمين

٣٤٧ - بالإضافة إلى التنسيق الخارجي والتنسيق داخل نظام التسجيل المدني، من الضروري التأكد من أنه يجري اتباع عمليات وممارسات موحَّدة على جميع المستويات. وبغض النظر عما إذا كان النظام هو نظام مركزي أو نظام لامركزي فإن هناك حاجة إلى وجود اتصالات سليمة فيما بين مختلف المكاتب المشتركة في التسجيل المدني وفي إنتاج الإحصاءات الحيوية وذلك لتحقيق مستويات عالية للجودة والمحافظة عليها. ويجب أن تعمل علاقات الاتصال في الاتجاهين: من المكاتب المحلية إلى السلطة المركزية، وكذلك من السلطة المركزية إلى المكاتب الميدانية. وبالإضافة إلى هذا فإنه يجب أن تكون الاتصالات سليمة بين الموظفين الذين يعملون على جانب

التسجيل والموظفين الذين يعملون على جانب إنتاج الإحصاءات الحيوية وتحليلها.

٣٤٨ - ومن الممكن أن يكون عدد من أساليب الاتصال فعَّالاً في نظام التسجيل المدني ونظام الإحصاءات الحيوية. وهذه الأساليب تشمل استخدام حلقات العمل والمؤتمرات والاجتماعات التي تُعقد دورياً والرسائل الإخبارية وكذلك الاستعانة بالخبراء الاستشاريين الميدانيين المتنقلين. ويُعد أيضاً استخدام البريد الإلكتروني والاتصال عن طريق الإنترنت، ، عندما تسمح الظروف، من بين الوسائل الفعَّالة للغاية. وكل أسلوب من هذه الأساليب يُسهم في تحديد المشكلات وفي إيجاد حلول ملائمة وموحَّدة للمسائل المشتركة. ووجود نظام اتصالات سليم من شأنه أن يُسهم في خلق روح الفريق داخل النظام وأن يساعد في رفع الروح المعنوية فيما بين العاملين.

٣٤٩ - وينبغي أن تكون شبكة الاتصال شاملة لممثِّلين عن الجهات الأخرى الخارجة عن النظام عندما يكون التنسيق مع الهيئات والتخصصات الأخرى ملائماً. وعلى سبيل المثال فإنه ينبغي ضم ممثِّلين عن لجنة التنسيق فيما بين الهيئات، المذكورة أعلاه، إلى الأجزاء الملائمة من شبكات الاتصال.

٨ - تحديد المسؤوليات وتنظيم التسجيل المدني على المستوى المحلي

(أ) توصيات بشأن أمناء السجل المدني المحلي

'١' تعيين أمين السجل المدني المحلي ومركزه

٣٥٠ - أمين السجل المدني المحلي هو الموظف الذي يخوِّله القانون تسجيل حدوث الواقعات الحيوية وتمثيل السلطة القانونية للحكومة في مجال التسجيل المدني. وبالنظر إلى أن وظائف التسجيل تتعلق بعامة الجمهور على أساس يومي فإن أمين السجل المدني المحلي مسؤول عن إقامة علاقة طيبة مع المجتمع المحلي. ومدى كفاءة واكتمال التسجيل يعتمد على قدرة أمناء السجل واتجاههم وخبرتهم بالنسبة للوفاء بالتزاماتهم. ونظراً للدور الهام الذي يقوم به أمين السجل المحلي في نظام التسجيل المدني فإنه يجب أن تتوخى سلطات التسجيل المدني الحرص في انتقاء وتعيين أشخاص مناسبين كأمناء للسجل المدني ونواب لهم داخل كل مكتب تسجيل محلي أولي أو ثانوي.

٣٥١ - وكي يكون نظام التسجيل المدني ناجحاً ويلبي حاجات عامة الجمهور، يجب أن يكون أمناء السجل المدني المحلي موظفين متفرغين وأن يتمتعوا بمركز الخدمة المدنية ومزاياها وأن يحصلوا على أجور مناسبة نظير ما يقومون به من أعمال[٨٢]. وفي بعض البلدان التي لا يكون نظام التسجيل المدني فيها قد تطوَّر بدرجة كافية أو التي يكون عدد الواقعات الحيوية فيها صغيراً، قد لا تكون هناك أنشطة تسجيل تكفي لشغل وقت أمناء السجل المدني المحليين بالكامل. وينبغي في هذه الحالة أن يضمن النظام توفُّر تلك الأنشطة بشكل منتظم حسبما يكون مطلوباً.

٣٥٢ - وكي يكون التسجيل كاملاً ودقيقاً وحَسن التوقيت، يجب أن يكون أمناء السجل أشخاصاً مُعترَفاً بهم ولهم مركز في المجتمع المحلي وذلك كي يكونوا قادرين على الوفاء بمسؤولياتهم على الوجه الصحيح وأن يظلُّوا على علم بما يحدث من واقعات حيوية عند حدوثها من خلال ترتيبات تعاونية مع أشخاص ملمين بالأمور، مثل الأفراد العاملين في المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية، وكذلك مع مديري مؤسسات دفن الموتى وموظفي الكنائس وكتبة المحاكم.

'٢' واجبات ومسؤوليات أمين السجل المدني المحلي

٣٥٣ - ينبغي أن يحدِّد قانون التسجيل المدني بوضوح واجبات ومسؤوليات أمين السجل. وهذه الواجبات والمسؤوليات تشمل عادةً ما يلي:

(أ) تسجيل معلومات معيَّنة بشأن الواقعات الحيوية وفقاً لطرائق وإجراءات محدَّدة؛

(ب) ضمان الالتزام بقانون التسجيل؛

(ج) كفالة دقَّة واكتمال كل صحيفة من صحائف التسجيل؛

(د) اتباع التدابير المطلوبة لإبلاغ الجمهور بضرورة التسجيل وإجراءاته واشتراطاته وبقيمة الإحصاءات الحيوية؛

(هـ) المحافظة على صحائف التسجيل؛

(و) ضمان استكمال تقرير إحصائي لكل واقعة حيوية مسجَّلة وإحالة التقارير طبقاً لجدول زمني منتظم إلى الهيئة التي تتولى تجميع البيانات وتجهيزها ونشرها؛

(ز) إصدار الشهادات أو نُسخ من صحائف تسجيل الواقعات الحيوية عند الطلب.

(ح) تقديم الخدمات إلى العملاء.

٣٥٤ - وإذا كانت هناك مشكلات بسبب بُعد المسافات أو طبيعة الأرض أو وسائل النقل بما يجعل من الصعب، أو المتعذر، أن يتوجَّه المخطرون إلى مكتب التسجيل لتسجيل الواقعات الحيوية فإنه ينبغي أن يُتاح لأمين السجل القيام بوظائف مكتبه على أساس التنقل، ويُفضَّل أن يكون هذا عن طريق القيام بجولات منتظمة والانتقال إلى الأُسر المعيشية التي تقع في نطاق اختصاصه لتسجيل ما يكون قد حدث من واقعات منذ آخر زيارة قام بها.

٣٥٥ - وينبغي أيضاً أن تكون وظائف أمين السجل المحلي شاملة لأنشطة تهدف إلى زيادة كفاءة النظام وإلى تقييمه، مثل وضع برامج باللغة العامية لتوعية الجماهير، والسعي إلى الحصول على دعم من الزعماء المحليين للتأثير على الرأي العام المحلي، وتشجيع مراقبة

---

[٨٢] انظر: دليل نظم وأساليب الإحصاءات الحيوية، المجلد الثاني، استعراض الممارسات الوطنية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.84.XVII.11)، الفقرات ٩٤ إلى ١١٨.

المدافن لضمان طلب تصاريح الدفن قبل القيام بعمليات الدفن، ووضع إجراءات تقييم تهدف إلى قياس درجة اكتمال التسجيل (الفصل خامساً أدناه). ومن الممكن في كثير من الأحيان أن تقدّم الدائرة الإحصائية والإدارة الصحية الدعم اللازم لتنفيذ هذه الأنشطة.

٣٥٦ - ولتنفيذ الواجبات المطلوبة، ينبغي أن يكون أمين السجل المدني المحلي مقيماً في منطقة التسجيل المكلّف بالعمل فيها أو أن يكون له مكتب محلي فيها. وينبغي أن يكون أمين السجل موجوداً في المكتب في الأيام والساعات المعتمدة في قوانين، أو لوائح، التسجيل المدني. وبجانب الإلمام بهذه القوانين واللوائح ينبغي أن يقوم أمين السجل بإبلاغ عامة الجمهور بما عليهم من التزامات وذلك من أجل إتمام التسجيل بشكل كامل وبسرعة. ويوصى بشدة بأن يقوم أمين السجل المحلي بدور إيجابي وليس بدور سلبي وذلك من أجل تحسين شمولية تسجيل الواقعات الحيوية وجودته.

٣٥٧ - وعلى جانب التسجيل يُعتبر أمين السجل مسؤولاً عن أن يكون على علم بالتقارير التي تقدَّم بشأن جميع الولادات الحيَّة والوفيات والوفيات الجنينية وواقعات الزواج والطلاق، وكذلك بشأن أية واقعات حيوية أخرى قد يكون مطلوباً قانونياً تسجيلها في منطقته، وأن يتسلم تلك التقارير. ويجب أن يكون أمين السجل مُلماً بقانون التسجيل وأن يتولى مسؤولية تفسيره وضمان الالتزام به. ويجب أيضاً أن يعلن أمين السجل عن وجود مكتبه وعن الالتزامات التي تقع على عاتق الجمهور وذلك كي يكون التسجيل كاملاً وسريعاً. وأمين السجل مسؤول عن ضمان اكتمال صحائف تسجيل مكتوبة تصف كل واقعة وعن فحص هذه الصحائف فحصاً نقدياً والحصول على تصديق من المُخطِر بأن بياناتها دقيقة. ويجب أن يتخذ أمين السجل خطوات للحصول على البيانات الناقصة أو التي يبدو أنها غير صحيحة. ويجب كذلك أن يقوم أمين السجل بدور الوديع بالنسبة لصحائف التسجيل القانونية وأن يتيح القيام بعمليات فحص للملفات ويصدر تصاريح الدفن ونُسخاً موثّقة من صحائف التسجيل. ويجب أن يقدِّم أمين السجل شكاوى ضد الأشخاص الذين يمتنعون عن تسجيل الواقعات الحيوية وأن يقوم بأية وظائف أخرى تتعلق بالتسجيل ويكون مطلوباً من مكتب أمين السجل أن يقوم بها.

٣٥٨ - ولتلبية الحاجات الإحصائية الرسمية يجب أن يقوم أمين السجل باستكمال تقرير إحصائي لكل واقعة حيوية مسجَّلة وأن يقدِّم ذلك التقرير، أو أن يقدِّم البيانات المطلوبة في شكل مقبول (في شكل إلكتروني مثلاً) إلى السلطات المختصة المكلّفة بتجميع الإحصاءات الحيوية. وينبغي أن يقوم أمين السجل بذلك في المواعيد المحدَّدة وبشكل دوري ولكن طبقاً لجدول زمني يسمح بتوفُّر الوقت الكافي لتجميع أكبر عدد ممكن من التسجيلات ولمراجعة مدى اكتمال ودقّة البيانات المبلَّغ عنها والتحقق من تلك البيانات. وينبغي في الوقت نفسه أن يسمح الجدول الزمني لتقديم التقارير أو البيانات الإحصائية بتوفُّر الوقت الكافي لقيام السلطات الإحصائية بإنتاج الإحصاءات الحيوية الجارية التي توجد حاجة إليها. وقد يُطلب أيضاً من أمين السجل أن يقوم بإبلاغ السلطات الصحية المحلية بحدوث واقعات حيوية محدَّدة مثل الولادات الحيَّة وحالات الوفاة لأسباب معيَّنة.

'٣' تحسين كفاءة أمناء السجل المحليين

٣٥٩ - يجب أن يكون أمين السجل المدني، الذي يقوم بعمله على المستوى المحلي أو المستوى الوطني، مُلماً بالقوانين واللوائح التي لها صلة بالتسجيل المدني، وكذلك بطرائق وإجراءات جمع بيانات الإحصاءات الحيوية والإبلاغ عنها وتجميعها. ويجب أن يتلقى أمناء السجل المدني توجيهاً أساسياً وتدريباً في مجال التسجيل وإعداد التقارير الإحصائية قبل توزيعهم على مقار عملهم. وهناك حاجة إلى القيام بالتفتيش بشكل روتيني على أعمال أمناء السجل. وزيارات التفتيش تحقّق ليس فقط هدفا تعليمياً بل أيضاً هدفاً تحفيزياً. ومما له نفس القدر من الأهمية أن تُقدَّم إلى أمناء السجل كُتيِّبات الإجراءات الملائمة المنطبقة. ويجب أيضاً أن يُقدَّم إلى أمناء السجل، من وقت لآخر، تدريب أثناء القيام بالعمل وذلك كي يظلوا على علم بآخر التطورات التي تحدث في مجال عملهم.

٣٦٠ - وينبغي أن تتخذ سلطات التسجيل الوطنية، أو الجهة التي تعادلها، خطوات لتقديم إرشادات وتعليمات إلى أمناء السجل في تنفيذهم لواجباتهم ومسؤولياتهم، بما في ذلك إصدار واستكمال الكتيِّبات وتقديم برامج تدريبية دورية. وينبغي بالمثل أن تُقدَّم توجيهات عامة لتحسين النظام. وأمناء السجل المحليون هم حجر الزاوية في نظام التسجيل ويجب أن يضطلعوا بمسؤولياتهم بطريقة تؤدي إلى صيانة النظام وتحسينه.

٣٦١ - وإنشاء جمعية مهنية على المستوى الوطني لأمناء السجل المدني لغرض تبادل الآراء المتعلقة بتنفيذ قوانين التسجيل وعرض استراتيجيات لتحسين عملية التسجيل، وما شابه ذلك، يُعتبر طريقة أخرى يمكن بها رفع الروح المعنوية لأمناء السجل وتحسين نوعية عملهم. واتباع هذا النهج يكون مفيداً بالنسبة لنظم التسجيل المدني المركزية واللامركزية، وهو مفيد بصفة خاصة إذا كانت إدارة التسجيل المدني في بلد ما إدارةً لامركزية. وإنشاء جمعية مهنية واحدة يكون مفيداً بشكل خاص في الجمع بين أمناء السجل في البلد، شخصياً أو عن طريق وسائل اتصال كتابية، من أجل تشجيع التوحيد واتباع ممارسات التسجيل السليمة، وكذلك لحل المشكلات والنهوض بالأداء المهني.

'٤' توقيع جزاءات في حالة عدم الالتزام بالقوانين والقواعد واللوائح

٣٦٢ - يُتوقع من أمين السجل المدني، كموظف عام، أن ينفّذ على الوجه الصحيح أحكام القانون وجميع القواعد واللوائح المنطبقة.

ولذلك فإنه يجب أن يحدِّد قانون التسجيل المدني الجزاءات التي يجب توقيعها في حالة مخالفة تلك الأحكام. وفي القضايا الجنائية يكون الشخص الذي له أعلى سلطة بالنسبة للتسجيل (المسجِّل العام، مثلاً) مسؤولا أمام السلطة المختصة بإنفاذ القوانين. وينبغي أن ينص القانون على توقيع جزاءات على أمين السجل في الحالات التالية:

(أ) عدم تسجيل واقعة حيوية، أو خصائص لتلك الواقعة، قام المُبلِّغ بالإبلاغ عنها؛

(ب) تعريضه أية صحائف مسجَّلة للفقد أو التلف أو التغيير أو سماحه بحدوث ذلك الفقد أو التلف أو التغيير؛

(ج) عدم توفير الحماية الكافية لحرمة الحياة الخاصة وللسريّة بالنسبة للمبلِّغين؛

(د) ثبوت أنه مذنب في انتهاك أحكام قانون التسجيل المدني أو قواعده ولوائحه.

٣٦٣ - وفي حين أنه من الضروري أن يتيح النظام فرض جزاءات في حالة عدم الالتزام فإنه من المهم بنفس القدر تشجيع أمناء السجل المحليين على أن يفعلوا ما في وسعهم لدعم النظام وتحسينه عن طريق تقديم الحوافز. والحوافز التي من قبيل منح مركز الخدمة المدنية الدائم، والتطور الوظيفي وفرص التدريب، والترقية استناداً إلى الجدارة، ومنح مكافآت خاصة والاعتراف بالأعمال المتميِّزة، تُعتبَر مكوِّنات هامة في تكوين فريق من أمناء السجل المحليين الذين يتميَّزون بالخبرة والموثوقية وإمكان الاعتماد عليهم.

(ب) توصيات بشأن وحدات التسجيل المحلية

'١' مناطق التسجيل الأولية: عدد وحدات التسجيل الأولية وحجمها

٣٦٤ - منطقة (وحدة) التسجيل الأولية هي الجزء من أراضي بلد ما الذي عُهد إلى أحد أمناء السجل المدني المحليين بتسجيل الواقعات الحيوية التي تحدث فيه. ولذلك فإن كل منطقة تسجيل أولية تُعتبر المنطقة التي تدخل في نطاق اختصاص أحد أمناء السجل المدني المحليين. وينبغي أن يسمح حجم منطقة التسجيل الأولية، من حيث مساحتها الجغرافية وعدد سكانها، بأن يعطي أمين السجل المسؤول عن المنطقة الاهتمام اللازم للقيام بتسجيل كامل. وينبغي أن يتولى أمين سجل محلي واحد إدارة المنطقة الأولية وأن يكون الجمهور الذي تخدمه المنطقة قادراً على الوصول إليها بسهولة.

٣٦٥ - وتحديد عدد مكاتب التسجيل المدني المحلي واختيار مواقع تلك المكاتب على نحو سليم هما اعتباران هامان بالنسبة لتشغيل نظام التسجيل المدني بكامله على نحو يتسم بالكفاءة. وينبغي أن تُعيَّن حدود منطقة التسجيل الأولية بحيث تكون متفقة، بقدر الإمكان، مع حدود التقسيمات المدنية الأصغر في البلد. غير أنه بالنظر إلى أن احتياجات التسجيل المدني لا تكون دائماً مماثلة لاحتياجات الإدارة العامة فإنه يجب أن يُنظر إلى عملية تعديل حدود منطقة التسجيل على أنها خطوة هامة نحو ضمان سهولة الوصول إلى المكاتب المحلية والعمل على أن يكون التسجيل كاملاً. وينبغي أن تقوم إدارة التسجيل المدني بإدخال تعديلات على وحدات التسجيل الأولية، إذا دعت الضرورة، بإعادة تعيين حدود تلك الوحدات أو بإنشاء وحدات جديدة حيثما يكون ملائماً.

٣٦٦ - وينبغي أن تُنشأ مكاتب تسجيل محلية بأعداد كافية وفي مواقع تكفل سهولة وصول الجمهور إليها؛ كما ينبغي أن تظل تلك المكاتب مفتوحة للعمل في أوقات مريحة بحيث يتمكن المخطرون من الالتزام باشتراطات التسجيل خلال الفترة التي يسمح بها القانون. وإذا تعذر مد مواعيد عمل أمناء السجل في المكتب بعد مواعيد العمل العادية فإنه يمكن وضع ترتيبات مع أصحاب الأعمال للسماح بتغيب العاملين من أماكن عملهم بعذر مقبول لأغراض التسجيل.

٣٦٧ - وينبغي أن تؤخذ العوامل التالية في الاعتبار عند تحديد عدد المكاتب المحلية، الأولية والثانوية، (انظر الفقرة ٣٧٠) التي يحتاج إليها بلد ما: (أ) عدد السكان في المنطقة؛ و (ب) الموارد من الموظفين المتوفرين لأداء أعمال التسجيل ومدى توفُّر إمكانات تدريب الموظفين؛ و (ج) الموارد المادية المتاحة لكل مكتب؛ و (د) إمكانية الوصول إلى كل مكتب، بما في ذلك عوامل مثل المسافة وطبيعة الأرض ووسائل الانتقال والظروف الجوية؛ و (هـ) مستوى إلمام السكان بالقراءة والكتابة؛ و (و) درجة بساطة الإجراءات؛ و (ز) مدى جودة وملائمة الوثائق الأساسية. وترد في دليل الإحصاءات الحيوية أمثلة لعدد وحدات التسجيل المدني ومتوسط مساحتها ومتوسط عدد السكان في كل منها لبلدان أو مناطق مختارة[٨٣].

٣٦٨ - وهناك ارتباط وثيق بين عدد وحدات التسجيل الأولية في البلد والحجم الأمثل لتلك الوحدات. وإذا كان عدد مكاتب التسجيل غير كاف فإن المنطقة الجغرافية التي ستغطيها كل وحدة ستكون أكبر مما هو مرغوب فيه. وإضافة إلى مشقّة الانتقال فإن الوصول إلى المكتب يكون أكثر صعوبة، كما أن التسجيل لن يكون كاملاً. ومن ناحية أخرى فإن الزيادة الكبيرة في عدد المكاتب المحلية ستعوق عملية الإشراف على أعمال التسجيل، كما أنها ستؤدي إلى تقليل الكفاءة وزيادة التكلفة. وإضافة إلى هذا فإن عدد أمناء السجل المحليين الذين تتوفر لديهم المؤهلات الملائمة هو دائماً عدد محدود.

٣٦٩ - ويجب أن يكون الوصول إلى مكتب التسجيل سهلاً بالنسبة لكل قطاع من السكان وذلك كخطوة أولى في ضمان التسجيل الكامل. وإذا دعت الضرورة إلى أن ينتقل أحد الأفراد لمسافة طويلة بما يضطره إلى تحمل مشاق وتكاليف لتسجيل إحدى الواقعات فإن هذا قد يؤدي إلى تجاهل التسجيل بالمرة أو تأخيره. وإذا ظل مكتب التسجيل مفتوحا لساعات معيَّنة من اليوم فقط أو لأيام

---

٨٣ دليل نظم وأساليب الإحصاءات الحيوية: استعراض الممارسات الوطنية، المجلد الثاني (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.84.XVII.11)، الجدول ألف - ٣.

محدَّدة من الأسبوع فقط فإن إمكانية وصول الجمهور إليه تكون محدودة بدرجة خطيرة وقد يؤدي هذا إلى أن يكون الالتزام بالاشتراطات أكثر صعوبة. ولهذا السبب فإنه ينبغي أن تهدف القوانين المدنية أو الممارسة الإدارية إلى زيادة عدد الساعات وأيام الأسبوع التي يكون السجل المدني مفتوحا فيها أمام الجمهور إلى أقصى حد ممكن. وينبغي أن يكون حجم وحدة التسجيل بالنسبة للمساحة والكثافة السكانية بحيث يمكن لأمين السجل أن يعطي تلك الوحدة الاهتمام اللازم لجعل التسجيل شاملاً ومتسماً بالجودة. وقد يكون هذا الاهتمام منطوياً على أن يظل أمين السجل على علم، بطريقة أو بأخرى، بجميع الواقعات التي تحدث في المنطقة أو ، ببساطة، أن يعالج على وجه السرعة جميع الطلبات المتعلقة بالبحث في السجلات وباستخراج نُسخ موثّقة. وبالنسبة لأمين السجل المشرف فإن هذا قد يعني أن يكون قادراً على مراجعة أعمال أمناء السجل التابعين له وفحص تلك الأعمال دورياً. وهذا يعني بالنسبة لكل أمين سجل أن يظل على علم بالواقعات التي حدثت وأن يسجل تلك الواقعات بدقّة وبسرعة في السجلات الرسمية، وأن يستكمل التقارير الإحصائية ويحيلها في المواعيد المحدَّدة. وينبغي بذل كل جهد ممكن لتفادي التأخر في تنفيذ الجداول الزمنية مع ما ينتج عنه من تراكم للأعمال.

'٢' وحدة التسجيل الثانوية (الفرعية)

٣٧٠ - لتحسين تغطية التسجيل بالنسبة للولادات الحيَّة والوفيات والوفيات الجنينية، يمكن للبلدان أن تُنشئ مكاتب إضافية للتسجيل المدني في مواقع مختارة يكون فيها عدد الواقعات الحيوية كبيراً بدرجة تجعل إنشاء وحدة إضافية، في المستشفيات والمنشآت الصحية الأخرى التي تقع في نطاق ولاية وحدة أولية، مثلاً، أمراً له جدواه. وهذه المكاتب الفرعية تسمّى وحدات التسجيل الثانوية. وعند إنشاء مكتب ثانوي للتسجيل، ينبغي تعيين أمين سجل مسؤول ووضع حدود واضحة لمنطقة التسجيل التي قد تشمل في بعض الأحيان مناطق محلية خارج المستشفى.

'٣' وحدات التسجيل المتنقلة للمواقع النائية

٣٧١ - بالنسبة لمناطق البلد التي تكون الكثافة السكانية فيها منخفضة بدرجة تجعل إنشاء وحدة تسجيل دائمة أمراً ليس له ما يبرره، أو عندما تكون إمكانية الوصول إلى وحدة تسجيل قائمة مقيَّدة بسبب طبيعة الأرض أو المسافة، ينبغي أن يُنظَر في إنشاء وحدة تسجيل متنقلة (عن طريق البر أو البحر أو الجو). وينبغي أن تنتقل تلك الوحدة إلى مواقع محددة مسبقاً على أساس جدول زمني ثابت ومعلَن وأن تظل في كل موقع فترة تكفي لجمع وتسجيل بيانات التسجيل المطلوبة للواقعات الحيوية التي تكون قد حدثت منذ آخر زيارة للوحدة المتنقلة.

٩ - تحديد المُبلِّغ المسؤول قانوناً عن كل واقعة

٣٧٢ - مطلوب من المُبلِّغ طبقاً للقانون أن يُبلِّغ أمين السجل المحلي عن حدوث واقعة حيوية وعن خصائصها، وكذلك عن الأشخاص المعنيين مباشرة بالواقعة وخصائصهم. وفي حالة عدم وجود أدلة وثائقية فإنه من الممكن أن يكون المُبلِّغ هو الشاهد على حدوث الواقعة.

٣٧٣ - وعندما تحدث الواقعات الحيوية في مؤسسات (مثل حدوث الولادات في المستشفيات أو عيادات الأمومة، وحدوث الوفيات في دور الرعاية الطبية أو المستشفيات، وغير ذلك) وجدت بعض البلدان أن تحديد المؤسسة على أنها المُبلِّغ هو أمر فعَّال بدرجة كبيرة. وفي هذه الحالة، يحدِّد رئيس المؤسسة، عادةً، موظفين معيَّنين لتولي مسؤولية جمع الخصائص الشخصية اللازمة والمعلومات الطبية، والمعلومات الأخرى، من سجلات المؤسسة، ولضمان إبلاغ أمين السجل بالواقعات الحيوية المعيَّنة التي تحدث في المؤسسة. وتحديد المؤسسات على أنها المُبلِّغ عن حدوث الواقعات الحيوية في حدود ولاية تلك المؤسسات هو أمر فعَّال بصفة خاصة في البلدان، أو في المناطق داخل البلدان، التي تحدث فيها نسبة كبيرة من الواقعات في مؤسسات (مثل الولادات في المستشفيات في مناطق المدن). وفي حالة الوفيات، تبيَّن لبعض البلدان أنه من المفيد أن يُطلَب من مدير مؤسسة دفن الموتى أن يجمع بيانات الخصائص الشخصية المتعلقة بالشخص المتوفي من أقرب أقربائه وأن يُقدِّم المعلومات إلى أمين السجل. وهذا لا يُغيِّر من مسؤولية الشخص المسؤول عن إصدار الشهادة الطبية التي توثّق أسباب الوفاة والذي يجب عليه، أيضا، أن يُقدِّم المعلومات المتعلقة بسبب الوفاة بالصيغة المحدَّدة دولياً.

٣٧٤ - وأهمية المُبلِّغ تكمن في أنه لا يمكن قانوناً لأمين السجل أن يسجِّل واقعة حيوية إلا استناداً إلى إخطار مقدَّم، شفاهةً أو كتابةً، من شخص محدَّد قانوناً. ويجب أن يكون المُبلِّغ قادراً ليس فقط على تقديم المعلومات الدقيقة اللازمة للتسجيل، للأغراض القانونية مثلاً، بل أيضاً على تقديم الخصائص المطلوبة للأغراض الإحصائية.

٣٧٥ - وينبغي أن يُحدَّد المُبلِّغ لكل نوع من الواقعات الحيوية تحديداً واضحاً لا لبس فيه في قانون التسجيل المدني بحيث يكون شخص واحد فقط هو المسؤول أساساً عن تقديم المعلومات اللازمة للتسجيل. وبغض النظر عما هو مذكور أعلاه فإن القانون قد يحدِّد مُبلِّغين بديلين، وكذلك الترتيب الذي يجب أن يتحمل كل منهم طبقاً له مسؤوليته. وما لم يكن المُبلِّغ على علم بأنه يتعيَّن عليه أن يُبلِّغ أمين السجل المحلي بحدوث الواقعة الحيوية وأنه هو الشخص الوحيد المسؤول عن ذلك فإنه ليس من المتوقع أن يلتزم بالإبلاغ. وينبغي أن

تعلن سلطات التسجيل بشكل دائم عن المسائل التي لها صلة بمكان التسجيل وكيفيته وتوقيته [٨٤].

٣٧٦ - وفيما يتعلق بتسجيل واقعات ولادة أو وفاة أو وفاة جنينية، من المهم ملاحظة أن وظيفة المُبلِّغ هي وظيفة إعلان. وينبغي عدم الخلط بين هذه الوظيفة والوظيفة التي تكملها وهي وظيفة التصديق الطبي للولادة الحيَّة أو سبب الوفاة أو الوفاة الجنينية. وينبغي أن يكون الإعلان عن حدوث ولادة أو وفاة إجبارياً أو إلزامياً بالنسبة لمُبلِّغ معيَّن؛ غير أن التصديق على سبب الوفاة أو الوفاة الجنينية لا يكون دائماً جزءاً لازماً من المعلومات المتعلقة بالتسجيل ولو أنه يُعد بنداً إحصائياً أساسياً في جميع البلدان تقريباً. ومسؤولية الإبلاغ عن حدوث وفاة تقع عادةً على عاتق أقرب قريب للشخص المتوفى، الذي يكون شخصاً عادياً، في حين أن مسؤولية التصديق على سبب الوفاة تقع بالضرورة على عاتق الطبيب المعالِج أو على عاتق الطبيب الشرعي أو الشخص المسؤول عن تحديد سبب الوفاة في الحالات التي يكون لموظف قانوني طبي دور فيه طبقاً للقانون [٨٥].

٣٧٧ - ويرد أدناه تحديد للمُبلِّغ المناسب أو الشخص الذي يمكن أن يكون مصدراً للمعلومات، وبدائل مقترحة، حسب ترتيب أولوية الأفضلية، لكل نوع من أنواع الواقعات الحيوية. وإذا كان غير مسموح بموجب قانون التسجيل أن يكون المبلِّغون من بين الأشخاص العاملين في المؤسسات فإنه قد يكون من الملائم أن تكلَّف المؤسسة بالعمل كوحدة تسجيل ثانوية.

ولادة حيَّة ووفاة جنينية:

(١) رئيس المؤسسة (أو الشخص المكلَّف) إذا حدثت الولادة في مؤسسة؛ أو

(٢) الأم

(٣) الأب

(٤) الشخص الذي أشرف على الوضع

(٥) أقرب قريب للأم

(٦) أي شخص بالغ آخر يكون على علم بالحقائق

وفاة رضيع:

(١) رئيس المؤسسة (أو الشخص المكلَّف) إذا حدثت الولادة في مؤسسة؛ أو

(٢) الأم

(٣) الأب

(٤) أقرب قريب للأم

(٥) أي شخص بالغ آخر يكون على علم بالحقائق

وفاة شخص بالغ:

(١) رئيس المؤسسة (أو الشخص المكلَّف) إذا حدثت الولادة في مؤسسة؛ أو

(٢) أقرب قريب (مثلاً، الزوج/الشريك الباقي على قيد الحياة أو الزوجة/الشريكة الباقية على قيد الحياة، أو أخ أو أخت أو أب أو أم الشخص المتوفى)

(٣) أي شخص آخر يكون على علم بالحقائق.

واقعة زواج:

(١) العروس والعريس

واقعة طلاق:

(١) أي طرف من الطرفين

(٢) مُقدِّم طلب الطلاق

هاء - عملية التسجيل المدني[٨٦]

٣٧٨ - لدى الإبلاغ عن حدوث واقعة حيوية يتصل المُبلِّغ بمكتب أمين السجل المدني المحلي، شخصياً في غالبية الحالات، لطلب تسجيل واقعة حيوية خلال المهلة الزمنية التي يحددها القانون.

٣٧٩ - وترد أدناه كل خطوة من الخطوات التي تتألف منها عملية التسجيل.

١ مكان التسجيل

٣٨٠ - هناك معياران لتحديد المكان الذي ينبغي أن تسجَّل فيه واقعة حيوية: مكان حدوث الواقعة أو محل الإقامة المعتاد. وأياً كان المعيار الذي يؤخذ به فإنه من المهم أن يحدّد قانون التسجيل المدني بوضوح مكان التسجيل لكل نوع من الواقعات. ومحل الإقامة المعتاد (الفقرات ١٠٤ إلى ١٠٧) هو الموقع الجغرافي (أو العنوان) الذي يقيم فيه عادةً الشخص المعيَّن. وفي حين أنه لا توجد عادةً أية مشكلات في تحديد مكان الحدوث فإنه قد تظهر صعوبات في تحديد محل الإقامة المعتاد. وعلى سبيل المثال فإن بعض الأشخاص يكون لهم أكثر من مسكن واحد (رجال الأعمال، والطلاب الذين يعيشون بعيداً عن منازل أبويهم، وأفراد القوات المسلحة)، كما أن بعض الأشخاص لا يوجد لهم محل إقامة معتاد (مثل المتشردين الذين يعيشون كمرتحلين دائمين) في حين أن بعض الأشخاص يكونون قائمين بمحاولات

---

[٨٤] ترد توجيهات في *Handbook on Civil Registration and Vital Statistics System: Developing Information, Education and Communication* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.98.XVII.4).

[٨٥] انظر: دليل نظم وأساليب الإحصاءات الحيوية: استعراض الممارسات الوطنية، المجلد الثاني (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.84.XVII.11)، الفصل رابعاً والجدول ألف - ٥.

[٨٦] المرجع نفسه.

للحصول على مسكن (مثل اللاجئين). وينبغي أن تحدَّد بوضوح في قانون التسجيل الطريقة التي تُعالَج بها هذه الحالات جميعها. وقد أخذت غالبية البلدان بمكان الحدوث (انظر الفقرتين ٩٤ و٩٥) كقاعدة لتسجيل الولادات والوفيات والولادات الجنينية. وترد في المجلد الثاني من دليل نظم وأساليب الإحصاءات الحيوية[٨٧] معلومات تفصيلية عن الممارسات الوطنية المتعلقة بمكان التسجيل.

٣٨١ - وتسجيل الواقعات الحيوية على حسب مكان الحدوث يُسهِّل عملية التسجيل ويُعجِّل بها. غير أن التسجيل حسب محل الإقامة يعطي صورة أفضل للتغييرات الديمغرافية التي تحدث بين السكان المقيمين. ولحُسن الحظ فإن استخدام أحد المعيارين لا يمنع استخدام المعيار الآخر. فأولاً، تميل غالبية الواقعات الحيوية إلى أن تحدث في محل الإقامة نفسه. وثانياً، من المهم الحصول في تسجيل المعلومات على بيانات مكان الحدوث وبيانات محل الإقامة. ولذلك فإنه من الممكن وضع تبويبات حسب المكانين. وفي حالة واقعات الزواج والطلاق يكون إعداد تبويبات حسب مكان الحدوث هو الممارسة المعتادة إذ أن محل الإقامة السابق لأي من الطرفين، أو للطرفين معاً، ليست له أهمية كبيرة.

٣٨٢ - وللأغراض الإحصائية، وكذلك للأغراض القانونية، يوصى بأن يتم عند تسجيل محل الإقامة لكل واقعة حيوية الحصول على بيانات محل الإقامة للأشخاص التالين:

الواقعة الحيوية	محل الإقامة
ولادة حيَّة	الأم
وفاة جنينية	الأم
وفاة رضيع	الأم أو الرضيع
وفاة	الشخص المتوفي

٢ - المهلة الزمنية المسموح بها للتسجيل

٣٨٣ - المهلة الزمنية المسموح بها للتسجيل هي الفترة التي يجب خلالها أن يقوم المُبلِّغ بإبلاغ أمين السجل عن حدوث واقعة حيوية وعن خصائص تلك الواقعة. وينبغي أن تحدّد في قانون التسجيل المدني المهلة الزمنية لكل نوع من أنواع الواقعات الحيوية.

٣٨٤ - وتحديد مهلة زمنية قصيرة للتسجيل أفضل من تحديد مدة طويلة. وأحد الأسباب الرئيسية لهذا التفضيل هو أن المُبلِّغ قد ينسى تفاصيل الواقعة أو أنه لا يُبلِّغ عن الواقعة إذا كانت المهلة الزمنية طويلة بدرجة كبيرة. وهذه المشكلات تؤدي إلى حدوث أخطاء في الإبلاغ عن الواقعات أو إلى نقص عدد الواقعات المُبلَّغ عنها. وبالنسبة للوفيات والوفيات الجنينية ينبغي تسجيل تلك الواقعات بأسرع ما يمكن وذلك لأسباب تتعلق بالصحة العامة ولأن أمين السجل لا يُصدر تصريح الدفن أو إحراق الجثة إلا بعد استكمال تسجيل الوفاة[٨٨].

٣٨٥ - وبالنظر إلى أن كل نوع من الواقعات الحيوية يختلف عن الأنواع الأخرى فإنه ليس هناك ما يدعو إلى أن تكون المهلة الزمنية واحدة بالنسبة لكل نوع منها. غير أنه ينبغي أن يُشتَرَط أن يكون الإبلاغ في توقيت مناسب وذلك في أقرب وقت ممكن بعد حدوث الواقعة. ومن المفضل أن تُطبَّق إجراءات وفترات زمنية موحَّدة في جميع أنحاء البلد وأن تكون الفترة المسموح بانقضائها بين حدوث واقعة حيوية وتسجيلها إلزامياً، كحد أقصى، هي أقصر فترة ممكنة وذلك لتسهيل أن يكون التسجيل جارياً ودقيقاً. ويمكن التصريح بفترة سماح تصل إلى سنة واحدة بعد حدوث الواقعة وذلك في الظروف القاسية.

٣ - تكلفة التسجيل الجاري

٣٨٦ - لتحقيق تغطية تسجيل كاملة، يوصى بعدم تحصيل رسوم في حالة تسجيل واقعة ولادة أو زواج أو طلاق أو وفاة جنينية أو وفاة إذا تم التسجيل خلال المهلة الزمنية التي يحددها قانون التسجيل. وينبغي أن تكون الرسوم مرتبطة بالغرض الذي تصدر من أجله شهادة التسجيل؛ مثل إصدار نُسخ موثّقة من صحائف تسجيل الواقعات الحيوية أو التسجيل المتأخر للواقعات الحيوية حسبما ينص عليه تشريع التسجيل. وبالنسبة للأفراد قد تكون الرسوم متعلقة بمدى التأخير أو بطبيعة المعلومات، مثل تغيير الاسم أو إضفاء الشرعية أو التبنّي أو إثبات البنوّة. وينبغي ألا تحصَّل رسوم في حالة إدخال تغييرات طفيفة لتصحيح الأخطاء الكتابية التي تُكتشف وقت التسجيل أو الدفن أو إحراق الجثة. وبالنسبة للشهادات التي تطلبها الهيئات العامة كجزء من واجباتها اليومية ينبغي أن تكون نُسخ تلك الشهادات معفاة من الرسوم.

٤ - الإثبات المطلوب لتسجيل الواقعات الحيوية

٣٨٧ - تبدأ عملية التسجيل عندما يتلقى أمين السجل المحلي من المُبلِّغ ما يثبت حدوث واقعة حيوية. وقد يكون الإثبات عبارة عن وثائق قانونية أو شهادات طبية أو شهادة شهود، أو خليط منها، وذلك حسب نوع الواقعة وظروفها.

٣٨٨ - وموثوقية الأدلة المستندية تكون بصفة عامة أكبر من موثوقية الشاهد. ولذلك فإنه ينبغي دائماً أن تُقبَل شهادة الشاهد كإثبات تكميلي لحدوث الواقعة. غير أن الأدلة المستندية لا تكون دائماً متوفرة. وعلى سبيل المثال فإنه ربما لم تصدر شهادة طبية إذا تمت الولادة دون إشراف طبي. وفي حالة عدم وجود أدلة مستندية، وإذا كان أمين السجل المحلي موظفاً مدرباً، قد يكون من الممكن

---

[٨٧] منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A/84.XVII.11، انظر الفصل خامساً، الفقرات ١٦٩ إلى ١٨٢ والجدول ألف - ٨.

[٨٨] المرجع نفسه، الفقرات ١٥٢ إلى ١٦٨.

تفويض أمين السجل المحلي سلطة تقديرية بالنسبة لقبول شهادة الشاهد كدليل أو بالنسبة لتحديد الحالات التي يمكن فيها قبول التسجيل على أساس المعلومات التي يقدمها المُبلِّغ وحدها.

٣٨٩ - وعند تسجيل واقعات الطلاق وإبطال الزواج والتفريق القضائي يلزم تقديم نسخة من الإعلان أو القرار القضائي الذي ووفق به على الواقعة كدليل قبل أن يكون من الممكن تسجيل الواقعة. ويلزم أيضاً تقديم وثائق قانونية مماثلة لتسجيل الاعتراف بالشرعية وإضفاء الشرعية والتبنّي. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن هذه الأنواع من الإثباتات لا يمكن أن يُستعاض عنها بشهادة شاهد (أو شهود) أو بمجرد إقرار يقدمه المُبلِّغ. وفي حالة تسجيل واقعات الزواج يلزم بصفة عامة تقديم تصريح بالزواج.

٣٩٠ - والأدلة المستندية التي تقدَّم إلى أمين السجل المدني تعدها بصفة عامة هيئات مختلفة لأغراض متنوعة. ولذلك فإنه في عملية التسجيل يجب أن يكون أمين السجل المدني المحلي مُلماً بجميع أنواع الوثائق وبتصميمها وبالغرض منها حتى لا يقع ضحية للخداع. وفي بعض الحالات يجري لأنواع معيَّنة من الواقعات الحيوية الجمع بين الوثيقة القانونية والشهادة الطبية والتقرير الإحصائي في نموذج واحد. وبهذه الطريقة يمكن استخدام نفس النموذج كإثبات لحدوث واقعة حيوية وكصحيفة تسجيل، وكذلك كنموذج لتقرير إحصائي. وفي حالات أخرى قد تتضمن الوثيقة القانونية والشهادة الطبية معلومات مفيدة، غير أن تلك المعلومات قد لا تكون كافية لأغراض التسجيل والإحصاءات الحيوية. وفي هذه الحالات، من المستصوب أن تتصل إدارة التسجيل المدني بالهيئات المعنية التي تُصدر النماذج موضع البحث وذلك لتحسين تصميمها من أجل تلبية احتياجات متعددة. وفي الوقت نفسه فإنه ينبغي ألا تصبح معلومات التسجيل والمعلومات الإحصائية عبئاً على الأشخاص المسؤولين عن إعداد الوثيقة.

٥ - إتاحة التسجيل المتأخر والتسجيل المؤجَّل

٣٩١ التسجيل المتأخر هو تسجيل واقعة حيوية بعد انتهاء الفترة الزمنية المحدَّدة قانوناً ولكن خلال فترة السماح. وحسبما هو مُبيَّن أعلاه فإن فترة السماح تُعتَبَر عادةً سنة واحدة بعد حدوث الواقعة الحيوية.

٣٩٢ - والتسجيل المؤجَّل هو تسجيل واقعة حيوية بعد انتهاء فترة السماح. ومن المرجَّح أن تكون هناك تسجيلات مؤجَّلة حتى في أفضل نظم التسجيل المدني. وعلى حسب مدى التأجيل، تؤدي هذه التسجيلات إلى إسقاط بيانات من الإحصاءات الحيوية المبوَّبة إذا أُجريت التسجيلات بعد التجهيز النهائي لملف صحائف التسجيل لسنة معيَّنة.

٣٩٣ - وينبغي أن تتضمن قوانين التسجيل المدني أحكاماً لمعالجة التسجيل المتأخر والتسجيل المؤجَّل حسب نوع الواقعات الحيوية وطول فترة التأجيل. وينبغي أن تبيِّن هذه الأحكام الأدلّة الوثائقية المطلوبة التي يمكن قبولها. ويمكن أيضاً وضع جدول للرسوم وفقاً لطول فترة التأجيل بحيث تزيد الرسوم مع زيادة طول فترة التأجيل.

٣٩٤ - وهناك بعض المسائل التي تُسهم في تأجيل التسجيل أو تأخره وهي مسائل يتعلق بعضها بتشغيل مكتب التسجيل المدني ويتعلق بعضها الآخر بالمجتمع المحلي نفسه. وبالنسبة لمكتب التسجيل فإن التسجيل الذي يكون سليماً وحَسن التوقيت يميل إلى التأجيل إذا كانت إجراءات التسجيل معقّدة أو كانت تكلفة التسجيل مرتفعة أو كان من الصعب الوصول إلى مكاتب التسجيل. وبالنسبة للمجتمع المحلي فإنه من المرجَّح أن يؤجَّل التسجيل، أو يتأخر، عندما لا يكون الجمهور على علم باشتراطاته أو مُهتماً بالتسجيل.

٣٩٥ - ويجب أن تبذل إدارة التسجيل المدني جهوداً لتقليل تأجيل التسجيل. وتحسين كفاءة نظام التسجيل المدني له أهمية بالغة. ويجب توخي الحرص لدى تحديد الجزاءات، وخاصة الجزاءات الجنائية، بالنسبة للتسجيل المؤجَّل. وعلى عكس ما هو متوقَّع فإن الجزاءات لا تشجِّع على التسجيل كما أنها تنطوي على احتمال أن تُحجم قطاعات هامة من السكان عن تسجيل الواقعات الحيوية أو تؤدي إلى تقديم معلومات غير صحيحة عن بيانات هامة وخاصة تاريخ الحدوث. ويمكن الحصول على نتائج أكثر فعالية من برامج التوعية الموجهَّة إلى الجمهور، وكذلك من وضع تدابير لتقديم حوافز من أجل زيادة اهتمام المجتمع بتسجيل الواقعات الحيوية في المواعيد المحدَّدة[٨٩].

٦ - صحيفة تسجيل الواقعة الحيوية

٣٩٦ - تُسجَّل صحيفة تسجيل الواقعة الحيوية المعلومات المتعلقة بحدوث واقعة حيوية من نوع معيَّن. وتسجيل الواقعة الحيوية يتضمن معلومات عن خصائص معيَّنة للواقعة، وكذلك معلومات بشأن الأشخاص الذين لهم صلة بالواقعة. وصحيفة تسجيل الواقعة الحيوية لها قيمة قانونية، كما أنها تمثِّل صحيفة تسجيل دينامية، أي أنها تخضع لعمليات تصحيح وإضافة طوال فترة حياة الأفراد المعنيين.

٣٩٧ - ويجب كقاعدة عامة في عملية التسجيل أن يقوم أمين السجل المحلي، بعد أن يتلقى من المُبلِّغ الأدلة التي تثبت حدوث واقعة حيوية، بإعداد وثيقتين هما صحيفة تسجيل الواقعة الحيوية والتقرير الإحصائي المناظر. وصحيفة التسجيل تصبح جزءاً من ملفات التسجيل وينبغي أن تُحفظ على نحو سليم وبصفة دائمة لما لها من استخدامات عديدة؛ أما التقرير الإحصائي فإنه يقدَّم بمجرد الانتهاء من استيفائه ومراجعته للتأكد من دقته واكتماله إلى الهيئة المسؤولة عن تجهيز الإحصاءات الحيوية. وهاتان الوثيقتان هما أهم وثيقتين في عملية

---

٨٩ انظر: *Handbook on Civil Registration and Vital Statistics Systems: Developing Information, Education and Communication* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.98.XVII.4).

التسجيل المدني. وترد أدناه مناقشة لصحيفة تسجيل الواقعة الحيوية؛ أما التقرير الإحصائي فتجري مناقشته في فرع لاحق.

٣٩٨ - وفي البلدان التي يتم فيها الجمع بين وثيقة التسجيل وبيانات التقرير الإحصائي في نموذج واحد، ينبغي أن يميَّز بوضوح بين الجزء القانوني والجزء الإحصائي. وهذه المسألة لها أهمية خاصة إذا كان سيجري فيما بعد إعداد نُسخ موثّقة من الجزء القانوني لصحائف التسجيل من النماذج الموحَّدة كما يجب ألا تظهر في النُسخ الموثّقة لصحائف التسجيل البنود التي تتعلق بالأغراض الإحصائية وحدها.

٣٩٩ - وهناك حاجة إلى نصوص معيَّنة في لوائح التسجيل المدني للإشارة إلى أن أية نسخة طبق الأصل من صحيفة التسجيل لها ما لصحيفة التسجيل الأصلية من قيمة قانونية.

٤٠٠ - وقرار الأخذ بنوع معيَّن من وثائق التسجيل يمثّل مسألة هامة لأن كل نوع من الوثائق له مزايا وعيوب. وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار مقدار الحيز المتاح، وكذلك تصميم واختيار الأثاث الذي ستُحفظ فيه الوثائق، إضافة إلى خصائص الوثائق نفسها.

(أ) طرائق وأساليب إعداد صحائف تسجيل الواقعات الحيوية

٤٠١ - قد ترغب البلدان أو المناطق في اتباع واحدة من الطرائق التالية لإعداد صحائف تسجيل الواقعات الحيوية: السجل الدفتري، أو السجل ذو الصحائف المنفصلة (صحيفة واحدة)، أو بطاقة التسجيل، أو الملف المقروء إلكترونياً. ويرد فيما يلي وصف مختصر لكل طريقة من طرائق صيانة صحائف التسجيل، غير أنه من الممكن الاطلاع على أوصاف أكثر اكتمالاً في الأدلة المناظرة[٩٠،٩١،٩٢].

(أ) السجل الدفتري: في السجل الدفتري تكون نماذج التسجيل الخالية والمطبوعة مسبقاً مجلّدة معاً ككتاب بين دفّتي غلاف مُقوّى بما يجعل من الممكن استيفاء كل صحيفة تسجيل لواقعة حيوية بالتوالي حسب ترتيب الإبلاغ عنها. وعلى هذا فإن صحائف تسجيل الواقعات الحيوية تكون محفوظة بترتيب تسجيلها وليس بترتيب حدوثها. وهذا الخيار يتطلب أن تكون عملية إعداد التقرير الإحصائي عملية منفصلة. وتدوَّن في السجل معلومات مكتوبة بخط اليد، ويجب أن تُعَدّ نسخة من السجل الدفتري يدوياً كسجل احتياطي. وهذه الطريقة تزيد من احتمال حدوث أخطاء خلال عملية الاستنساخ؛

(ب) السجل ذو الصحائف المنفصلة أو بطاقة التسجيل: السجل ذا الصحائف المنفصلة وبطاقة التسجيل لهما في الأساس نفس الخصائص. والسجلان لا يختلفان إلا في الطريقة التي يتم بها فيما بعد حفظ صحائف التسجيل وتخزينها. ويتم تسجيل كل واقعة حيوية في نموذج منفصل. ومن الممكن إعداد نسخ طبق الأصل من صحائف التسجيل باستخدام ورق الكربون أو مجموعات النماذج المتعددة النسخ أو بالتصوير الضوئي. وإذا كانت السجلات ذات الصحائف المنفصلة وبطاقات التسجيل مُصمَّمة على نحو ملائم فإنه من الممكن أن تفي باحتياجات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية من المعلومات، أي أنه من الممكن أن تُستَخدَم صحائف التسجيل باعتبارها التقرير الإحصائي أيضاً إذا كان هناك تمييز بين الموضوعات القانونية والموضوعات الإحصائية وذلك حسبما هو مذكور في الفقرة ٣٩٧ أعلاه. والسجلات ذات الصحائف المنفصلة وبطاقات التسجيل يمكن حفظها كملفات وفقاً لطرائق مختلفة لحفظ الملفات: فهرس رقمي، أو فهرس أبجدي، أو فهرس زمني (حسب تاريخ الحدوث).

(ج) صحائف التسجيل الإلكترونية[٩٣] : تُعتَبَر طريقة تسجيل وحفظ صحائف التسجيل الحيوية في شكل إلكتروني طريقة حديثة تكتسب قبولا في العديد من البلدان كطريقة للتسجيل المدني تتصف بأنها مريحة وتتسم بالكفاءة وتُسهِّل أيضاً الربط بين صحائف التسجيل داخل النظام وخارجه. وملفات التسجيل الإلكترونية (أو صحائف تسجيل الواقعات الحيوية المعتَمدة على الحاسوب) تتميز على ملفات التسجيل التي تعتمد على الأوراق من نواح عديدة. غير أن هناك بعض الاعتبارات الخاصة التي ينبغي أن تحظى باهتمام خاص إذا كان النظام محوْسَباً. والمزايا الرئيسية للنظام الإلكتروني هي: تقليل الحيِّز المطلوب لتخزين الملفات بدرجة كبيرة؛ وسهولة تعديل أو تصحيح صحائف التسجيل؛ وسرعة استعادة صحائف التسجيل الفردية؛ وإمكان استخراج نُسخ موثّقة من صحائف التسجيل بطريقة آلية؛ وإمكان إدخال بيانات فردية لمعلومات قانونية وإحصائية، وهو ما يسمح بإنشاء قاعدة بيانات للتسجيل المدني شاملة للبلد؛ وإمكان وصول عدة مستخدمين إلى ملف مركزي واحد؛ ووضع فهرس هجائي و/أو زمني بطريقة آلية؛ والقيام شهرياً بعمليات لمقارنة التكرار من الملفات الرئيسية لاستعراض مدى اكتمال التغطية ودقّة بنود البيانات في الملفات؛ واشتقاق الإحصاءات الحيوية بسرعة من ملفات التسجيل (أو الملفات الإحصائية كي تقوم الهيئة المسؤولة عن الإحصاءات الحيوية بإجراء مزيد من العمليات عليها). غير أن التخطيط لاستخدام نظام إلكتروني لإعداد صحائف التسجيل يثير عدداً من المسائل التي ينبغي أخذها في الاعتبار. وفيما يلي بعضُ من أكثر تلك المسائل أهمية: احتمال وجود حاجة إلى إصدار تشريع مرن؛ وضرورة توخي العناية في تحليل وتصميم نظام الحاسوب قبل

---

[٩٠] دليل نظم وأساليب الإحصاءات الحيوية، المجلد الأول، الجوانب القانونية والتنظيمية والتقنية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.91.XVII.5).

[٩١] دليل إدارة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتشغيلها وصيانتها (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.11).

[٩٢] دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: الحوْسَبة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.10).

[٩٣] المرجع نفسه.

اتخاذ خطوات أخرى في عملية الحَوْسَبة؛ والحاجة إلى توفُّر معدات حاسوبية؛ وتكلفة المعدات؛ ومدى توفُّر البرامجيات الملائمة للنظام وتكاليف تلك البرامجيات، بما في ذلك الضوابط المتعلقة بوصول أشخاص غير مرخَّص لهم إلى الملفات وإعداد بديل ملائم للملفات وتوفير الحماية لها؛ والحاجة إلى توفير التدريب الملائم للموظفين وإلى صيانة المعدات والملفات الإلكترونية.

(ب) تخزين وحفظ صحائف تسجيل الواقعات الحيوية

'١' الحيِّز واعتبارات التخزين[٩٤]

٤٠٢ - بالنسبة للوثائق ذات الصفحات المنفصلة يتم تسجيل واقعة حيوية واحدة في كل وثيقة. ويمكن استخدام الوجه الآخر للوثيقة لطبع معلومات مثل تعليمات استيفاء الوثيقة وتعاريف الواقعات الحيوية، أو أنه ببساطة يُترك خالياً. غير أن حجم بطاقة التسجيل يكون عادة نصف حجم الصفحة المنفصلة. وحجم الصفحة في السجل الدفتري يكون نفس حجم الصفحة المنفصلة أو أكبر منه. وفي السجل الدفتري يتم عادةً تسجيل واقعتين حيويتين في كل صفحة بحيث تسجَّل واقعة واحدة في كل وجه. وليس من المستصوب تسجيل أكثر من واقعة واحدة في كل وجه من الصفحة في سجل دفتري.

٤٠٣ - وبالنسبة للنماذج المنفصلة فإن حفظها في ملفات يتطلب استخدام مجلدات ذات حلقتين أو ثلاث حلقات. وهذه الطريقة تفضَّل على طريقة تثبيت صحائف التسجيل الفردية معاً إذ أنه من الممكن رفعها بسهولة لاستخراج صور ضوئية منها وكذلك لأغراض التصديق.

٤٠٤ - ولا يمكن الاستغناء عن أرفف الكتب لتخزين السجلات الدفترية أو صحائف التسجيل المنفصلة الموضوعة في مجلدات. وتخزين صحائف تسجيل الواقعات الحيوية التي تكون في شكل بطاقات يحتاج إلى خزانات خاصة لها أدراج. والأثاث المستخدم في حفظ البطاقات يحتاج عادةً إلى حيز أكبر من الحيز الذي تحتاجه الأرفف المفتوحة التي تُستخدم في تخزين الكتب أو المجلدات.

٤٠٥ - واستخدام الوسائط الإلكترونية لوضع صحائف التسجيل في ملفات يحتاج إلى حيِّز يقل كثيراً عن الحيِّز الذي تحتاج إليه أنواع الملفات الأخرى. وتوجد حاويات صغيرة وقليلة التكلفة ومصمَّمة خصيصاً لهذا الغرض وذلك حسب نوع الوسيطة الإلكترونية المستخدمة. وينبغي أن توضع بطاقات واضحة على الملفات وعلى صناديق الملفات التي تُحفظ فيها لأن محتوياتها المعيَّنة لا يمكن التعرف عليها بسهولة.

٤٠٦ - ويجب أن يؤخذ دائماً في الاعتبار عند تحديد الاحتياجات من الحيِّز أنه بغض النظر عن طريقة التخزين المستخدمة يجب الاحتفاظ بنُسخ بديلة أو نُسخ طبق الأصل من الملفات في مكان آخر (انظر الفقرات ٤٠٧ إلى ٤١٤ أدناه).

'٢' طرق الحفظ والحماية

٤٠٧ - يجب أن تكون مسألة حفظ صحائف التسجيل واحدة من المسائل التي تحظى بأعلى درجات الأولوية في نظام التسجيل. وأنواع التخزين جميعها تنطوي على احتمال الفقد أو التلف مع مرور الوقت. وتخزين البطاقات في خزانات معدنية، وخاصة إذا كانت مغلقة بقفل، هو دون شك أكثر أماناً من تخزين الدفاتر أو المجلدات على أرفف مفتوحة. وإذا استُخدمَت أرفف مفتوحة فإنه ينبغي وضع الدفاتر والمجلدات في غرف مغلقة بعيداً عن الأماكن العامة. وأقراص الحاسوب، التي لا تكون جزءاً من الأجزاء الداخلية للحاسوب يكون من السهل وضعها في غير أماكنها الصحيحة إذا لم يُلتزم بدِقَة بإعادتها بعد كل استخدام في صندوق مُصمَّم لتخزينها.

٤٠٨ - وفترة صلاحية صحائف التسجيل الورقية أو التي تكون في شكل بطاقات هي فترة محدودة وترتبط إلى حد كبير بجودة المادة المصنوعة منها وكذلك بالبيئة المخزَّنة فيها. والرطوبة والضوء والحشرات والقوارض والنار، وكذلك عوامل البلى والتمزق البسيطة، تتسبب في تلف تلك الصحائف. ولم يتم بعد التأكد تماماً من فترة صلاحية الوسائط الإلكترونية ولو أنه من الموصى به أن يعاد نسخ الأقراص أو الشرائط على وسائط جديدة دورياً، كل سنتين أو ثلاث سنوات مثلاً. وبالنظر إلى أن المجالات المغناطيسية تُتلف البيانات المخزَّنة إلكترونياً فإنه يوصى بألا تُخزَّن الأقراص قرب أجهزة الهاتف أو المحركات الكهربائية أو الوسائل الإلكترونية وذلك لمنع تعرُّض البيانات الإلكترونية المخزَّنة للمحو.

٤٠٩ - فإن انسكاب الأغذية والمشروبات يُعَرِّض أيضاً الوثائق المخزَّنة للتلف بغض النظر عن نوع وسيلة التخزين. ولذلك فإنه يجب التشدد في منع تناول المشروبات أو المأكولات في المنطقة المحيطة بملفات صحائف التسجيل.

٤١٠ - وعند وضع الخطط المتعلقة بحماية صحائف تسجيل الواقعات الحيوية وحفظها، يجب أيضاً أن يؤخذ في الاعتبار احتمال نشوب حرائق وحدوث كوارث طبيعية، مثل الفيضانات والهزات الأرضية. وينبغي أن تُخزَّن صحائف التسجيل الورقية حسب نوع الواقعة الحيوية في دفاتر أو مجلدات حسب رقم التسجيل في منطقة محمية من العوامل الجوية ومن التعرُّض للتدمير بسبب حريق أو ظروف مناخية أو مخاطر أخرى. ويجب أن توضع معايير كي تُستخدَم في مكاتب سلطة التسجيل وفي كل مكتب تسجيل محلي.

٤١١ - والحماية تشير أيضاً إلى حماية الوثائق من السرقة وإلى وضعها في غير أماكنها الصحيحة أو تلفها. وبالإضافة إلى هذا فإن بيانات جميع أنواع الوثائق تكون عرضة للتغيير عن طريق الغش، وهو

---

[٩٤] للاطلاع على توجيهات في هذا الشأن، انظر: دليل إدارة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتشغيلها وصيانتها (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.11)، الفقرات ٣١٨ و٥٣٨ إلى ٥٤٦.

أمر غير مقبول كما يبدو. وإذا كانت صحائف التسجيل من الصحائف الورقية فإنه من الممكن تقليل التغيير عن طريق الغش إلى الحد الأدنى باستخدام نوع خاص من الورق.

٤١٢ - وبالإضافة إلى الخطوات الاحتياطية التي تُتخذ لحماية سلامة ملفات التسجيل من هذه المخاطر، أو من مخاطر غيرها، وعدم تعريضها للتلف فإنه من الضروري وضع خطة لمواجهة سيناريو أسوأ الاحتمالات، أي حدوث واقعة ضارة على الرغم من وجود ترتيبات لحماية صحائف التسجيل. وأفضل طريقة لتوقي ذلك هي أن يوضع ترتيب لاستخراج نُسخ طبق الأصل من الملفات وتخزين تلك النُسخ في مكان مختلف عن مكان تخزين الملفات الأصلية.

٤١٣ - ونُسخ الملفات أو الملفات البديلة قد تكون في شكل نُسخ ورقية من صحائف تسجيل أصلية ورقية تُستخرج وقت وضع صحائف التسجيل الأصلية في الملفات أو قد تكون نُسخاً توضع دورياً، ربما أسبوعياً أو شهرياً على حسب حجمها، على أفلام مجهرية (ميكروفيلم). ويُوصى بالانتظار لفترة سنة أو سنتين قبل تنفيذ عملية وضع صحائف التسجيل الورقية على الميكروفيلم. وهذه السياسة تتيح الوقت اللازم لإدخال الجزء الأكبر من التعديلات والتصحيحات بينما صحيفة التسجيل لا تزال في شكل صحيفة ورقية. وصحائف تسجيل الواقعات الحيوية المحفوظة على الميكروفيلم تحتاج أيضاً إلى أشكال خاصة من العناية والصيانة. وبعض مكاتب التسجيل تستخدم صوراً موضوعة على الميكروفيلم أو الميكروفيش لعملياتها اليومية التي تشمل إصدار نُسخ موثّقة؛ كما أنه يجري استخدام نسخة إضافية موضوعة على الميكروفيلم كنسخة بديلة، وقد توضع النسخ الورقية الأصلية في وحدة للمحفوظات. ويمكن عادةً استخراج نُسخ من الملفات الإلكترونية بسهولة وسرعة بواسطة الحاسوب. ومن الممكن أيضاً أن يُنظر في خيار التخزين على أقراص ضوئية. والعوامل التي ستُحَدِّد أفضل مجموعة من خيارات البدائل هي مدى توفر الموارد ومستويات الأعطال التي سيتعرض لها الحاسوب واعتبارات محلية أخرى.

٤١٤ - وبغض النظر عن الوسيطة المستخدمة لإعداد ملفات بديلة فإن هناك حاجة إلى وضع إجراءات لاستكمال الملفات البديلة كي تظهر فيها الإضافات أو التعديلات أو الإلغاءات أو التغييرات الأخرى التي تُجرى على الأصل أو على نُسخ صحائف التسجيل المستخدمة في تنفيذ العمليات بحيث يكون من الممكن تجميع الملفات الأصلية بدقّة إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

'٣' التكلفة

٤١٥ - من ناحية المبدأ، تُعتَبَر بطاقات التسجيل أكثر تكلفة من السجل الدفتري أو السجل ذي الصحائف المنفصلة وذلك لأنها تتطلب نوعية خاصة من الورق. وبالإضافة إلى هذا فإن حفظ البطاقات يحتاج إلى أثاث مرتفع التكلفة. ومن ناحية أخرى فإن السجلات الدفترية قد تحتاج إلى أن تُجلَّد من وقت لآخر لأنها تتعرض للتلف نتيجة للاستخدام اليومي. كذلك فإن الدفاتر تحتاج إلى أوراق إضافية لفتحها وإقفالها ولفهرستها. وعلاوة على هذا فإن الدفتر قد تُترك فيه صفحات كثيرة دون استخدام لأن الدفتر يُقفل عادةً في نهاية كل سنة تقويمية. وقد يكون من السهل ترتيب البطاقات حسب طريقة معيَّنة لوضعها في الملفات. والسجلات الدفترية وصحائف التسجيل المنفصلة التي تُحفظ في مجلدات تحتاج إلى فهارس إضافية وإلى قدر كبير من العمل الإضافي والتكلفة لإعداد تلك الفهارس. وفي الأجل الطويل قد تكون تكلفة نظام البطاقات أقل فعلياً من تكلفة نظام الدفاتر أو نظام المجلدات ذات الصحائف المنفصلة. غير أن احتمال وضع البطاقات في غير أماكنها الصحيحة يؤدي في كثير من الأحيان إلى مشكلات صعبة وذلك على خلاف السجلات الدفترية أو المجلدات ذات الصحائف المنفصلة. وإعداد الملفات الإلكترونية يتطلب، إضافة إلى صناديق التخزين المنخفضة التكلفة نسبياً، حاسوباً ومعدات طرفية للحاسوب مثل الطابعة وربما الماسحة. وما لم يكن حجم الواقعات الحيوية مرتفعاً بدرجة كبيرة فإنه يمكن استخدام الحاسوب في تطبيقات أخرى لخفض تكاليف التسجيل ولو أنه من المفضل أن يُخصَّص نظام حاسوبي لهذه العمليات إذا أمكن ذلك. وتكلفة الحواسيب والمعدات المتعلقة بها آخذة في الانخفاض بسرعة؛ وقد يَثبُت عند أخذ جميع عناصر التكاليف في الاعتبار أن النظام الإلكتروني لإعداد الملفات هو أكثر البدائل فعالية من حيث التكلفة.

'٤' مرونة التداول

٤١٦ - من الممكن تخزين واستعادة البطاقات وصحائف التسجيل المنفصلة وصحائف التسجيل الإلكترونية كل على حدة، كما أنه من الممكن تداولها بمرونة أكبر من مرونة تداول صحائف التسجيل الدفترية. ومن أمثلة تلك المرونة ما يلي:

(أ) لا توجد حاجة إلى إجراء عمليات مثل فتح وإقفال الدفاتر وإعداد فهرس لكل دفتر؛

(ب) يمكن استيفاء صحائف التسجيل التي تكون على شكل بطاقات أو صحائف منفصلة باستخدام آلة كاتبة أو وسيلة ميكانيكية أخرى؛ كما أن صحائف التسجيل الإلكترونية تُستوفى باستخدام لوحة مفاتيح مماثلة للوحة المفاتيح المستخدمة في الآلة الكاتبة. وهذه الطريقة تُعجِّل عملية التسجيل وتُقلِّل المشكلة الكبيرة التي ترتبط دائماً بصعوبة قراءة كتابة خط اليد في السجل الدفتري أو تلغي تلك المشكلة؛

(ج) يمكن بسهولة استخراج نُسخ بالتصوير الضوئي من البطاقات والنماذج المنفصلة لتعجيل عملية إصدار شهادات موثّقة، في حين أنه يمكن استخدام الملفات الإلكترونية مباشرةً لطباعة شهادات موثّقة حسب الحاجة؛ في حين أن الدفاتر، من ناحية أخرى، لا تسمح باستخراج صور ضوئية من صحائف التسجيل الفردية؛

(د) من الممكن استيفاء نُسخ متعددة من صحائف التسجيل في وقت واحد عند استخدام البطاقات أو صحائف التسجيل المنفصلة، حسب نوع الورق المستخدم، في حين أن هذه الإمكانية لا تتاح عند استخدام السجل الدفتري. ومع أنه ليس من الممكن استيفاء نُسخ متعددة مع إعداد صحائف التسجيل الإلكترونية فإن استخراج نُسخ من الملفات بعد ذلك يكون سهلاً وسريعاً.

'٥' الحاجة إلى تخزين وحفظ صحائف تسجيل الواقعات الحيوية مركزياً

٤١٧ - صحائف تسجيل الواقعات الحيوية هي وثائق قانونية يحتاج إليها الأفراد والمجتمع على مدى فترات زمنية طويلة من أجل مجموعة متنوعة من الأغراض. ويجب أن تُخزَّن وتُحفظ صحائف تسجيل الواقعات الحيوية على نحو مناسب لتسهيل استعادتها. وفي كثير من الأحيان لا تكون هناك طريقة لإعادة تجميع جميع المعلومات التي تتضمنها تلك الوثائق بعد مرور فترة زمنية طويلة على حدوث الواقعة إذا ما فُقدت صحائف التسجيل الأصلية أو نُسَخ منها أو تعرضت للتلف. وإضافة إلى هذا فإنه إذا كانت هناك حاجة إلى نُسخ من صحيفة تسجيل ولا يكون مُقدِّم الطلب على علم بمكان الملف الذي أودعت فيه فإن تحديد مكان صحيفة التسجيل قد يكون أمراً بالغ الصعوبة. ووضع جميع صحائف تسجيل الواقعات الحيوية للبلد في ملف مركزي محفوظ في ظروف آمنة مع وجود نُسخ بديلة محفوظة في مكان أمين آخر من شأنه أن يُقلّل إلى الحد الأدنى احتمال فقد صحائف تسجيل يتعذر إيجاد بديل لها، كما أنه يسهّل الوصول إلى تلك الصحائف. وإذا حُفظت الملفات الثانوية، أو البديلة، في مكان منشئها المحلي فإن مكاتب التسجيل المحلية تكون هي أماكن التخزين البعيدة عن الموقع التي يمكن الرجوع إليها وطلب مساعدتها في إعادة تجميع الملف المركزي عند الضرورة.

(ج) تخزين وحفظ وثائق التسجيل الأخرى ذات الصلة

٤١٨- يجب أن تكون طريقة حماية وحفظ الوثائق الإضافية، مثل أوامر المحكمة وأوراق التبنّي والأدلة الوثائقية المقدَّمة لتصحيح أخطاء وإسقاطات، هي نفس طريقة حماية وحفظ صحائف تسجيل الواقعات الحيوية التي تتعلق بها تلك الوثائق.

(د) سياسات موصَى بها للإذن بالكشف عن معلومات فردية واردة في صحائف تسجيل واقعات حيوية

٤١٩ - ينبغي أن يكون من السياسات المنصوص عليها في القانون أو في اللوائح ألا يُكشف عن معلومات فردية واردة في صحائف تسجيل واقعات حيوية إلا لأشخاص مأذون لهم تحديداً مثل أمين السجل نفسه أو أحد الأقرباء المقربين، مثل الزوجة أو الزوج أو أحد الأبوين أو أحد الأبناء، أو شخص آخر له مصلحة مباشرة ومحدَّدة فيما يتعلق بالواقعات الواردة في صحيفة التسجيل[٩٥].

٤٢٠ - والإجراءات المتعلقة بتبادل الملفات مع هيئات رسمية أخرى مأذون لها بذلك، وهي إجراءات تشمل فرض قيود على استخدام الملفات والسماح بالكشف عن معلومات واردة فيها، ينبغي أن تُحدّد مقدماً في وثيقة يشترك في التوقيع عليها الأمين العام للسجل ورئيس الهيئة المشاركة[٩٦].

٤٢١ - وبالمثل فإن طلبات الكشف لأغراض البحث عن المعلومات الواردة في صحائف تسجيل الواقعات الحيوية والتي تكشف عن هويَّة أفراد أو مؤسسات ينبغي أن تُقدَّم إلى الأمين العام للسجل كي يوافق عليها. وينبغي أن تكون الموافقات مستندة إلى الالتزام بالمعايير المتعلقة بالكشف عن المعلومات والتي ينبغي أن تُحدَّد بوضوح في اللوائح[٩٧].

(هـ) محتويات صحائف تسجيل الواقعات الحيوية

٤٢٢ - يجب أن تحقق محتويات وثائق تسجيل الواقعات الحيوية الاشتراطات التي ينص عليها قانون التسجيل. وينبغي كحد أدنى أن ينطوي النهج المتَّبع على ألا يُدرَج سوى المعلومات الكافية لتوفير دليل قانوني على حدوث واقعة ما، أي الخصائص الشخصية وتاريخ حدوث الواقعة ومكانه. غير أنه من الممكن أن تُستخدم محتويات صحيفة تسجيل الواقعة الحيوية ليس فقط للأغراض القضائية بل أيضاً للأغراض الإحصائية. وفي هذه الحالة يجب أن تُدرج البيانات الإحصائية والبيانات القانونية في صحيفة التسجيل (ترد في الفصل ثانياً قائمة تفصيلية بالبنود المقترحة وتعاريف لتلك البنود لغرض إعداد التقارير الإحصائية).

٤٢٣ - والموضوعات التالية هي موضوعات موصى بإدراجها في صحائف تسجيل الولادات والوفيات وواقعات الزواج كبنود منفصلة، بما يمثل وثيقة قانونية في حدها الأدنى، أو مقترنة بالبنود الإحصائية التي ترد قائمة بها في الفصل ثانياً. وواضح أن بعض البنود تحقق غرضاً مزدوجاً وترد هنا وفي قائمة البنود الإحصائية، وهي بنود لها أهميتها في تحديد الأوصاف القانونية لواقعة ما ولظروفها، كما أنها ضرورية بالنسبة للعرض والتحليل الإحصائيين أيضاً. ومن الممكن استنتاج الموضوعات القانونية الموصى بها للواقعات الحيوية الأخرى من الموضوعات المدرجة هنا (مثلاً بالنسبة للوفيات الجنينية ينبغي استخدام موضوعات من القوائم المتعلقة بالولادات الحيَّة إضافة إلى موضوعات من القوائم المتعلقة بالوفيات؛ ويمكن استنتاج موضوعات

---

[٩٥] للاطلاع على توجيهات تفصيلية، انظر: دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: سياسات وبروتوكولات الكشف عن السجلات الفردية وحفظها بالأرشيفات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.6).

[٩٦] المرجع نفسه.

[٩٧] المرجع نفسه.

لصحيفة تسجيل الطلاق من الموضوعات المدرجة في صحيفة تسجيل الزواج).

(١) صحيفة تسجيل ولادة حيَّة

خصائص صحيفة التسجيل

اسم مكتب التسجيل المدني المحلي ورمزه الجغرافي

رقم صحيفة التسجيل

تاريخ التسجيل

خصائص الطفل

الاسم

الجنس

الرقم الشخصي المخصَّص

خصائص الواقعة

تاريخ ووقت الحدوث

مكان الحدوث

نوع الولادة (أي أن الذُرِّية مولود واحد أو توائم)

الشخص المشرف على الولادة (أي الشخص الذي ساعد الأم في وضع مولود حي)

خصائص الأم

الاسم

الرقم الشخصي

العمر أو تاريخ الميلاد

محل الإقامة المعتاد

الجنسية/الطائفة العرقية أو المواطَنة

محل الميلاد

الحالة الزواجية

خصائص الأب

الاسم

الرقم الشخصي

العمر أو تاريخ الميلاد

محل الإقامة المعتاد

الجنسية/الطائفة العرقية أو المواطَنة

محل الميلاد

الحالة الزواجية

خصائص المُبلِّغ

الاسم

الرقم الشخصي (اختياري)

محل الإقامة المعتاد

العلاقة بالطفل

الوثائق المقدمة من المُبلِّغ

شهادة طبية صادرة عن طبيب أو قابلة (أو، بدلاً من ذلك، أسماء شهود الواقعة وأرقام تحديد هويتهم)

الملاحظات والتوقيعات

توقيع المُبلِّغ وتوقيع أمين السجل المحلي

مكان لإدراج التدوينات التكميلية والملاحظات وللأختام الرسمية

(٢) صحيفة تسجيل وفاة

خصائص صحيفة التسجيل

اسم مكتب التسجيل المدني المحلي ورمزه الجغرافي

رقم صحيفة التسجيل

تاريخ التسجيل

خصائص المتوفي

الاسم

الرقم الشخصي

الجنس

العمر عند الوفاة أو تاريخ الميلاد

محل الإقامة المعتاد

الجنسية/الطائفة العرقية أو المواطَنة

محل الميلاد

الحالة الزواجية

خصائص الواقعة

تاريخ ووقت الحدوث

مكان الحدوث

سبب الوفاة

خصائص المُبلِّغ

الاسم

الرقم الشخصي (اختياري)

محل الإقامة المعتاد

العلاقة بالمتوفي

الوثائق المقدَّمة من المُبلِّغ

نوع الشهادة الموثَّقة والشخص الذي وثَّق سبب الوفاة

أسماء الأشخاص الذين شهدوا على حدوث الوفاة وأرقام تحديد هويتهم

الملاحظات والتوقيعات

توقيع المُبلِّغ وتوقيع أمين السجل المحلي

مكان لإدراج التدوينات التكميلية والملاحظات وللأختام الرسمية

(٣) صحيفة تسجيل زواج

خصائص صحيفة التسجيل

اسم مكتب التسجيل المدني المحلي ورمزه الجغرافي

رقم صحيفة التسجيل

تاريخ التسجيل

خصائص العروس والعريس (بنود منفصلة لكل منهما)

الاسم

الرقم الشخصي

الحالة الزواجية السابقة

عدد الزيجات السابقة

العمر أو تاريخ الميلاد

محل الإقامة المعتاد

الجنسية/الطائفة المرقية أو المواطَنة

محل الميلاد

خصائص الواقعة

تاريخ الحدوث

مكان الحدوث

نوع الزواج (مثلاً، مدني أو ديني أو عرفي، أو غير ذلك)

الشهود

الأسماء

محل الإقامة

الملاحظات والتوقيعات

توقيعات العروس والعريس والشهود وأمين السجل المحلي

مكان لإدراج التدوينات التكميلية والملاحظات وللأختام الرسمية

(و) ترقيم صحائف تسجيل الواقعات الحيوية

٤٢٤ - ينبغي ترقيم كل نوع من صحائف التسجيل ترقيماً متسلسلاً على أساس سنوي. وينبغي أن يُفتَح السجل الدفتري في ١ كانون الثاني/يناير ويُغلق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، في حين يمكن تجميع ملف ذي صحائف منفصلة بعدد معيَّن من صحائف التسجيل (٢٠٠ صحيفة تسجيل لكل سجل، مثلاً). واستخدام نظام للترقيم له ضرورة لتحديد صحيفة التسجيل لكل واقعة. وهذا يمثل أحد عناصر البحث عن صحيفة التسجيل وإعداد فهرس.

٤٢٥ - وبالنسبة للبلدان التي تستخدم نظام الرقم الشخصي أو تعتزم إنشاء نظام من هذا القبيل يمكن تخصيص رقم معيَّن لكل فرد، ومن الأفضل أن يتم ذلك وقت تسجيل ولادته أو عند إدراجه في ملفات التسجيل لأول مرة (الأجانب المقيمون، مثلاً). ويمكن استعمال هذا الرقم بعد ذلك في جميع صحائف تسجيل الواقعات الحيوية التالية التي تحدث للشخص المعني أو الأشخاص المعنيين. وإذا كان بلد ما يرغب في استخدام هذا الرقم كرقم خاص لتحديد الهويَّة فإنه يمكن استخدامه لمجموعة كبيرة من الوثائق الأخرى التي يحصل عليها الفرد طوال فترة حياته (مثل جواز السفر، ورخصة القيادة، والضمان الاجتماعي، وغير ذلك). ومن الممكن أن يتألف ذلك الرقم من سلسلة من الأرقام المستَمَدة من بيانات مختلفة تنفرد بها الواقعة الحيوية المحدَّدة، بما في ذلك رمز للموقع الجغرافي الذي حدثت فيه الواقعة، ورقم لتاريخ حدوث الواقعة، والرقم المسلسل لصحيفة التسجيل في السجل[٩٨، ٩٩].

٤٢٦ - ونظام الترقيم هذا له مزايا حتى في البلدان التي لا تستخدم نظام الرقم الشخصي. وعندما يظهر ذلك الرقم على صحائف التسجيل، الأصلية والنُسخ على حد سواء، فإنه يفيد كوسيلة سريعة لتحديد مكتب التسجيل المحلي وتاريخ الحدوث والمكان المتسلسل لصحيفة التسجيل في الملفات. ونظام الترقيم هذا قد يساعد أيضاً في الكشف عن صحائف التسجيل المزيفة أو التي جرى إدخال تغييرات غير صحيحة عليها وذلك إذا كان الرقم غير متسق مع البيانات الأخرى الواردة في صحيفة التسجيل. غير أن ينبغي توفير ضمانات لمنع إساءة استخدام هذا الرقم من جانب أشخاص آخرين كوسيلة لانتهاك السريَّة[١٠٠].

---

[٩٨] انظر: دليل نظم وأساليب الإحصاءات الحيوية، المجلد الأول، الجوانب القانونية والتنظيمية والتقنية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.91.XVII.5)، الفقرات ٢١٨ إلى ٢٢١؛ ودليل إدارة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: وتشغيلها وصيانتها (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.11)، الفقرتان ٣١٥ و٣١٦.

[٩٩] انظر: دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: الحَوْسَبة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.10)، الفقرات ١٢١ إلى ١٣٦.

[١٠٠] انظر: دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: سياسات وبروتوكولات الكشف عن السجلات الفردية وحفظها بالأرشيفات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.6).

٤٢٧ - والعدد الفعلي للأرقام التي يتكون منها الرقم الشخصي يعتمد على عدد البنود الممثلة وعدد الأرقام اللازمة لتمثيل كل بند، وكذلك على عدد الواقعات التي تحتاج إلى ترقيم كل سنة. وإتاحة إمكانية استيعاب الحد الأقصى لهذا العدد لها أهمية خاصة إذا كان تجهيز البيانات سيتم إلكترونياً في نظام التسجيل المدني أو في نظام الإحصاءات الحيوية.

٧ - التدوينات التكميلية (الإضافات) في صحائف تسجيل الواقعات الحيوية

٤٢٨ - ينبغي أن تعكس صحيفة التسجيل المدني الحالة المدنية للشخص المسجَّل. وإذا تغيرت هذه الحالة أو تغير اسم الشخص فإنه ينبغي تغيير الصحيفة لإظهار هذا التغيير. وهذه هي الخاصية الدينامية لصحيفة التسجيل التي سبقت الإشارة إليها (انظر الفقرة ٣٩٦ أعلاه).

٤٢٩ - وواقعات الطلاق وإبطال الزواج والتفريق القضائي بين الزوجين تقتضي إدراج تدوينات تكميلية في صحيفة تسجيل الزواج عندما يقدم المُبلِّغ الحكم القضائي المتعلق بأي من تلك الواقعات. وحينما تحدث الواقعات المذكورة أعلاه في مكان غير محل تسجيل الزواج ويكون من المتعيَّن تسجيل الواقعات حسب مكان الحدوث، ينبغي اتخاذ الترتيبات اللازمة لإخطار المحل الأصلي لتسجيل الزواج بتلك التغييرات بحيث يكون من الممكن إدخال التدوينات التكميلية ذات الصلة في صحيفة تسجيل الزواج.

٤٣٠ - وينبغي أن يشار في صحيفة تسجيل الولادة إلى حقيقة حدوث الوفاة، وخاصة بالنسبة للرُضَّع والأطفال، وذلك كوسيلة لاتقاء نوع من أنواع الغش في استخدام نُسخ من صحيفة تسجيل الولادة، إذ أن بعض الأفراد يسعون إلى الحصول على إثباتات هويَّة مُزيَّفَة. وصحيفة تسجيل الولادة مُعَرَّضة، بصفة خاصة، لهذا النوع من إساءة الاستخدام لأن الهيئات تقبلها كوثيقة لتحديد الهويَّة.

٤٣١ - وبالمثل فإن تسجيل واقعات الاعتراف بالشرعية وإضفاء الشرعية والتَّبني وتغيير الاسم (الأسماء) وتغيير اللقب (الألقاب) يقتضي إدراج تدوينات تكميلية في صحيفة تسجيل الولادة المناظرة. ولذا فإن بعض البلدان قد تختار عدم إعداد صحائف فردية منفصلة لتلك الواقعات، فيما عدا واقعات التَّبني إذ أنه يتعيَّن أن تظل سرِّية بالنسبة للشخص المتبَّنى[١٠١].

٤٣٢ - وينبغي أن يكون إدراج أية تدوينات تكميلية في صحائف التسجيل المدني بإذن من المحكمة، أو أن تُدرج تلك التدوينات فقط في حالة ما إذا كان مسموحاً بذلك وفقاً للائحة أو لتعليمات إدارية أخرى.

٤٣٣ - ويجب أن يكون إدخال إضافات أو تغييرات على صحائف التسجيل بطريقة لا تؤدي إلى تغيير أي بند من بنود البيانات الأصلية. ولذلك فإنه من المهم للغاية أن يسمح تصميم صحيفة التسجيل بوجود مكان كاف لإدخال تلك الإضافات. وعلاوة على هذا فإنه من المهم أن تجرى التغييرات من نسختين بحيث يكون من الممكن تقديم نُسخ إلى وحدة المحفوظات المركزية وإلى وحدات المحفوظات الأخرى. والطرائق المستخدَمَة لإدخال إضافات أو تغييرات في صحائف التسجيل الإلكترونية قد تكون مختلفة مع أن المبادئ المُطبَّقة هي نفس المبادئ المُطبَّقة في حالة صحائف التسجيل الورقية. ومن الممكن إدخال تدوينات إضافية في الحاسوب أو الملفات القرصية مباشرة في جزء من صحيفة التسجيل مُصَمَّم لإضافة التدوينات. ومن الممكن إدخال تدوينات إضافية في ملفات صحائف التسجيل الموضوعة على الميكروفيلم بوضع لَفَّة ميكروفيلم منفصلة. ويجب بعد ذلك تحديد طريقة لتوجيه الباحث إلى موقع صحيفة التسجيل التي أضيفت إليها بيانات في لفة الميكروفيلم الجديدة[١٠٢].

٨ - إدخال تعديلات (تصويبات) على صحائف تسجيل الواقعات الحيوية[١٠٣]

٤٣٤ - قد يحتاج الأمر إلى إدخال تعديلات على صحائف التسجيل المدني إذا ما تبين أن تلك الصحائف تتضمن أخطاء كتابية أو أخطاء أخرى تكون قد حدثت وقت التسجيل. وينبغي النص في قانون ولوائح التسجيل على تصحيح الأخطاء وتحديد الأشخاص الذين يحق لهم القيام بذلك والظروف التي يمكن فيها إدخال التصويبات.

(أ) سلطة إجراء التعديلات (التصويبات)

٤٣٥ - توجد ثلاثة مصادر للسلطة التي يمكن من خلالها إجراء التصويبات:

(أ) قد تكون للمحاكم التي لها الاختصاص الملائم وحدها سلطة إجراء تعديلات على صحائف التسجيل وخاصة إذا كانت التصحيحات تنطوي على جوانب قانونية للتسجيل، مثل تواريخ الحدوث. وفي حالة وجود بعض الأسئلة أو الخلافات بشأن صحة بعض البيانات ولا يكون واضحاً أن الفرق يرجع إلى خطأ غير مقصود أو إلى خطأ كتابي فإنه يجب ألا تُجرى التصحيحات إلا بعد صدور قرار قضائي. غير أن الإجراءات القضائية تكون بصفة عامة بطيئة ومعقدة ومرتفعة التكلفة. وفي إطار هذا النوع من الترتيبات يكون تصحيح الأخطاء في صحائف التسجيل عملية صعبة؛

---

[١٠١] انظر: دليل إدارة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتشغيلها وصيانتها (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.11)، الفقرة ٥٠٤ والفقرتان ٥٠٧ و٥٠٨ والفقرة ٥١٠.

[١٠٢] المرجع نفسه، الفقرات ٥٠٥ إلى ٥١١.

[١٠٣] المرجع نفسه، الفقرات ٤٩٦ إلى ٥٠٣.

(ب) قد يكون إجراء التعديلات من سلطة إدارة التسجيل المدني نفسها. وهذا النوع من الترتيبات يجعل عملية تصحيح الأخطاء أبسط وأسرع وأقل تكلفة. وهيئة التسجيل المدني لها مصلحة محدَّدة في أن يكون التسجيل متسماً بالدقة والصحة. وهذا الترتيب يتيح فرصة أخرى لأن تقوم الهيئة المركَزية بالإشراف على أعمال أمناء السجل المحليين؛

(ج) قد تُمنح سلطة إجراء التعديلات بالجمع بين النهجين المذكورين أعلاه، أي باستخدام إجراء إداري لتصحيح الأخطاء الواضحة والسير في عملية قضائية عندما يكون لإجراء التصحيحات آثار قانونية أو يكون متعلقاً بمسائل متنازَع عليها.

(ب) طرق إجراء التعديلات (التصويبات)

٤٣٦ - من الممكن إجراء تصويبات على صحائف التسجيل (خلاف الصحائف الإلكترونية) باستخدام طريقة من طريقتين بديلتين:

(أ) تتمثل الطريقة الأولى في إدخال المعلومات الناقصة أو المصوَّبة في صحيفة تسجيل الواقعة الحيوية وعدم ترك ما يشير إلى البيانات التي جرى تصحيحها؛

(ب) تتطلب الطريقة الثانية إعداد صحيفة تسجيل جديدة تتضمن البيانات المصوَّبة أو المضافة مع الإشارة إلى صحيفة التسجيل الأصلية كمرجع تقاطعي.

٤٣٧ - وتتمثل المبادئ الأساسية التي يتعيَّن اتباعها عند معالجة التعديلات (التصويبات) التي تُجرى على صحائف التسجيل الحيوية في أنه ينبغي الحفاظ على أية معلومات "قديمة" أو لم تعد منطبقة (بما في ذلك حقيقة أن بنداً قد تُرك حالياً في الأصل). وينبغي أن تكون سلطة التسجيل قادرة دائماً على الرجوع إلى المعلومات الأصلية إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

٤٣٨ - ويمكن إجراء تصويبات على صحائف التسجيل الإلكترونية بطريقة مماثلة للطريقة الثانية لتصحيح صحائف التسجيل الورقية الموصوفة أعلاه وذلك بتوفير مكان في كل صحيفة تسجيل إلكترونية للإشارة إلى ما إذا كانت صحيفة التسجيل "عاملة" (أي يمكن الرجوع إليها ونسخها) أو أنها "لاغية". وينبغي أن تكون أية صحيفة تسجيل لاغية مُتضمِّنة للرقم المسلسل لصحيفة التسجيل التي حلَّت محلها، كما ينبغي أن تكون صحيفة التسجيل الإلكترونية البديلة مُتضمِّنة إشارة إلى رقم صحيفة التسجيل الأصلية. وإذا كانت تكنولوجيا الأقراص الضوئية مُستخدَمة لتخزين صحائف تسجيل الواقعات الحيوية فإن هذه التكنولوجيا تتيح مسح صحيفة تسجيل مُعَدَّلة حتى المكان التالي للمكان الذي حُفظت فيه صحيفة التسجيل الأصلية. ويتم الاحتفاظ بالأصل على القرص نفسه. وينبغي أن يُترك مكان على القرص للسماح بإجراء تعديلات على صحائف التسجيل التي سُجِّلت وحُفظت بعناية[١٠٤].

٤٣٩ - وينبغي أن تُجرى أية تصويبات في صحيفة التسجيل الحيوية، أيّاً كانت الوسيطة المستخدَمة، بطريقة تجعل من الممكن تعديل أية نسخة، سواء كانت عاملة أو للحفظ، كي تعكس التغييرات. وهذا يتطلب أن يكون إدخال التغييرات من نسختين بحيث يكون من الممكن تقديم التغييرات إلى جميع المواقع التي تحتفظ لديها بنسخ عاملة أو بنسخ للحفظ في الملفات.

٩ - توصيات بشأن إصدار نُسخ موثّقة من صحائف التسجيل الحيوية

٤٤٠ - يُعتبر إصدار شهادات تسجيل للأغراض القانونية والإدارية المختلفة وللأغراض الأخرى وظيفة هامة من وظائف أمناء السجل المدني. وكل شهادة مأخوذة من صحائف تسجيل جرى تسجيلها وتخزينها وحفظها بعناية تمثل دليلاً على صحة ما تتضمنه من بيانات في المحاكم والمكاتب العامة. وبالنظر إلى أن شهادات تسجيل الواقعات الحيوية لها طبيعة الإثبات فإنه ينبغي أن يتضمن التشريع المتعلق بالتسجيل المدني تحديداً لطريقة إصدار تلك الشهادات. وعلى سبيل المثال فإنه قد يكون مطلوباً أن تكون الشهادات عبارة عن نُسخ كاملة ومستوفاة من صحيفة التسجيل المحفوظة في الملف وأن تصدر تلك الشهادات كنُسخ ضوئية أو كنُسخ مكتوبة باليد أو مطبوعة بواسطة قارئة/طابعة للميكروفيلم أو كنُسخ مستخرَجة من الحاسوب وذلك باستخدام ورق خاص مأمون لمنع الغش. وكبديل فإن القانون قد يحدِّد أن تكون البيانات المستخرجة من صحيفة التسجيل مقتصرة على بنود معيَّنة وأن يتم إعداد الشهادة باستخدام واحدة من الطرائق المذكورة أعلاه. وقد تبين أنه حتى إذا كانت بنود معيَّنة هي التي تظهر وحدها في الشهادة من الممكن استخراج نُسخ بالتصوير الضوئي عن طريق استخدام غطاء يحجب البنود غير المطلوبة شريطة أن يكون ذلك قد أُخذ في الاعتبار عند وضع الترتيب الأصلي لصحيفة التسجيل.

٤٤١ - وبصفة عامة فإن الشهادة قد تكون:

(أ) نسخة طبق الأصل من المعلومات الواردة في صحيفة تسجيل الواقعة الحيوية بحيث تُنسخ تلك المعلومات في نموذج خاص وتكتب باليد أو على الآلة الكاتبة؛

(ب) نسخة دقيقة من صحيفة التسجيل الأصلية، أو من أجزاء منتقاة منها، مستخرَجة بمعدات خاصة للتصوير الضوئي؛

(ج) ناتج مطبوع بمعدات ميكانيكية أو حاسوبية. وفي حالة استخراج نُسخ من صحائف التسجيل الأصلية ينبغي الحرص على تلافي حدوث أخطاء. وهذه الطريقة تكون أبطأ من طريقة استخراج

---

[١٠٤] المرجع نفسه، الفقرة ٥١١.

نُسخ ضوئية ولكنها قد تكون الطريقة الوحيدة التي يمكن تطبيقها إذا كانت المعدات اللازمة غير متوفرة. وبالإضافة إلى هذا فإن الاستنساخ يجعل من الممكن تحسين قابلية المعلومات الأصلية للقراءة عندما تكون حالة صحائف التسجيل سيئة بدرجة تجعل استخراج نُسخ بالتصوير الضوئي أمراً متعذراً. ومن ناحية أخرى فإن هناك إمكانية لأن تؤدي هذه الطريقة إلى تفسير البيانات التي تصعب قراءتها تفسيراً شخصياً.

٤٤٢ - ولمنع الغش والتزوير ينبغي، إذا أمكن، أن يُستخدم للشهادات ورق مأمون (ورق أُعد خصيصاً بحيث يكشف بسهولة عن حدوث محو)، ولو أن استخدام ذلك الورق يؤدي إلى زيادة التكلفة. ويوجد ورق له أحرف مطبوعة طباعة غائرة (أحرف بارزة مثل الأحرف الموجودة على الشيكات السياحية) لدى عدد محدود من الشركات التي تُنتج هذه الوثائق. وينبغي أن تُرقم هذه النماذج بأرقام مسلسلة لمراقبة استخدامها[١٠٥]. وفي حالة عدم استخدام النسخ الضوئي فإنه يمكن استخدام نماذج خالية مطبوعة مسبقاً، غير أنه ينبغي أن تُرقم تلك النماذج مسبقاً وأن يجرى مراقبتها ومتابعتها بعناية. وعلى أي حال فإنه ينبغي التصديق على كل شهادة بأن يوقّع عليها أمين السجل المدني أو أشخاص آخرون معيَّنون من العاملين في نظام التسجيل المدني. ووضع خاتم رسمي بحروف بارزة فوق التوقيع أو في مكان آخر على الشهادة يعزّز صحة الشهادة ويجعل إعداد وثائق مزيفة أمراً أكثر صعوبة.

٤٤٣ - وينبغي الحرص على ضمان ألا تُتاح إمكانية الإطلاع على نُسخ صحائف التسجيل إلا للأشخاص المُرخَّص لهم بذلك. وعلى سبيل المثال فإنه يُوصى بألا تصدر نُسخ موثّقة من صحائف التسجيل الحيوية إلا للشخص المُبَلِّغ، أو زوجة المُبَلِّغ أو زوج المُبَلِّغة، أو أطفاله أو أبويه أو الوصي أو الممثل المُخَوَّل لأي منهم. ويمكن الترخيص لأشخاص آخرين بالحصول على نُسخ عند تقديمهم ما يُثبت أن صحيفة التسجيل لازمة لتحديد حقوقهم في الممتلكات الخاصة أو لحماية تلك الحقوق[١٠٦].

٤٤٤ - ومن الممكن أن يُسمح أيضاً في ظروف خاضعة للسيطرة بالإطلاع على المعلومات الواردة في صحائف التسجيل الحيوية لأغراض إدارية رسمية. ومن الممكن أن تُقدَّم للهيئات الرسمية، بُناء على طلب إلى أمين السجل، نُسخ من صحائف التسجيل أو البيانات شريطة أن يكون استخدام المعلومات مقتصراً على أداء تلك الهيئات لواجباتها الرسمية وأن يكون الكشف عن أية معلومات قد تُحَدِّد هويَّة أي شخص (أو مؤسسة) منصوصاً عليه تحديداً في القانون أو في لائحة أو في اتفاق مكتوب مع المسجِّل العام[١٠٧]. وبالمثل فإن الحصول على المعلومات الواردة في صحائف التسجيل الحيوية لأغراض إجراء البحوث قد يُسمَح به شريطة أن يُنَص في القانون واللوائح على ضمانات كافية لحماية سرية الأشخاص المعنيين[١٠٨].

١٠ - الربط بين صحائف تسجيل الواقعات الحيوية في نظام التسجيل

٤٤٥ - يُعتَبَر أن الربط بين صحائف التسجيل في نظام التسجيل له غرض إحصائي وغرض إداري. وأفضل توضيح لذلك هو ربط صحائف تسجيل وفيات الرُضَّع بصحائف تسجيل الولادات عن طريق مضاهاة صحائف تسجيل وفيات الرُضَّع الموجودة في ملف الوفيات بصحيفة التسجيل المناظرة الموجودة في ملف الولادات الحيَّة. ومن شأن مضاهاة هذين النوعين من صحائف التسجيل والربط بينهما توفير معلومات من صحيفة تسجيل الولادة، مثل الوزن عند الولادة والفترة التي انقضت منذ بداية الحمل وخصائص أخرى للأم والرضيع عند الولادة، وهي معلومات يمكن الجمع بينها وبين المعلومات التي توفرها صحيفة تسجيل الوفاة، وخاصة سبب، أو أسباب، الوفاة. والجمع بين بيانات من هذين النوعين من صحائف التسجيل يوفّر مجموعة من البيانات تنطوي على معلومات إحصائية أكثر قيمة من المعلومات التي يمكن الحصول عليها من كل ملف من الملفين بشكل منفصل. وبالإضافة إلى هذا فإن نوعية نظام التسجيل المدني يمكن تحسينها من مثل هذا الربط بتحديد الوفيات غير المسجَّلة وتحديد أوجه عدم الاتساق في الإبلاغ عن البنود التي تظهر في صحيفة تسجيل الولادة الحيَّة وصحيفة تسجيل الوفاة معاً.

٤٤٦ - ومن الممكن أيضاً أن يكون ربط صحائف تسجيل وفيات الرُضَّع بصحائف تسجيل الولادات وسيلة لمنع استخدام معيَّن لصحائف تسجيل الولادات في الغش. فإذا كان شخص ما يرغب في الحصول على بطاقة هويَّة مزيَّفة يمكنه أن يتقدم بطلب للحصول على نسخة من شهادة ميلاد طفل رضيع توفي ولكنه يكون عند تقديم الطلب في نفس عمر الشخص الذي قدم الطلب المزيَّف إذا كان الطفل الرضيع قد بقي على قيد الحياة ومن نفس جنسه. وبهذه الطريقة يمكن إصدار نسخة من صحيفة تسجيل الولادة وأن تُستخدم تلك النسخة في إثبات هويَّة مزيَّفة. واحتمال اكتشاف هذه الهويَّة المزيَّفة يكون أقل من احتمال اكتشاف هويَّة مأخوذة من شخص حي. ولمنع هذا النوع من الغش فإن مكاتب تسجيل الواقعات الحيوية تقوم عادةً الآن بربط صحائف تسجيل وفيات الرُضَّع بصحائف تسجيل الولادات المناظرة وتؤشر على صحيفة تسجيل الولادة بكلمة "توفي". وبالمثل فإن رقم التسجيل المسلسل لصحيفة تسجيل الوفاة

---

[١٠٥] انظر: دليل إدارة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتشغيلها وصيانتها (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.11)، الفقرة ٤٤٧.

[١٠٦] انظر: دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: سياسات وبروتوكولات الكشف عن السجلات الفردية وحفظها بالأرشيفات (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.6).

[١٠٧] المرجع نفسه.

[١٠٨] المرجع نفسه، الفقرة ٣٣.

يسجَّل على صحيفة تسجيل الولادة. وهذه التأشيرات تفيد كتنبيه لمكاتب التسجيل بتوخي الحذر عند تلقي طلبات للحصول على نُسخ من صحائف التسجيل هذه التي توجد عليها "تأشيرات".

٤٤٧ - والربط بين صحائف تسجيل أخرى في نظام التسجيل المدني ليس شائعاً بنفس الدرجة، غير أنه من الممكن مع ذلك أن تكون له فوائد إحصائية، مثل ربط صحائف تسجيل الولادات بصحائف تسجيل زواج الأبوين، وكذلك ربط صحائف تسجيل واقعات الزواج بصحائف تسجيل واقعات الطلاق.

٤٤٨ - ومن الممكن أن تكون معايير الربط بين الملفات[١٠٩] معقدة وتنطوي على وضع افتراضات عن احتمال وجود توافق صحيح عندما تكون جميع المتغيرات المشتركة في سجلين غير متفقة تماماً. ووضع نظام عام للترقيم يساعد بدرجة كبيرة في تقييم التوافقات المحتملة. وبالطبع فإنه ليس من الممكن أن تكون كل صحيفة تسجيل موجودة في الملف لها صحيفة تسجيل متفقة معها في الملف الآخر. وعلى سبيل المثال فإنه لا يُشترط بالضرورة أن يكون كل طفل توفي في منطقة اختصاص سجل مدني معيَّن قد وُلد في نفس المنطقة. وإضافة إلى هذا فإنه قد يتعين البحث في ملفات تتعلق بفترة تزيد عن سنة واحدة للحصول على صحائف التسجيل المتفقة مع صحيفة تسجيل معيَّنة؛ فقد يكون أطفال رُضَّع متوفون، مثلاً، قد وُلدوا في نفس السنة التي توفوا فيها أو أنهم قد يكونون قد وُلدوا في السنة السابقة.

٤٤٩ - ومن الممكن مضاهاة صحائف التسجيل يدوياً وخاصةً إذا كانت أعدادها قليلة؛ غير أنه من المفضل، بصفة عامة، استخدام طرائق المضاهاة الإلكترونية. وعلى أي حال فإنه ينبغي أن يوضَع في الاعتبار وجود مكوِّنة يدوية حتى في حالة استخدام الوسائل الإلكترونية. والربط بين صحائف التسجيل الحيوية في النظام يُسَهِّله بدرجة كبيرة استخدام أرقام شخصية لتحديد الهويَّة وإجراء عملية المضاهاة بواسطة الحاسوب.

١١ - ربط صحائف تسجيل الواقعات الحيوية بصحائف التسجيل في النظم الأخرى

٤٥٠ - قد تُجرى مضاهاة ليس فقط داخل صحائف التسجيل في نظام التسجيل بل أيضاً بين قواعد بيانات التسجيل المدني وقواعد بيانات المستخدمين الخارجيين. فالجهة المسؤولة عن تسجيل العيوب الخلقية عند الولادة قد ترغب في مضاهاة صحائف التسجيل الخاصة بها بملف الولادات للتأكد من اكتمال تلك الصحائف. وقد ترغب الجهة المسؤولة عن تسجيل المعلومات المتعلقة بمرض السرطان في مضاهاة صحائف التسجيل الخاصة بالأشخاص الذين ظلوا على قيد الحياة بنظام صحائف تسجيل الوفيات. وقد ترغب الوحدة المسؤولة عن تسجيل من لهم حق الانتخاب، أو قد يرغب مكتب اختيار المحلَّفين أو مكتب التحقيق من الهويَّة، في أن تُرفع من سجلاتها بيانات الأشخاص الذين توفوا بمضاهاة تلك السجلات بملفات الوفيات. والباحثون الخارجيون الذين يتابعون فوجاً معيَّناً سيحتاجون إلى مضاهاة الحالات التي لم يعد من الممكن متابعتها بملفات الوفيات. وقد يرغب القائمون بإجراء دراسة عن تكاليف الرعاية الصحية في مضاهاة صحائف التسجيل المتعلقة بالخدمات الاجتماعية أو بالتكاليف الطبية مع نظام صحائف تسجيل الولادات أو الوفيات. واستكمال ملفات السجل السكاني يعتمد بدرجة كبيرة على صحائف تسجيل الواقعات الحيوية.

٤٥١ - وربط صحائف تسجيل الولادات والوفيات المستقاة من الملفات السنوية الملائمة بصحائف التسجيل المستقاة من التعدادات التي تُجرى كل عشر سنوات يمثل طريقة لتقييم جودة البيانات المتعلقة بالبنود المشتركة بين صحائف تسجيل الواقعات الحيوية واستبيان التعداد، كما أنه يمثل أسلوباً معترفاً به تماماً لبحث مقاييس عدم شمولية التغطية في التعدادات و/أو ومدى اكتمال التسجيل.

٤٥٢ - وعند استخدام أسلوب الربط بين صحائف التسجيل ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسألة حُرمة الحياة الخاصة ومسألة السريَّة. وحتى إذا كانت عملية الربط تُجرى إلكترونياً فإن هناك فرصاً للكشف عن المعلومات على نحو غير ملائم ودون تعمُّد، وهو ما يجب توقُّعه ومنعه إلى أقصى حدٍ ممكن.

١٢ - تسجيل وإبلاغ وجمع بيانات التسجيل المدني للأغراض الإحصائية

(أ) أنواع نماذج التقارير الإحصائية ومحتوياتها

٤٥٣ - كما سبق أن ذُكر فإنه يجب أن يقوم أمين السجل المحلي وقت التسجيل بإعداد تقرير إحصائي لكل واقعة حيوية جرى تسجيلها. والمعلومات المتعلقة بهذا التقرير يقدمها المُبلِّغ وتؤخذ من الشهادة الطبية ومن أية وثائق أخرى ذات صلة تقدَّم إلى أمين السجل. وينبغي أن تكون البيانات دقيقة وحَسَنَة التوقيت وكاملة إلى أقصى حد ممكن.

٤٥٤ - وفي بعض البلدان يكون نموذج التقرير الإحصائي جزءاً من نموذج التسجيل، أي أن النموذج يُصمَّم للغرضين. وهذا يسمح لأمين السجل المحلي بأن يقوم بتجهيز نوع واحد فقط من نماذج التسجيل في عملية التسجيل ويتفادى بذلك عملية النَسخ التي قد تنتج عنها أخطاء.

٤٥٥ - وفي بلدان أخرى يكون نموذج التسجيل والتقرير الإحصائي وثيقتين منفصلتين. وفي البلدان التي تحظُر فيها نصوص قانونية جمع معلومات فردية معيَّنة، مثل الخصائص الطبية أو العنصر أو حالة الشرعية، في وثائق التسجيل المدني، يُستخدم نموذج إحصائي

---

[١٠٩] انظر: دليل إدارة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتشغيلها وصيانتها (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.11)، الفقرات ٣٣٧ إلى ٣٤٨.

منفصل كوسيلة لجمع المعلومات المتعلقة بهذه البنود وببنود أخرى للأغراض الإحصائية. وإضافة إلى هذا فإن غالبية البلدان لديها الآن قوانين إحصائية تضمن سريّة المعلومات الإحصائية على أساس فردي. وإذا كان نموذج التسجيل والنموذج الإحصائي يأخذان شكل وثيقتين منفصلتين فإنه قد يكون من الأسهل الحصول على المعلومات للأغراض الإحصائية وإنفاذ النصوص المتعلقة بالسريّة.

٤٥٦ - وترد في الفصل ثانياً مناقشة لتفاصيل محتويات التقرير الإحصائي بالنسبة لكل نوع من أنواع الواقعات الحيوية. والتوصيات الواردة في ذلك الفصل تشمل موضوعات عديدة خلاف الموضوعات المحددة في الفقرة ٤٢٣ أعلاه وذلك كحد أدنى للموضوعات المطلوبة للتسجيل. وقد يرغب القارئ في مقارنة مجموعتي الموضوعات لتبيّن الاختلافات الموجودة في مجاليهما.

٤٥٧ - ويجب أن تكون نماذج التقرير الإحصائي لأية واقعة حيوية موحَّدة داخل البلد بكامله. وتوحيد شكل التقرير الإحصائي له ما لتوحيد شكل السجل القانوني من أهمية. وهذا التوحيد يمثل أيضاً عنصراً هاماً في زيادة كفاءة عملية التجهيز الإحصائي.

٤٥٨ - وتوحيد التقارير على المستوى الوطني لكل واقعة حيوية سيساعد في توحيد التعليمات التي توجَّه إلى أمناء السجل، وهو جانب لا ينبغي إغفاله عند وضع تصميم التقارير الإحصائية.

٤٥٩ - ووضع تقارير إحصائية منفصلة لكل نوع من أنواع الواقعات الحيوية يزيد الكفاءة في إعداد التقارير للأغراض الإحصائية، كما أنه يساعد على جعل بنود المعلومات الفردية مكتملة ودقيقة ولا يوصى بأن تكون التقارير الإحصائية متعلقة بأكثر من واقعة واحدة.

(ب) عملية إعداد التقارير الإحصائية

'١' المبادئ المتعلقة بإعداد التقارير الإحصائية

٤٦٠ - ينبغي أن يُعد تقرير إحصائي عن كل واقعة حيوية تسجّل قانوناً بغض النظر عما إذا كان التسجيل قد تم خلال الفترة المحددة وبغض النظر عن الإجراء الذي أُعدت به صحيفة التسجيل القانونية. وإعداد تقرير إحصائي لكل واقعة حيوية طبقاً لجدول زمني ثابت يمثل حجر الزاوية في نظام الإحصاءات الحيوية وبدونه تكون الإحصاءات الناتجة ناقصة دائماً.

٤٦١ - ويجب أن تكون عملية إعداد التقرير الإحصائي شاملة لكل منطقة جغرافية أو طائفة عرقية يكون مطلوباً إعداد صحائف تسجيل بالنسبة لها. وينبغي التأكيد على التسجيل الإحصائي ووضع التقارير الإحصائية لجميع الواقعات التي تحدث بغض النظر عن مدى اكتمال شمولية التسجيل أو مدى توفُّر البيانات.

٤٦٢ - ومبدأ الإدراج الكامل للواقعات المسجَّلة في نظام إعداد التقارير الإحصائية يتعلق على وجه الخصوص بميل بعض البلدان إلى أن تكون التقارير الإحصائية مقتصرة على المناطق التي يُفترض أن التسجيل وإعداد التقارير فيها يكونان كاملَين بدرجة متوسطة على الأقل. وأحد الأسباب التي تدعو إلى جمع تقارير من كل منطقة جغرافية ومجموعة سكانية هو أن هناك حاجة إلى تقييم البيانات من أجل وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحسين نظم التسجيل والإحصاءات الحيوية في المستقبل. ووضع معايير لدرجة اكتمال البيانات كشرط أساسي لإدراجها في التبويبات يمثل طريقة مقبولة لتحسين درجة كفاية الإحصاءات الناتجة، غير أنه ينبغي ألا يمنع هذا إعداد التقارير حتى إذا كانت جودتها وكميتها منخفضتين. واستبعاد منطقة أو مجموعة سكانية معيَّنة من الالتزام بالإبلاغ عن الواقعات لا يؤدي إلى زيادة درجة اكتمال التسجيل أو الإبلاغ مستقبلاً بالنسبة للمنطقة بل إنه يكون عائقاً من هذه الناحية.

٤٦٣ - وهناك سبب آخر لعدم تقييد إعداد التقارير وهو أنه حتى البيانات المجزَّأة لمناطق معيَّنة قد تكون أفضل من عدم وجود أية بيانات، وخاصة بالنسبة لتسهيل إعداد برامج الصحة العامة، حيثما تكون هناك حاجة إلى تقارير فردية أو تكون للأرقام المتعلقة بالتقسيمات الفرعية الجغرافية فائدة حتى إذا كانت تلك الأرقام تقريبية.

٤٦٤ - وبالنسبة للتقارير المتعلقة بالواقعات الحيوية والتي تُعد للأغراض الإحصائية ينبغي أن تقوم بجمعها مركزياً الهيئة المسؤولة عن التبويب الإحصائي.

٤٦٥ - وفي كثير من الأحيان يكون الحصول على بيانات على المستويات دون الوطنية أمراً مرغوباً فيه، وينبغي أن تتاح الإمكانية لتوجيه التقارير الإحصائية الأصلية من خلال الإدارات الحكومية على المستوى المحلي، أو على مستوى الولاية أو المقاطعة، أو لتزويد هذه المستويات بنُسخ من التقارير. وبغض النظر عن المسار المستخدَم فإنه يجب أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة إلى وصول البيانات إلى المستويين الوطني ودون الوطني في المواعيد المحددة. ومن الممكن أن يؤدي نقل التقارير إلكترونيات إلى تحسين مدي توفُّر البيانات وحُسن توقيتها بدرجة كبيرة.

٤٦٦ - وتحديد القناة التي ينقل أمين السجل خلالها تقاريره إلى الدائرة الإحصائية والشكل الذي تصل به تلك التقارير إلى المستوى الوطني يعتمدان على مجموعة من العوامل. وأول هذه العوامل طبيعة النمط التنظيمي أو الإداري لنظام الإحصاءات الحيوية. وفي البلدان التي يكون التبويب الإحصائي فيها من مسؤولية المنطقة الجغرافية دون الوطنية، مثل الولاية أو المقاطعة، وليس الحكومة الوطنية، من الواضح أن التقارير الإحصائية المتعلقة بالواقعات الحيوية ستمر أولاً من أمين السجل المحلي إلى مكتب الولاية أو المقاطعة. وفي هذا المكتب دون الوطني قد تُنسخ التقارير أو تُعد منها تجميعات قبل إرسالها إلى المكتب الوطني. وعلى أي حال فإن هناك خطوة متوسطة بين أمين السجل ودائرة الإحصاءات الوطنية وهي خطوة تتولى مسؤولية التجميع فيها منطقة دون وطنية. وقد تكون، أو لا تكون، هناك مثل هذه الخطوة المتوسطة في البلدان التي تعتمد فيها مكاتب التسجيل

الطرفية بشكل مباشر على الحكومة المركزية. وإذا كان هناك نظام مَحْوَسَب للتسجيل المدني فإن قنوات الإرسال قد تتغير (انظر الفقرات ٤٧٥ إلى ٤٩٨ أدناه).

٤٦٧ - وينبغي أن يطبّق كل إجراء إداري ممكن لمراقبة استلام مكتب الإحصاءات الحيوية المركزي للتقارير الإحصائية الواردة من كل منطقة في المواعيد المحددة وذلك لضمان إعداد تبويبات كاملة وتفصيلية وحَسَنَة التوقيت.

٤٦٨ - وإضافة إلى أنه من الضروري أن تصل التقارير في المواعيد المحدَّدة كي تبدأ عملية التجهيز الإحصائي فإن أي تأخير في وصول التقارير يقلّل من فعالية برنامج الاستفسار الذي يهدف إلى تصحيح أوجه النقص ومتابعتها. وكلما زاد الوقت الذي ينقضي بين عملية التسجيل وعملية الاستفسار قل احتمال التعرف على المُبلِّغ أو الحصول منه على المعلومات الإضافية الصحيحة أو اللازمة.

٤٦٩ - ولوضع جدول زمني ملائم لتقديم التقارير سيكون من الضروري أن يُنظر ليس فقط في مدى استحسان الأسلوب المتَّبع في تقديم التقارير بل أيضاً، من وجهة النظر العملية، في خصائص البلد التي قد تمنع تقديم التقارير في المواعيد المحدّدة. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع جدول زمني واقعي عوامل مثل سوء حالة مرافق الاتصال والنقل ومدى انعزال أجزاء معيَّنة من البلد وأثر الظروف الجوية، وكذلك عدد الخطوات المتوسطة لاستلام وإرسال التقارير.

٤٧٠ - وبعد وضع الجدول الزمني يجب أن يراقب المكتب المستلم بعناية استلام التقارير. ويجب أيضاً مراقبة عملية تقديم التقارير من حيث حُسن توقيتها واكتمالها ودقتها. ويجب ألا يقتصر الأمر على استلام التقارير في المواعيد المحددة بل يجب أيضاً الحرص على التأكد من ورود تقارير من كل وحدة من الوحدات الجغرافية التي يتعيَّن عليها أن ترسل تلك التقارير ومن اتفاق معدل استلام التقارير مع معدله خلال الفترات المناظرة في الماضي.

٢' تحسين اكتمال التقارير ودقّتها وحُسن توقيتها للأغراض الإحصائية

٤٧١ - ينبغي، بقدر الإمكان، الإشارة إلى درجة اكتمال عملية التسجيل، نوعياً وكمياً، ولكل منطقة من المناطق الجغرافية التي تقدم تقارير (انظر الفصل رابعاً) وكذلك، حيثما يكون منطبقاً، لمختلف القطاعات السكانية الهامة (مثل الطوائف العرقية المختلفة).

٤٧٢ - وينبغي أن يكون كل بند وارد في التقرير الإحصائي مصحوباً بتعريف واضح وصريح وبسيط وذلك لإرشاد الشخص الذي يقوم بعملية تسجيل المعلومات.

٤٧٣ وينبغي وضع، وإدامة، إجراء ملائم للقيام بعملية استفسار مستمرة بالنسبة لجميع البيانات التي تُجمَع للأغراض الإحصائية وخاصة بالنسبة للبيانات الناقصة أو العبارات المشكوك في معناها (مثل العبارات الغامضة المستخدَمة في الإبلاغ عن أسباب الوفاة). والغرض من هذا هو توضيح الحقائق المتعلقة بالواقعة وتوعية المُبلِّغ والشخص القائم بالتسجيل باشتراطات تقديم التقارير.

٤٧٤ - ويعتبر تقديم التدريب والتوجيه المستمرين لأمناء السجل والأفراد الطبيين من أجل تحسين البيانات الأساسية عنصراً هاماً في أي نظام فعّال للإحصاءات الحيوية.

واو - حَوْسَبة نظام التسجيل المدني[١١٠]

٤٧٥ - تُعتَبَر تكنولوجيا الحَواسيب أداة يمكن للبلدان أن تستخدمها لتسهيل إدارة الوظائف العديدة في نظام التسجيل المدني وفي تشغيل وصيانة تلك الوظائف. واستخدام تلك التكنولوجيا يمكن أن يُسَهِّل بدرجة كبيرة تخزين البيانات واستعادتها واستخراج نُسَخ بديلة لصحائف التسجيل. ومن الممكن أيضاً أن يؤدي استخدام تلك التكنولوجيا إلى تسريع نقل البيانات من الهيئة المختصة بالتسجيل المدني إلى الهيئة المختصة بالإحصاءات الحيوية من أجل إنتاج إحصاءات حيوية، بما يؤدي إلى تزويد البلد ببيانات أساسية عن الخصوبة والوفيات وحالة الزواج في الأوقات الملائمة وبانتظام. وبالنظر إلى أن نُظم التسجيل المدني مُصَمَّمة بحيث تكون نُظماً دائمة ومستمرة وإلزامية وعامة فإنه يُوصى بأن تشترك جميع الهيئات المعنية، بما فيها الهيئة المسؤولة عن إنتاج الإحصاءات الحيوية، في وضع سياسات لإنشاء نظام مَحْوَسَب للتسجيل المدني. وأية تغييرات في تسجيل الواقعات وتجهيزها وتخزينها ونقلها سيكون له أثر على المستخدمين الرئيسيين الآخرين لبيانات التسجيل، مثل وزارة الصحة والهيئة المسؤولة عن تسجيل السكان ودائرة تحديد الهويَّة والدوائر المسؤولة عن الانتخابات. ولذلك فإنه ينبغي استشارة المستخدمين الرئيسيين وإبلاغهم بأية تغييرات وتطورات عند البدء في إنشاء نظام يعتمد على الحاسوب.

٤٧٦ - ومهمة إدخال نظام مَحْوَسَب للتسجيل المدني هي، بالنسبة لغالبية البلدان، مهمة بالغة التعقيد. وللتغلب على العقبات مع المحافظة على التركيز والحماس أثناء القيام بعملية التطوير وفقاً للمواعيد المحددة فإنه يوصى بأن يتم إدخال التغييرات في النظام على مراحل. ويجب أن تُستكمل كل مرحلة بنجاح، بما في ذلك عمليات التحليل والتصميم والإنشاء والتنفيذ وتدريب المستخدمين والإنتاج، قبل البدء في تنفيذ المرحلة التالية.

٤٧٧ - وعند التخطيط لإنشاء نظام مَحْوَسَب للتسجيل المدني يتعيَّن اتخاذ عدد من القرارات الهامة. ومن الممكن استخدام قائمة لمراجعة الأنشطة التي تتضمنها خطة لإدخال نظام مَحْوَسَب في نهاية الأمر حتى عندما يكون التنفيذ مقتصراً على جزء من النظام. وهذا

---

[١١٠] ترد توجيهات بشأن المسائل التي يتعيَّن أخذها في الاعتبار عند حَوْسَبة نظام التسجيل المدني في دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: الحَوْسَبة (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع: A.98.XVII.10).

النوع من التخطيط يجعل إضافة إجراءات وواقعات جديدة أمراً متسماً بالشفافية وهذه العملية تناقش باستفاضة في دليل لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: الحَوْسَبة[111] تحت العناوين التالية: (أ) تحديد إطار نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، بما في ذلك إعداد صورة عامة تفصيلية لنظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الحالي وتحديد الواقعات التي يتعيَّن إدراجها ووضع أولويات لحوسَبتها على حسب الموارد المتاحة؛ و(ب) تحديد مفتاح خاص لاستخدام نظام التسجيل المدني بما يؤدي إلى تخصيص رقم هويَّة لكل شخص؛ و (ج) تحديد أهداف وأغراض الحَوْسَبة (من المستصوَب أن يكون تصميم النظام متضمناً لوسيلة التحويل)؛ و (د) إنشاء الهيئة التي ستتولى عملية حَوْسَبة نظام التجيل المدني؛ و (هـ) تحديد استراتيجية عامة للتطوير والتشغيل؛ و (و) تحديد تشكيل المعدات والبرامجيات وإجراءات الشراء؛ و (ز) توجيه الدعوة إلى مستعهدين خارجيين للمشاركة في العملية؛ و (ح) اختيار استراتيجية للتحويل/لوضع نظام جديد؛ و (ط) اختبار وتوثيق صلاحية النظام للعمل.

٤٧٨ - ويرد أدناه عدد من الجوانب الهامة لإنشاء نظام للتسجيل المدني بالاعتماد على الحاسوب، وهي جوانب تتناول ما يلي: (أ) حَوْسَبة نظام للتسجيل المدني يعتمد على الأوراق، و (ب) حَوْسَبة نظام يعتمد على الإبلاغ الإلكتروني، و (ج) إنشاء قواعد بيانات متكاملة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

١ - حَوْسَبة نظام للتسجيل المدني يعتمد على الأوراق

٤٧٩ - تُعتَبَر حَوْسَبة نظام للتسجيل المدني يعتمد على الأوراق ويُشَغَّل يدوياً عملية باهظة التكلفة وقد يستغرق إتمامها بضعة سنوات. ولهذا فإنه من المستصوَب وضع نظام محَوْسَب موحَّد كي يشمل حاجات التسجيل والإحصاءات الحيوية معاً بحيث يكون من الممكن، مثلاً، استخراج ملفات فرعية وتقديم تلك الملفات إلى الهيئات الإحصائية. وفي نظام التسجيل المدني المحَوْسَب يُستخدَم الفرد كمصدر للمعلومات المتعلقة بالواقعات الحيوية. ولذلك فإنه يتم ربط جميع التسجيلات بفرد من خلال استخدام رقم هويَّة شخصي يصدر وقت تسجيل الولادة أو وقت التسجيل لأول مرة.

٤٨٠ - وعلى الرغم من أن عملية الحَوْسَبة لا تضمن وحدها أن يكون التسجيل أكثر اكتمالاً ودقَّة فإن أي نظام محَوْسَب للتسجيل المدني ينطوي على وظائف تمثل جزءاً لا يتجزأ من النظام، كما أنه يتضمن قواعد لاعتماد البيانات وعمليات مراجعة آلية للبيانات بما يضمن اكتشاف أية معلومات مسجَّلة تكون منطوية على أخطاء. وقد يتم تصحيح تلك الأخطاء من خلال عملية بحث. ومن الممكن أن يؤدي تطبيق إجراءات محَوْسَبة للكشف عن الأخطاء إلى تقليل معدل الأخطاء مقارنةً بالنظام اليدوي.

٤٨١ - والنظام المحَوْسَب لا يمكن له وحده أن يُحسِّن إجراءات الإبلاغ. وليس من الممكن تحقيق ذلك إلا كجزء من عملية إنشاء، وتنفيذ، إطار قانوني وإداري يدعم عملية الحَوْسَبة. وبالإضافة إلى هذا فإنه من الممكن للتسجيل المدني المحَوْسَب أن يشير بسرعة إلى مناطق البلد التي قد تواجه مشكلات بالنسبة للاكتمال وحُسن التوقيت في تسجيل الواقعات والإبلاغ عنها بحيث يكون من الممكن اتخاذ تدابير للتحسين. وعلاوة على هذا فإن عملية الحَوْسَبة تجعل الواقعات المسجَّلة متاحة إلكترونياً بسرعة كي تُستَخدَم لأغراض الإحصاءات الحيوية ولأغراض أخرى. وإذا كان التشريع يلقي بالمسؤولية عن جمع المعلومات الشخصية واستكمالها بشكل مستمر وتخزينها على عاتق هيئة مركزية واحدة فإن الحَوْسَبة تُسَهِّل التنسيق مع الهيئة التي تقوم بتجميع الإحصاءات الحيوية بالنسبة لنقل الواقعات المسجَّلة. والتوصيات الواردة أدناه توفِّر مبادئ توجيهية للهيئة المسؤولة عن التسجيل المدني في تحويل صحائف تسجيل الواقعات الحيوية المعتَمدَة على الأوراق إلى نظام محَوْسَب للتسجيل المدني (للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر الفصل ثانياً، الفرع حاء).

(أ) تجميع وتجهيز صحائف التسجيل مركزياً

٤٨٢ - لتحقيق أعلى مستويات الدقَّة والاتساق والمرونة يوصى بأن تقوم السلطات المسؤولة عن التسجيل المدني بتجميع وتجهيز صحائف تسجيل الواقعات الحيوية الفردية مركزياً إلا في الحالات التي تكون فيها أعداد الواقعات الحيوية كبيرة بدرجة تؤدي إلى حدوث ارتباك إذا جرى تجهيزها على المستوى المركزي. وإذا لم تُجر عملية التجميع والتجهيز مركزياً ولكن بطريقة لا مركزية فإنه يجب أن تُصدر السلطة المركزية المسؤولة عن التسجيل المدني مبادئ توجيهية تفصيلية ومكتوبة بشأن إجراءات مثل إجراءات الترميز والمراجعة والاستفسار وإدخال البيانات وأن تقوم بمراقبة وتقييم تطبيق تلك المبادئ عن كَثَب.

(ب) مراقبة واستلام صحائف تسجيل الواقعات الحيوية من المكاتب المحلية

٤٨٣ - في نظام تسجيل الواقعات الحيوية المحَوْسَب، يجب أن تضمن الهيئة المركزية المسؤولة عن التسجيل الإبلاغ في الوقت المحدَّد وبالكامل عن صحائف التسجيل الحيوية وذلك حسبما نوقش بالنسبة لتقديم التقارير الإحصائية في الفقرة ٢٤١ أعلاه.

(ج) المراجعة

٤٨٤ - قبل الحصول على المعلومات من وثيقة التسجيل ينبغي القيام بعملية مراجعة للتأكد من أن الوثائق المستَلَمة من سلطات التسجيل المدني مستكمَلة ودقيقة على النحو الواجب وأن الأخطاء

---

[111] المرجع نفسه.

عند الحد الأدنى. وينبغي القيام بعمليات مراجعة آلية للتأكد من أن عدد صحائف التسجيل التي تم تجهيزها يضاهي صحائف التسجيل المستلَمة ولاكتشاف البنود المُغفَلة أو غير المتسقة أو غير الملائمة أو الغامضة للاستفسار عنها فيما بعد من وحدات التسجيل.

'١' الاستفسار

٤٨٥ - ينبغي أن يوفِّر النظام المَحْوَسَب أيضاً قائمة ببنود وثائق التسجيل التي تتضمن ردودا ناقصة أو غير متسقة أو غير ملائمة وينبغي السؤال أو "الاستفسار" عنها. وتُقَدَّم القائمة بعد ذلك إلى المكتب الذي أرسل التقرير لاتخاذ إجراء بشأنها. وينبغي أن تُجرى عمليات الاستفسار كجزء لا يتجزأ من نظام التسجيل المدني المَحْوَسَب.

٤٨٦ - وفي حين أن الاستفسار هو الخيار الأول لتصحيح البنود الإحصائية فإنه لا يعتبر الإجراء الوحيد الذي يمكن اتخاذه إذ أنه من الممكن أيضاً استخدام طرائق الاستنتاج عن طريق الاستدلال (انظر الفقرتين ٢٤٦ و ٢٤٧ أعلاه). غير أن هذا لا ينطبق على البنود القانونية التي تتألف منها صحيفة التسجيل أو الجزء الخاص بالتسجيل في وثيقة تجمع بين التسجيل والتقرير الإحصائي. ويجب ألا تُستنتج عن طريق الاستدلال بيانات التسجيل الناقصة وغير الصحيحة وغير المتسقة إذ أن هذا البيانات لا يمكن معالجتها إلا من خلال عملية الاستفسار.

٤٨٧ - ومن المهم أن يُستفسَر من المكتب المعني الذي أرسل التقرير أو من الشخص المسؤول عن تسجيل، أو إدخال، البند موضع البحث. وفي هذه الحالة سيكون من الضروري الاتصال بأمين السجل المحلي ويُطلب منه أن يتصل بالمصدر الملائم، مثل المُبَلِّغ أو الطبيب أو القابلة. والاستفسارات التي تُجرى على المستوى المحلي تكون مفيدة أيضاً كعملية تعليمية لتنبيه أمناء السجل المحليين إلى ضرورة تحسين عملية مراجعة الوثائق للتأكد من دقة التسجيل. ويجري التشديد على أنه من الضروري فرز صحائف التسجيل الحيوية بعناية قبل أن يترك المُبَلِّغ مكتب أمين السجل المحلي. ومن الممكن استخدام الاتصال المباشر والبريد الإلكتروني في عملية الاستفسار.

٤٨٨ - وبعد الاستفسار عن البيانات، يجب أن تُحفَظ البيانات كي تُنقَل إلى سلطة التسجيل المدني. ومن الممكن أن يُرسل أمين السجل المحلي صحائف التسجيل الحيوية إلكترونياً أو بواسطة الهاتف أو بوسيلة أخرى. وعندما تكون للبنود أهمية قانونية (مثل مكان الحدوث أو تاريخ الوفاة) من الضروري أن تُجرى التصحيحات على صحائف التسجيل القانونية الأصلية، سواء كانت تعتمد على الورق أو كانت إلكترونية، وعلى جميع النُسخ الموضوعة في ملفات مركزية ومحلية وفي الأرشيفات. ومن المهم أن تُجرى تصحيحات على البنود الإحصائية أيضاً.

'٢' ترميز البيانات

٤٨٩ - تنطبق التوصيات التي قُدِّمَت لترميز البنود الإحصائية الموصوفة في الفقرتين ٢٤٨ و ٢٤٩ أعلاه أيضاً على البنود القانونية. وعند وضع نظام مَحْوَسَب ستكون هناك حاجة إلى أن تقوم سلطة التسجيل المدني بهذه الوظيفة. وينبغي أن يُطلب تعاون الهيئة المسؤولة عن الإحصاءات الحيوية على أساس الاستمرارية والاستدامة من أجل وضع، وإدامة، الرموز ومحتويات الملفات وقواعد المراجعة الإلكترونية. ومن الممكن وضع رموز بالاستعانة بالحاسوب كي تكون عملية الترميز متسمة بمزيد من الكفاءة.

٢ - حَوْسَبة نظام يعتمد على الإبلاغ الإلكتروني

٤٩٠ - من الممكن أن تَستَخدم المستشفيات ومكاتب التسجيل المحلي برامجيات الحاسوب للإبلاغ إلكترونياً عن الوقائع الحيوية، وهو ما يسمح باستخدام شبكة تتيح الاتصال المباشر بمكتب التسجيل المركزي. ويقوم المستشفى أو مكتب التسجيل المحلي في البداية بإدخال البيانات في برامجيات الولادة أو الوفاة المَحْوَسَبة الخاصة به والتي تُنتج بدورها ملفاً للتقرير في الحاسوب. ويتم بعد ذلك تشفير البيانات بحيث لا يمكن قراءتها خلال عملية النقل إلى مكتب التسجيل المركزي لأنها تُعتَبَر معلومات بالغة السريَّة.

٤٩١ - ولتنفيذ التسجيل الإلكتروني يجب أيضاً تحديد عدد من الجوانب الهامة للنظام، بما في ذلك إنشاء ملفات مَحْوَسَبة للواقعات التي حدثت قبل سنوات عديدة وذلك لتمكين جميع السكان من الحصول على صحائف تسجيل الولادة أو الوفاة. ومن المهم إعداد ملفات إلكترونية من صحائف التسجيل الورقية السابقة، كما أن هناك حاجة إلى عملية لإصدار نُسخ من الواقعات المسجَّلة للاستخدام الشخصي أو الإداري. وفي البلدان التي يوجد فيها نظام يدوي شامل للتسجيل، يُعتبر التحوُّل إلى نظام يعتمد على الحاسوب أمراً مطلوباً. غير أنه إذا كان تسجيل الولادات أو الوفيات في جزء من البلد محدودا للغاية أو غير موجود تكون هناك حاجة إلى نظام متكامل. وبعض المناطق تحتاج إلى حَوْسَبة العمليات اليدوية؛ في حين أن مناطق أخرى، وهي المناطق التي يكون التسجيل المدني فيها محدوداً للغاية، تحتاج إلى وضع نظام كامل يبدأ بنظام للتسجيل الإلكتروني.

٤٩٢ - وينبغي إدخال مراجعة البيانات على مستويين على الأقل من العملية. فأولاً، وكما هو الحال بالنسبة للحصول على البيانات من التسجيل المعتَمد على الأوراق، ينبغي أن تكون عمليات المراجعة الآلية لصحة البيانات واتساقها جزءاً من برامجيات إدخال البيانات. وثانياً، بعد الانتهاء من إدخال جميع البيانات ينبغي التأكد من أن البيانات المدرجة في صحيفة التسجيل متسقة بشكل عام وذلك من خلال برنامج للمراجعة. ويجب تشغيل هذه البرامج عند إدخال، أو تصحيح، صحيفة تسجيل. وينبغي توخي الحرص في إعداد مواصفات المراجعة للبنود القانونية. وهناك حاجة إلى إعداد مبادئ توجيهية صارمة بالنسبة للتسجيل الإلكتروني. وهناك حاجة

أيضاً إلى تنفيذ إجراءات للاستفسار وترميز البيانات بنفس طريقة تنفيذ الإجراءات الموصوفة بالنسبة لحَوْسَبة النظم المعتَمِدة على الأوراق.

٣ - إنشاء قواعد بيانات متكاملة لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية[١١٢]

٤٩٣ - عند إنشاء نظام مَحْوَسَب للتسجيل المدني، يوصى بتخطيط وإنشاء قاعدة بيانات واحدة بحيث تُدمَج فيها جميع البنود ذات الأهمية بالنسبة للتسجيل وللإحصاءات الحيوية. وتحقيق ذلك يتطلب التخطيط بعناية خلال مرحلة التطوير بمشاركة من خبراء في التسجيل وفي الإحصاءات الحيوية. ووضع قاعدة بيانات واحدة يوفّر قدراً أكبر من المرونة والكفاءة في تلبية الحاجات الراهنة والمقبلة مقارنة بإنشاء قواعد بيانات منفصلة. ومن الممكن تسهيل هذا النهج باتباع نموذج تسجيل واحد يُلبّي الاحتياجات من المعلومات بالنسبة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية (انظر الفقرة ٢٥٣ أعلاه).

٤٩٤ - وينبغي أن تكون قاعدة البيانات المتكاملة المشترَكة هي المصدر الذي يُنتج ملفات لأغراض مختلفة. وعلى سبيل المثال فإن الملفات التي لا تتضمن إلا بنود البيانات اللازمة للإحصاءات الحيوية ستُستَخرَج وترسَل دورياً إلى السلطة المسؤولة عن الإحصاءات الحيوية، كما أنه من الممكن أن تتاح الملفات لموظفي التسجيل من أجل إنتاج قوائم وفهارس لأغراض التسجيل، أو إصدار الشهادات، أو تسجيل التدوينات الإضافية والتعديلات في صحائف التسجيل الحيوية، أو الربط بين صحائف التسجيل، أو استكمال معلومات التسجيل المدني وصيانتها. وبهذه الطريقة يكون لجميع الملفات مصدر مُشترَك بغض النظر عن كيفية استخدامها وعن الجهات التي تستخدمها. واستخدام هذه الملفات بعد ذلك يكون من مسؤولية الجهات التي تتلقاها.

٤٩٥ - وتوفُّر قاعدة بيانات مشتركة يتيح لموظفي التسجيل إنتاج تكرارات شهرية لأغراض رصد عملية الإبلاغ وتحسين اكتمال التسجيل. وإضافة إلى هذا فإن خبراء الإحصاءات الحيوية قد يرغبون في بعض الأحيان في الاطلاع على البنود القانونية لإجراء دراسات خاصة بشأن مضاهاة صحائف التسجيل. ويجب أن يكون الاطلاع على قاعدة البيانات مقتصراً على الموظفين المُرَخَّص لهم مع استخدام كلمات سر ملائمة. وعندما يكون مطلوباً أن تطلع أية سلطة عامة على معلومات التسجيل المدني يجب أن تُعقَد بروتوكولات بشأن السريَّة. وقد يحتاج الأمر إلى القيام من وقت لآخر بإدخال تعديلات على الإجراءات الإدارية التي تحكم قاعدة بيانات التسجيل المدني. وعندما يكون مطلوباً إدخال تعديلات على القانون يجب أن تقوم الهيئة المركزية المسؤولة عن نظام التسجيل المدني المَحْوَسَب بإعداد التغييرات المقترَحة وتقديمها.

٤٩٦ - وينبغي أن تكون قواعد البيانات التي يتم إنشاؤها عن طريق حَوْسَبة نُظم التسجيل المدني متضمنة لجميع بيانات شهادات التصديق الأساسية التي صدرت فيما يتعلق بالواقعات الحيوية. وينبغي أن تكون قواعد البيانات تلك قادرة على طبع نُسخ من هذه الشهادات وإجراء التعديلات وإضافة الملاحظات، وكذلك إجراء البحوث وتوجيه الاستفسارات. وبعد أن تصبح صحائف التسجيل الإلكترونية صحيحة يتم تخزينها تخزيناً دائماً في قاعدة البيانات. ويجب أن تكون إضافة ملاحظات أو تعديلات أو تصحيحات في صحائف التسجيل الحيوية الموجودة في قاعدة البيانات متفقة بدقّة مع القواعد التشريعية وأن يتم ذلك بالتشاور مع مكتب التسجيل المدني المحلي المُبَلِّغ.

٤٩٧ - وحماية الوثائق الورقية يشمل مراقبة ظروف تخزين الورق والنُسخ الموضوعة على ميكروفيلم والنُسخ الإضافية المحفوظة في مواقع بعيدة (البدائل). وبالمثل فإن النُسخ البديلة لصحائف التسجيل المَحْوَسَبة تعتَبَر ضرورية. ومن الممكن إيجاد بدائل لصحائف التسجيل يومياً بحيث يُفقَد جزء فقط من عمل اليوم إذا حدث عطل في المعدات. وينبغي إيجاد بديل لقاعدة البيانات بكاملها أسبوعياً أو شهرياً. وينبغي دائماً أن تَعتَبِر الهيئة المسؤولة عن إدارة قاعدة البيانات أن التغييرات التكنولوجية قد تجعل من غير الممكن قراءة الملفات بمعدات أو برامجيات مستحدَثة. واختيار وسيلة إيجاد البديل يختلف على حسب نوع استراتيجية حماية البديل المختارة. ويجب النظر في إمكان حدوث كوارث طبيعية، مثل حدوث حريق أو فيضان أو هزة أرضية. وبالإضافة إلى هذا فإنه يجب أن تكون هناك إجراءات طوارئ بالنسبة للنُسخ الموضوعة في الملفات في حالة نشوب حرب. والتخزين في أماكن بعيدة هو الإجراء الملائم لمواجهة مثل هذه الأخطار. وعند تحديد وسيلة التخزين في أماكن بعيدة يؤخذ في الاعتبار ظروف مرفق التخزين البعيد المتوفر وحجم الملفات.

٤٩٨ - وإضافة إلى حماية نظام التسجيل المدني يجب أيضاً النظر في مسألة سريَّة البيانات. ويتمثل أحد التهديدات التي يمكن أن يتعرَّض لها السجل المدني المَحْوَسَب في احتمال إساءة الاستخدام من جانب الموظفين الإداريين. وينبغي وضع تدابير معقولة للمراقبة لتمكين الإدارة من تنفيذ إجراءات للمراجعة. وهذه الإجراءات تنطوي على وسيلة شاملة لقيد البيانات بما يضمن أن تكون جميع التغييرات والاستفسارات المتعلقة بالسجل المدني قد سُجِّلَت لتوفير معلومات عن توقيت الاطلاع على كل صحيفة تسجيل، وعدد مَرَّاته، وتحديد هويَّة القائم بالتشغيل. واستناداً إلى سجل القيودات هذا يمكن للإدارة أن تُجري تحريات تالية عشوائياً وفي حالة وجود شك لأي سبب من الأسباب. وينبغي أن تتيح الإدارة إمكانية الاطلاع على صحائف التسجيل على مستويات مختلفة للفئات

---

[١١٢] انظر: دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: الحَوْسَبة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.10).

المختلفة لموظفي التشغيل. ومن المعتاد أن تُتاح إمكانية الاطلاع على الاستفسارات لجزء أكبر من الموظفين، في حين أن عدد موظفي التشغيل الذين يمكن لهم استكمال قاعدة البيانات يكون محدوداً بدرجة أكبر.

زاي - التسجيل المدني وارتباطه بالسجل السكاني

٤٩٩ - يشرح هذا الفرع الدور الهام الذي تلعبه صحائف تسجيل الواقعات الحيوية في التحديث والصيانة المستمرّين للسجل السكاني؛ والكيفية التي يمكن بها إعداد الإحصاءات الحيوية إذا كان لدى البلد سجل سكاني كامل. ويُعرَّف السجل السكاني ويوصف، بعد ذلك، باختصار مع استخداماته الرئيسية ووظائفه التشغيلية والعلاقات التي تربطه بنظام التسجيل المدني ونظام الإحصاءات الحيوية والخدمات التي يمكن أن يقدمها، بشكل مستمر، إلى الهيئات الإدارية الحكومية.

٥٠٠ - والسجل السكاني هو آلية التسجيل المستمر لمعلومات منتقاة تتعلق بكل فرد من السكان المقيمين لبلد ما أو منطقة معيَّنة، وهو ما يجعل من الممكن تحديد معلومات مستكمَلة عن عدد السكان وخصائصهم في وقت معيَّن. وبالنظر إلى طبيعة السجل السكاني فإنه ينبغي أن يكون لتنظيمه، ولتشغيله، أساس قانوني[١١٣، ١١٤] والسجلات السكانية تبدأ بقاعدة تتكون من حصر لسكان منطقة معيَّنة ولخصائصهم، مثل تاريخ الميلاد والجنس والحالة الزواجية ومكان الميلاد ومحل الإقامة والجنسية واللغة. وللمساعدة في تحديد صحيفة تسجيل لشخص معيَّن، أو لأسرة معيشية أو لأسرة معيَّنة، في سجل سكاني يتم تخصيص رقم معيَّن لتحديد هويَّة كل كيان.

٥٠١ - ومن الممكن أن يتضمَّن السجل السكاني بيانات اجتماعية اقتصادية أخرى، مثل المهنة أو التعليم. وينبغي أن يُستكمَل السجل السكاني بالولادات والوفيات وواقعات الزواج والطلاق التي تُشكِّل جزءاً من نظام التسجيل المدني للبلد. وينبغي أن يُستَكمَل السجل السكاني أيضاً بالهجرة. وعلى هذا فإن السجل السكاني هو نتيجة لعملية مستمرة يتم فيها ربط إخطارات عن واقعات معيَّنة ربما تكون قد سُجِّلت أصلاً في نظم إدارية مختلفة، آلياً، بسجل سكاني وقت حدوث الواقعة. وينبغي أن تكون طريقة ومصادر، الاستكمال، شاملة لجميع التغييرات بحيث تظل خصائص الأفراد الموجودة في السجل متفقة مع الوضع الراهن.

١ - الاستخدامات الرئيسية للسجل السكاني

٥٠٢ - تتمثل الوظائف الإدارية الرئيسية للسجل السكاني في توفير معلومات موثوق فيها من أجل ما يلي: تحقيق الأغراض المختلفة للحكومة، وخاصة الأغراض المتعلقة بتخطيط البرنامج ووضع الميزانية وفرض الضرائب؛ وإصدار أرقام شخصية وحيدة لتحديد الهويَّة؛ وإثبات أحقية الأفراد في التصويت والتعليم والصحة والخدمة العسكرية والتأمين الاجتماعي والرعاية الاجتماعية ونظم المعاشات التقاعدية؛ وتحديد المراجع المتعلقة بالشرطة والقضاء.

٥٠٣ - والسجلات السكانية لها فائدة أيضاً لوضع التقديرات السكانية وتخطيط التعدادات وتقييمها، وكذلك لوضع إطار المعاينة لاستقصاءات الأسر المعيشية. وبعض البلدان تستخدم السجلات السكانية لإنتاج جداول من نوع جداول الإحصاءات كل خمس سنوات أو عشر سنوات بدلاً من إجراء عمليات تعداد منتظمة. وفي حالة ما إذا كانت السجلات السكانية كاملة يمكن إنتاج بيانات عن الهجرة الداخلية والهجرة الدولية، معاً، عن طريق تسجيل التغييرات في محل الإقامة، فضلا عن تسجيل بيانات الوصول والمغادرة للمسافرين في الرحلات الدولية.

٥٠٤ - والسجلات السكانية تمثل أحد المصادر المستقلة للبيانات التي يمكن بها مقارنة نتائج التعدادات السكانية كجزء من عملية لتقييم دقّة تلك النتائج. ومن الممكن إجراء مقارنة بين المجاميع التي يتم تجميعها من المصدَرين أو بمضاهاة كل صحيفة تسجيل بصحيفة التسجيل المناظرة بالنسبة للأفراد من أجل تصحيح نتائج التعداد أو السجل السكاني.

٢ - ترتيبات التنسيق بين السجل السكاني ونظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

٥٠٥ - في بعض البلدان تكون الهيئة المسؤولة عن السجل السكاني للتسجيل المدني منفصلة عن الهيئة المسؤولة عن الإحصاءات الحيوية. ويوصى بأن تُستَخدَم في مثل هذه الحالات واقعات الولادة والوفاة والزواج والطلاق، والواقعات الحيوية الأخرى، التي سُجِّلت في نظام التسجيل المدني كأساس لاستكمال السجل السكاني. وهذا يتيح للبرنامجين فرصة لتبادل المعلومات ومقارنتها مع تحقيق الأهداف المنفصلة لكل منهما. وينبغي أن تُرسَل المعلومات المتعلقة بالواقعات الحيوية إلى الهيئة المسؤولة عن الإحصاءات الحيوية.

٥٠٦ - وفي بعض البلدان تقع مسؤولية إنتاج الإحصاءات الحيوية على عاتق الهيئة المختصة بالتسجيل السكاني. وفي هذه الحالة تكون هذه الهيئة مهتمة ليس فقط بتسجيل الواقعات الحيوية المختلفة وما يطرأ عليها من تغييرات بل أيضاً باستكمال السجل وتجميع الإحصاءات الحيوية. والسجل السكاني النرويجي والسجل السكاني

---

[١١٣] انظر: *Methodology and Evaluation of Population Registers and Similar Systems* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.69.XVII.15).

[١١٤] انظر: دليل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية: الحَوْسَبة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.10)، الفقرات ١٢٤ إلى ١٣٤، وانظر أيضاً: "التجربة الدائركية مع حَوْسَبة نظام التسجيل المدني، دور وحالة التسجيل المدني" (السجل السكاني ونظام الإحصاءات الحيوية في النرويج، و"تسجيل السكان في السويد"، وهما ورقتان قُدِّمتا في حلقة عمل أفريقية بشأن التعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية عُقِدَت للبلدان الناطقة بالفرنسية في الرباط في الفترة من ٤ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ (ملفات شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة).

البلغاري هما مثالان لهذا النوع من الترتيبات كما أنهما يخضعان لإدارة السلطة الإحصائية في كل بلد. وهذا الوضع هو الوضع المفضَّل الذي تكون فيه هيئة واحدة مسؤولة عن التسجيل المدني وصيانة السجل السكاني وإنتاج الإحصاءات الحيوية.

٥٠٧ - وإذا كانت هيئات مختلفة مسؤولة عن وظائف مختلفة فإن عدم وجود تنسيق سليم بين الهيئات قد يؤدي إلى إنتاج سلسلة مختلفة من الإحصاءات الحيوية غير المتسقة. وفي إطار هذا الترتيب يكون من الممكن تنسيق إنتاج الإحصاءات الحيوية على مستويين: مستوى جمع البيانات ومستوى تجهيز البيانات. وعلى مستوى جمع البيانات، يُستخدَم نموذج واحد، مثل نموذج متعدد الأجزاء، لتسجيل البيانات، وتُرسَل نُسخ إلى كل منظمة لإدخالها في النظام. وبهذا تكون الوثائق التي لها نفس المصدر مُدخَلاً في النُظم المناظرة.

٥٠٨ - وقد أظهرت الخبرة التي اكتسبتها بعض البلدان أنه عند استخدام صحيفة تسجيل واحدة لغرض السجل السكاني وغرض الإحصاءات الحيوية، معاً، تكون أصعب المهام متمثلة في التعامل مع البيانات الطبية السرِّية المتعلقة بالولادات والوفيات والوفيات الجنينية. ويمكن الاطلاع على مشكلة استخدام نفس النموذج للتسجيل والإحصاءات في دليل نظم وأساليب الإحصاءات الحيوية باستخدام السجل السكاني النرويجي كمثال[١١٥].

٥٠٩ - والسجل السكاني ونظام التسجيل المدني يتضمنان عناصر بيانات مشتركة يتطلب استخدامها طريقة لربط صحيفة التسجيل بين السجل السكاني وقواعد بيانات التسجيل المدني. والسجل المدني ونظام التسجيل المدني لهما في قاعدة البيانات معلومات شخصية للتعرف على الهويَّة، مثل الاسم أو السن أو تاريخ الميلاد أو الجنس أو محل الإقامة. وبعد ذلك تصبح عمليَة الربط من مهام المضاهاة بواسطة الحاسوب، إذ أن حجم صحائف التسجيل يجعل اتباع أي نهج يدوي أمراً بالغ الصعوبة. واستخدام بيانات شخصية وحيدة لتحديد الهويَّة يُبَسِّط عملية المضاهاة.

---

[١١٥] انظر: دليل نظم وأساليب الإحصاءات الحيوية، المجلد الأول، الجوانب القانونية والتنظيمية والتقنية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.91.XVII.5).

رابعاً - استراتيجيات موصى بها لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

٥١٠ - جرى التأكيد على أن تحسين نظام الإحصاءات الحيوية يعتمد على إنشاء نظام للتسجيل المدني يمكن الاعتماد عليه لأن إنتاج غالبية الإحصاءات الحيوية يتم من خلال نظام التسجيل المدني. ولهذا فإنه من المهم للغاية أن يُبذَل كل جهد ممكن لتحسين التسجيل المدني وتعزيزه. وهذا الفصل يتضمن وصفاً مختصراً لبعض الخطوات التي يمكن للحكومات أن تتخذها لتحسين نظام التسجيل المدني. غير أن هذه الخطوات لا تزيد عن كونها بعض الأنشطة العديدة التي ثبتت فائدتها في بلدان عملت على تحسين نظمها؛ وهي لا تشمل بأي حال من الأحوال جميع الخطوات اللازمة لتحسينها. والأنشطة التي يرد وصفها في هذا الفصل تشمل التدريب الدوري للموظفين والأشخاص الآخرين الذين لهم علاقة هامشية بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛ والسعي من أجل الوصول إلى موظفي الحكومة وأعضاء الجماعات المهنية وأفراد الجمهور وإجراء اتصالات معهم؛ ورصد الأداء بشكل مستمر؛ وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من التكنولوجيات الراهنة والجديدة التي لها صلة بتشغيل النظم.

ألف - التدريب والاستراتيجيات الأخرى لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية [١١٦]

١ - التدريب

٥١١ - كي تكون نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية نُظُماً فعَّالة ينبغي أن يكون إنشاؤها داخل إطار الإدارة العامة للبلد. ولتحقيق هدف إنتاج إحصاءات حيوية من التسجيل المدني يجب أن يكون السجل المدني سجلاً دائماً ومستمراً. ومن الممكن تحقيق هذا بوضع إجراءات قانونية واضحة للتسجيل الإلزامي. ومن الضروري أن يشارك المجتمع المدني على نحو وثيق في دعم إنشاء، وصيانة، نظم التسجيل المدني.

٥١٢ - ويُعتبر تدريب موظفي التسجيل والإحصاءات الحيوية أحد الأنشطة الهامة التي تؤدي إلى تعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وبرامج التدريب توفر المعرفة والمهارات اللازمة لتنفيذ الوظائف المطلوبة على نحو يتسم بالكفاءة. وبتحقيق فهم أفضل لما هو متوقع تقل الأخطاء وترتفع الروح المعنوية للموظفين. كذلك فإن تقديم التدريب وإعادة التدريب دورياً يتيح فرصاً للتعرف على آراء الموظفين بشأن المشكلات وكذلك بشأن الإجراءات والحلول البديلة الممكنة.

٥١٣ - والتدريب الذي يكون مُصمَّماً تصميماً جيداً هو طريقة فعَّالة من حيث التكلفة للتركيز على حاجات قطاعات معيَّنة من التسجيل المدني أو على مناطق جغرافية محدَّدة كمناطق التسجيل الحضرية أو الريفية. ومن المهم أيضاً أن يكون الأفراد العاملون في مجال الإحصاءات على دراية بتشغيل نظام التسجيل المدني وبجوانب القوة والضعف في ذلك النظام. وبالمثل، يحتاج موظفو التسجيل المدني إلى تفهُّم استخدامات البنود الإحصائية وأهميتها وما تتطلبه كي تكون كاملة ودقيقة. وينبغي أن تميِّز خطة التدريب بين التدريب الداخلي، الذي يستهدف أمناء السجل المدني والموظفين التقنيين والإداريين، والتدريب الخارجي الذي يستهدف واضعي السياسات والمسؤولين المحليين والعاملين في مجال الصحة وغيرهم ممن لهم صلة بتحسين جودة التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وباستخداماتها. وينبغي أن يركِّز التدريب الداخلي على الأساليب والطرائق والمهارات وأن يعالج المسائل المتعلقة بالأدوار والوظائف الفنية. أما التدريب الخارجي فينبغي أن يستهدف اطلاع ذوي العلاقة على احتياجات ووظائف نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والسعي إلى زيادة التفاهم والتعاون فيما بينهم. والتدريب الخارجي هو آلية هامة للتحسين وينبغي عدم تجاهله، كما أنه ينطوي على جانب هام لتوفير جو يسوده التعاون والدعم. وفي بعض الحالات، كما هو الحال بالنسبة للأفراد العاملين في مجال الطب ومجال الصحة الذين يقدمون بيانات إلى النظام، تعتمد نوعية المعلومات على فهم أهمية أن تكون المعلومات دقيقة ومجالات استخدام تلك البيانات. ولهذه الأسباب فإنه ينبغي أن تكون برامج التدريب الداخلي والخارجي جزءاً لا يتجزأ من نُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وهي مسؤولية يجب أن تشترك فيها نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وأن يُضطَلَع بها بانتظام وليس كنشاط مخصَّص [١١٧].

٢ - الحلقات الدراسية وحلقات العمل

٥١٤ - ينبغي أن تُعقَد دورياً للموظفين العاملين في النظم حلقات دراسية وحلقات عمل وذلك لتبادل وجهات النظر بشأن

---

[١١٦] انظر: دليل نظم وأساليب الإحصاءات الحيوية، المجلد الأول، الجوانب القانونية والتنظيمية والتقنية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.91.XVII.5).

[١١٧] للاطلاع على مواصفات لبرامج التدريب، انظر: دليل إدارة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتشغيلها وصيانتها (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.98.XVII.11)، الفقرات ٢٥٩ إلى ٢٧١.

المشكلات التي تواجهها عمليات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ومن الممكن أن يشترك في تلك الحلقات أيضاً تقنيون أو إداريون يتم اختيارهم من خارج النظام للمساعدة في تقديم أفكار وأساليب جديدة، ويكون من بينهم أخصائيون في المعدات والعمليات وخبراء في تخزين صحائف التسجيل واسترجاعها ومستشارون في مجال تجهيز البيانات.

٣ - التعرف على آراء المستخدمين

٥١٥ - من الأهمية بمكان كسب دعم أفراد الجمهور والاستماع إلى مشاكلهم وتلبية احتياجات مستخدمي نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وهذا النشاط ضروري للتحسين لأنه يشجّع على كسب التأييد من خارج تلك النظم ويزيد ذلك التأييد. وإجراء الاستقصاءات هو إحدى الطرائق التي تُستخدَم للحصول على آراء المستخدمين (للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن التعرُّف على آراء المستخدمين، انظر الفقرات ٥١٩ إلى ٥٢٤ أدناه).

٤ - اللجان الوطنية والإقليمية المعنية بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

٥١٦ - توفّر اللجان الوطنية والإقليمية المعنية بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية محفلاً ملائماً لأخذ زمام المبادرة وممارسة السلطة لإدخال ما يلزم من تحسينات في نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وينبغي أن تشمل أهداف تلك اللجان تنظيم الدعم اللازم لإدخال التحسينات وتنسيق مشاركة الجماعات التقنية والمهنية والحكومية المهتمة. وينبغي أن تحقّق عضوية تلك اللجان توازناً بين الأعضاء المهتمين بمشاغل واهتمامات المستخدمين والجمهور، من ناحية، والأعضاء الذين تتوفّر لديهم المعرفة والخبرة ويمكنهم تقديم المشورة بشأن المسائل التقنية من ناحية أخرى.

٥ - وضع وتنفيذ خطط عمل من أجل إدخال تحسينات

٥١٧ - ينبغي أن تكون الخطوات اللازمة لتنفيذ خطة عمل من أجل إدخال تحسينات على التسجيل والإحصاءات الحيوية مستندة إلى معرفة الحقائق المتعلقة بالوضع الراهن لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وهناك عدد من الأنشطة الفرعية التي قد يكون من الضروري إدراجها ضمن الخطة؛ كما ينبغي أن يُحدَّد كل نشاط من تلك الأنشطة مع الإشارة إلى إسناد زمني ملائم لها. ومن المرجَّح أن يستغرق تنفيذ الخطة العامة عدداً من السنوات؛ كما أنه من الممكن أن تُنفَّذ المراحل الأولى من الخطة أو الأنشطة قصيرة الأجل خلال السنة الأولى وقد تشمل تلك المراحل تخطيط نظام جديد وتصميم دراسة تقييمية وصياغة تشريعات أو لوائح جديدة وغير ذلك. وقد تتضمن الخطة في الأجل المتوسط أنشطة تحتاج إلى مزيد من الإعداد والتحسين أو أنشطة تعتمد على دراسات رائدة أو طرائق للتقييم وعلى سلطات تتعلق بالميزانية. وهذه الأنشطة قد تُنفَّذ في فترة تتراوح بين سنة واحدة وثلاث سنوات بعد الانتهاء من تنفيذ الأنشطة قصيرة الأجل. والأنشطة طويلة الأجل لها طبيعة أكثر تعقداً وتحتاج إلى إدخال تغييرات تقنية عديدة على هيكل النظام أو على تشغيله.

٥١٨ - ومن المهم أن تُبحَث خطة العمل بتأن وألا تُحدَّد الأُطر الزمنية لكل خطوة مطلوبة على أساس الإفراط في التفاؤل. وينبغي أن تُراجَع الخطة وتُعتمَد من جانب جميع الهيئات والمنظمات التي ستشترك في تنفيذها. وترد في دليل نظم وأساليب الإحصاءات الحيوية [118] توجيهات بشأن مضمون تلك الخطة؛ وقد ترغب البلدان التي تسعى إلى وضع خططها الخاصة بها إلى وضع خطتها وفقاً لما هو مبيَّن في ذلك الدليل.

باء - توعية الجمهور والإعلام والاتصال من أجل وضع نظم فعَّالة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية [119، 120]

٥١٩ - من الممكن أن تكون تكلفة القيام بحملة للتوعية العامة في البلدان الكبيرة التي تُستَخدَم فيها عدة لغات، وتوجد فيها اختلافات اجتماعية ثقافية تكلفةً باهظة. وهذا يشير إلى ضرورة الربط بين حملة توعية الجمهور بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، من ناحية، والحملات الإعلامية للبرامج الأخرى في مجالات مثل التحصين والرعاية الصحية قبل الولادة وتنظيم الأسرة والحصص الغذائية من ناحية أخرى.

٥٢٠ - وكي تعمل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على نحو سليم من الضروري أن تُبدي عدة فئات من الأشخاص المرتبطين، بطريقة أو بأخرى، بالنظام تفهمها وتعاونها. ويمكن وضع أولئك الأشخاص في الفئات التالية: أفراد الجمهور؛ وممثلو المؤسسات أو الجمعيات المهنية أو الهيئات؛ وكبار الموظفين الحكوميين؛ والأفراد الذين يعملون بشكل مباشر في نظم التسجيل أو نظم الإحصاءات الحيوية.

١ - الموظفون الحكوميون

٥٢١ - ينبغي تعريف كبار الموظفين الحكوميين، الذين تدخل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ضمن نطاق اختصاصهم، بأهمية التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بالنسبة لأفراد الجمهور وللحكومة وبرامجها المختلفة التي تعتمد على تلك النظم، ومن المفضل أن يتم ذلك عن طريق عقد اجتماعات خاصة لهم لتزويدهم بالمعلومات. وينبغي إعلام أولئك الموظفين بأن الإحصاءات الحيوية

---

[118] انظر: دليل نظم وأساليب الإحصاءات الحيوية، المجلد الأول، الجوانب القانونية والتنظيمية والتقنية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.91.XVII.5)، الجدول ٦ - ١.

[119] المرجع نفسه.

[120] ترد مبادئ توجيهية شاملة في *Handbook on Civil Registration and Vital Statistics Systems: Developing Information, Education and Communication* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: E.98.XVII.4).

تعتمد على نظام التسجيل (أو على عملية مؤقتة أخرى لجمع البيانات) وبأنه من الضروري أن يكون مستوى جودة البيانات مقبولاً كي تكون الإحصاءات الناتجة موضعاً للثقة. وينبغي إشراك أولئك الموظفين في مرحلة مبكرة في أية مبادرة رئيسية لتحسين النظم وكسب تأييدهم بالنسبة للأنشطة التي تترتب عليها آثار في الميزانية. وينبغي أيضاً تعريف أولئك الموظفين بانتظام بنتائج عمليات تقييم النظم وذلك كي يفهموا جيداً مواطن القوة والضعف والاحتياجات التي قد تنشأ مستقبلاً. وينبغي أن تُصمَّم الاتصالات التي تُجرى مع موظفي الحكومة على أعلى المستويات بحيث تناسب أولئك الأفراد تحديداً وأن تكون مختصَرة بقدر الإمكان.

٢ - أفراد الجمهور

٥٢٢ - أفراد الجمهور هم "الفئة السكانية المستهدَفة" التي تتألف من أفراد سُجِّلت، أو ستسجَّل، الواقعات الحيوية المتعلقة بهم، كما أنه من المحتمل أن يقوم أولئك الأفراد، من وقت لآخر، بدور المبلِّغ من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بواقعة حيوية. وسوف يستخدم أفراد الجمهور نظام التسجيل للحصول على وثائق قانونية أو لتوثيق الواقعات الحيوية التي تحدث لهم أو لأشخاص آخرين في أُسرهم. ولذلك فإنه ينبغي تعريف أفراد الجمهور ليس فقط بمتطلبات تسجيل الواقعات الحيوية بل أيضاً بالفوائد التي تعود عليهم من خلال نظام التسجيل. وبدون وجود حافز لدى أفراد الجمهور لتسجيل الواقعات في المواعيد المحدَّدة وبدقَّة فإن نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لن تعمل بشكل سليم. وينبغي أن يُبذَل كل جهد ممكن لتعريف أفراد الجمهور بالأسباب التي تدعو إلى أن تكون عملية التسجيل حسنة التوقيت ودقيقة وبالتزامهم بذلك، وبالفوائد التي تعود على الأفراد وعلى المجتمع نتيجة للالتزام. وأفراد الجمهور بحاجة إلى أن يعرفوا مكان وتوقيت وكيفية تسجيل الواقعات الحيوية، كما أنهم بحاجة إلى أن يدركوا السبب في أنه من الضروري أن يقوموا بتسجيل الواقعات الحيوية. ومن الممكن أن تكون الرسائل التي تدعو إلى ذلك والتي تهدف إلى توعية أفراد الجمهور مختصَرة وأن تُنشَر عن طريق الإذاعة أو التليفزيون أو الملصقات أو النشرات أو وسائط الاتصال الأخرى. وينبغي أن تتضمن تلك الرسائل ليس فقط وصفاً لأهم استخدامات التسجيل المدني وللفوائد التي تعود منه على الأفراد بل أيضاً وصفاً مختصراً لكيفية القيام بهذه العملية البسيطة وتوقيته ومكانه.

٣ - أعضاء المؤسسات أو الجمعيات المهنية أو الهيئات

٥٢٣ - تشمل هذه الفئة الأشخاص الذين يشتركون مباشرةً في عملية التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتكون المهام الأساسية التي يؤدونها خارجة عن هذه النظم. وهذه الفئة تشمل الأطباء والعاملين في مجال الصحة، والعاملين في العيادات والمستشفيات، وموظفي توثيق واقعات الزواج والطلاق، وموظفي الهيئات الحكومية المحلية الذين يقومون بأعمال تتعلق بالتسجيل المدني. وحيثما يكون ملائماً، ينبغي أن يكون توصيف الوظائف للأشخاص المنتمين إلى هذه الفئة متضمناً بالتحديد للمسؤوليات الملقاة على عاتقهم في نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وينبغي أن تركِّز أية حملة للتوعية تستهدف هذه الفئة على الدور الذي يقوم به أفرادها في نجاح النظام بشكل عام وعلى مسؤولياتهم وواجباتهم المحدَّدة بحيث يشمل ذلك وصفاً لخطوات الإجراءات المطلوبة. وبالإضافة إلى هذا فإنه ينبغي أن تتضمن المواد التعليمية التي تقدَّم إلى أولئك الأشخاص وصفاً لقيمة توعية أفراد الجمهور من أجل مساعدتهم على القيام بدورهم في توعية قطاع الجمهور الذي يتعاملون معه.

٥٢٤ - وقبل البدء في حملة للتوعية ينبغي على القابلات والأشخاص المشرفين على الولادة، وكذلك الزعماء المسؤولين عن تسجيل المواليد في قراهم، أن يشاركوا بالكامل في الحملة وأن يتلقوا تدريباً بشأن أسباب تسجيل ولادة طفل وبشأن توقيت ومكان وكيفية تنفيذ ذلك لتمكينهم من نقل هذه المعلومات إلى الأمهات اللواتي يتوقعن أن يلدن والأمهات اللواتي وضعن حديثاً.

٥٢٥ - وينبغي تشجيع الهيئات الدولية الملائمة على مساعدة البلدان في تبادل الممارسات والخبرات المتعلقة بالتسجيل المدني. ويُعَدّ نشر المعرفة من بلد إلى بلد، بحيث يكون من الممكن تبادل التجارب الناجحة والتجارب الفاشلة كعملية تعليمية، مصدراً هاماً لتقنيات تحسين النظام.

جيم - دراسات التقييم[١٢١]

٥٢٦ - ينبغي أن يكون التقييم، أو رصد الأداء، جزءاً من تشغيل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وإذا لم تكن هذه الوظيفة بالفعل واحدة من مكونات النظم فإنه ينبغي أن تُخصَّص وحدة للتقييم داخل إطار عملية التسجيل المدني وذلك كجزء من استراتيجية للتحسين. وينبغي أن تكون تلك الوحدة مسؤولة عن تنظيم دراسات التقييم باستخدام منهجيات ملائمة، مثل التقييم الخارجي والتقييم الداخلي والدراسات النموذجية ومشاريع المناطق التجريبية.

١ - طريقة التقييم الخارجي

٥٢٧ - الهدف من إجراء دراسة تقييم خارجي هو التعرف على آراء وملاحظات المستفيدين من خدمات نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويمكن بهذه الطريقة جمع معلومات عن الاتجاهات والمواقف، وكذلك جمع بيانات واقعية عن تشغيل النظم.

---

[١٢١] انظر: أيضاً دليل نظم وأساليب الإحصاءات الحيوية، المجلد الأول، الجوانب القانونية والتنظيمية والتقنية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.91.XVII.5)؛ و "Review and Evaluation of United Nations Population Fund – Supported Projects on Civil Registration and Vital Statistics Systems" P. Padmanabha, (New (York, United Nations, 1996.